

# المجتمع المدني والعائلة

تحرير: توماس ماير - أودو فور هولت  
ترجمة: راندا النشار ماجدة مذكور  
عماد نخيلة علا عادل عبد الجواد

مراجعة: علا عادل عبد الجواد





المجتمع المدني والعائلة



برعاية السيدة

## سوزان مبارك

### الجهات المشاركة

جمعية بعثة شكامة تركية

وزارة الثقافة

وزارة الإسلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الشبكات المحلية

المجلس القومي للشباب

وزارة تنمية المجتمعات

### المشرف العام

د. محمد صابر عرب

تصميم الغلاف

د. مديحة موسى

الإشراف على

ماجدة عبد النبي

علي أبو الخير

صبري عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة القومية العامة للكتاب

# المجتمع الملائكة والعائلة

ترجمة: راندا النشار ماجدة مذكور

عماد نخيلة علا عادل عبد الجواد

مراجعة: علا عادل عبد الجواد



المجتمع المدني والعدالة / تحرير : توماس ماير،  
أود وفور هولت - ترجمة: واندال النشار .... [لواخ]:  
مراجعة: هلا عادل عيم الجواد - القاهرة: الهيئة  
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠ .

١٥٢ ص : ٢١ سم [سلسلة العلوم الاجتماعية]

تدريج ٥ - ١٥٢ ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - العدالة الاجتماعية

أ - ماير، توماس (محرر)

ب - هولت - أود وفور (محرر مشارك)

ج - النشار، واندال (مترجم)

د - التسلسل

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٩٩١ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-453-5

٢٠٢، ٢٧٢ بوي

## توطئة

مثل كل الأحلام الكبرى التي يزغرت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى مهرجان القراءة للجميع جذوره الراسخة في الأرض المصرية منذ عشرين عاماً.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافي في العالم العربي عام ١٩٩٠ تحفيزاً لحلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتي دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات في جميع ربوع الوطن، وأطلقتها في سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هي وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلام المتمثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التي دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تكون ثقافة المجتمع بنأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هي الكتاب الذي يسهم في إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمي المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية للقراءة للجميع طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل في مجملها دعوة حضارية للبناء الروحي والفكري والوجداني للإنسان المصري نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هي بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهي الجسر التربوي للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هي الوسيلة الوحيدة لتبشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعي والتطور الحضاري، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة، وتعزيز قيمة التجدد الثقافي والتفكير النقدي

والحوار وعمرقة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعي والدولي. وأيضاً إبراز تواصل الإبداع المصري من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان الضراعة للجميع: أصبحت مكتبة الأسرة من أهم وأقدم. وقدمت طوال ستة عشر عاماً دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكرياً وثقافياً وعلمياً ودينيّاً وتراثياً وأدبياً. كما قدمت الموسوعات الكبرى التي تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتي شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت في نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسراً يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم. كما بعثت فيهم روح الانتماء القوي لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة بالذخيرة الثراء تكفي على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فني وفكري وعلمي وفلسفي وأدبي شكّل فجر «ضمير الإنسانيّة» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة في مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب.

لهذا كله ستواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر رسائلها بالسعي قدماً نحو تطوير أدائها. وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل. والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة في تراثها الأدبي والعلمي والفكري المستير.

## مكتبة الأسرة

٢٠١٠



## مقدمة

بيد الإصدار يكون قد أتمنا المجلد الثاني لحوارات دورتموند السياسية الفلسفية الذي تشكل أساسه اجتماعات العمل العلمية السنوية التي تتناول موضوعات سياسية فلسفية ذات أهمية خاصة لدى الجمهور.

وبعدا عن تلك المواجهات السياسية اليومية فنحن نتيج الشرح أمام الخبراء من انظمة العلمية المختلفة لتقديم موضوعات سياسية أساسية. ولا سيما كي نطرح للفتاى بكو حه بتطبيق على العمل فى منتدى بشرك فيه علماء ومواطنون.

نظم حوارات دورتموند السياسية الفلسفية بالاشتراك مع قسم العلوم السياسية بجامعة دورتموند وأكاديمية السياسة والفلسفة بمدينة بون.

تأسست أكاديمية السياسة والفلسفة عام 1922 على يد ليونارد نيلسون<sup>11</sup> - حامل أستاذية جامعة جوتنجن - وويلون (1882 - 1927) هو فينولد، وسيامى وميريت، وضع نظرية فلسفية سياسية على أساس الفلسفة النقدية، تم نشر الفتاى الأكاىمى فحصب ل أنها كانت موجهة بحصب معيار الصولية المنضمية<sup>12</sup>.

وقد وصل تلميذ بيلون وميزود عمل أكاديمية سياسة وانفسه بعد وفاته. وفي أعقاب لتعار الذى تعرضت نه الأكاىمى على يد النازيين عام 1933 أعيد بنائها عام 1949 لتكون جمعية مشيرة، ونظم الأكاىمى اليوم موصفة

<sup>11</sup> Leonard Nelson, *Gesammelte Schriften* 9 Bände, Hamburg 1970f. Leonard Nelson, *Ausgewählte Schriften*, Hrg. von Heinz-Joachim Heydorn, Frankfurt 1922.

<sup>12</sup> Thomas Meyer (1995): Leonard Nelson, in: Metzler Philosophen Lexikon, Hrg. Bernd Lutz, 2. Aufl. Stuttgart, S. 518-621. Udo Vauth (1998): Die politische Theorie Leonard Nelsons. Eine Fallstudie zum Verhältnis von philosophisch-politischer Theorie und konkret-politischer Praxis, Baden Baden.

تطوير النسخة الثانية، وتقديم إسهامات خاصة في مجال الحق السياسي وتنفيذ  
سياسات سرافية.

أصبحت وثائق المؤتمر الأول الذي تناول موضوع صورة الإنسان  
والسياسة - حول اية الأثروبولوجيا السياسية والمنعقد في 2003 متوافرة في  
شكل إصدار الآن<sup>11</sup>. وقد عقد المؤتمر الثاني في يونيو 2004 حول موضوع  
"المجتمع المدني والعدالة" وكان الهدف منه هو معالجة السؤال المتعلق بمدى  
إمكانية إسهام المجتمع المدني "Civil Society" في زيادة قدر العدالة داخل  
المجتمع.

حدد فيلغريد هينش في مقالته بعنوان 'حقوق الإنسان وتحسين  
الواجبات' حقوق الإنسان في البداية بوصفها حقوقاً مستحقة أو بوصفها حقوقاً معناة  
ثم يتابع خروقاتها. وهو يقدم كذلك نموذجاً لتوزيع الواجبات والالتزامات المتوقعة  
الناجئة عن طلبات متسحية على الأحياء. ويناقش هذا من منظورات دولية.

أما رولف ج. هانسه فيتناول في افتتاحية صفاته التي منحها عنوان تفعيل  
إمكانات المجتمع المدني<sup>12</sup> نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية - موضوع المجتمع  
المدني والسياسة الحديثة للحكومة، قبل أن يعرض لتحديات العدالة مستشهداً بالدولة  
الاجتماعية. ويطلب كذلك بتوازن متكرر بين المجتمع الدولي والدولة والسوق  
ليكون واحداً من مطالبه الجديدة في سبيل التحول إلى دولة رفاهية.

"المجتمع المدني والإشكاليات الاجتماعية" هذا هو العنوان الذي أطلقه  
أدريان راينرت على صفاته، التي يؤكد فيها بشدة على التنمية والالتزام من أجل  
المجتمع المدني، ويشير كذلك إلى الصراعات بين العقيدة الفردية والجماعية،  
ويقول إن هناك حاجة إلى رأس مثل اجتماعي تكاديا لتصرعات الاجتماعية. أما

---

<sup>11</sup> Thomas Meyer/Clodo Vorholt (Hrsg.): Menschenbild und Politik, Buchverl. Freiburg 2004

الأثر لم يبق حائداً. المجتمع المدني فيحتاج إلى بنية أساسية تدعم ذلك الاهتمام، ولا سيما مبدأ الديمقراطية، ودعم المشاركة في المسؤولية وتوزيع تصالحي العمل.

أما نورسولا نونيهولا - فيلدويير، فتطور في مقالها فكرة المجتمع المدني وبدأت الإعلنة حول وضع قاعدة اجتماعية أخلاقية لأفكار تتناول تعبير نداء الدولة الاجتماعية، إنه تصور اجتماعي أخلاقي للدولة الاجتماعية، التي بعد أسسها قائما بالتبادل على الدعم والمجتمع المدني؛ ولكنه محدود في الوقت نفسه؛ وينبج هذا التصور إمكانية الحرية وتشكيل مساحة من الحرية بمفهوم العدالة الاجتماعية.

كما يقدم زينيه كوبروس تلك الحديثة الهولندية في مقالته التي تحمل عنوان 'كيف يسفر الصدام بين المجتمع المدني والعدالة في أوروبا عن ثورة شعبية حقيقية'. حيث يرسم ملامح الأحزاب السياسية بوصفها أحزاب حشود دون حدود انطلاقاً من زمة التمثيل والتسمية الناتجة عنها؛ إذ أنه يعيد طرح ومناقشة مسألة عدالة الاجتماعية أمام خلفية مجتمع من المتأخرين كما هو الحال بالنسبة للتغيرات الشعبية في هولندا؛ كيف يمكن أن يحدث توازن بين الاختلاف والتنوع؟

أما أودو فور هولت في طرح في مقالته 'العدالة - والنصير الفلسفي لليونارد نيلسون' تصويراً نظرية عدالة شاملة للفيلموف، ليونارد نيلسون إلى جانب لمحة عامة وسريعة حول تصورات العدالة المختلفة.

ويقدم نيترو هذا العمل بالشكر إلى العائنين والمعاملات كافة في تخصص عتم الاجتماع بجامعة دوريموند نورتي كينزرا؛ وإياميدندورف، وبنيلمين فانكته على مساعدتهم النشطة في التحضير للمؤتمر وتنظيمه، وعلى إنجاز هذا الإصدار، كما ندين بالشكر كذلك إلى كلابية: تمسانة والفلسفة (جمعية مشيرة) على دعائها للمادى السفلى.

أودو فور هولت

توماس ماير



## حقوق الإنسان وتخصيص الواجبات ؟ (1)

فيلفريد هرنش

ليس هناك إنسان عاقل يمكن أن يشكك بجديّة في مدى قسوة الفقر اللاإرادي على الذين يننون تحت وطأته. وقد وصف تقرير التنمية العالمي للبنك الدولي لعاميّ 2000 و 2001 الفقر كما يلي:

"إنّ الفقراء يحيون حياة خالية من الحريات الأساسية كحرية التصرف، وحرية اتخاذ القرار، وهي الحرية التي يعتبرها الأشخاص الأكثر ثراء أمرًا بديهياً. وكثيراً ما ينقص هؤلاء الفقراء الغذاء المناسب والمأوى والتعليم والصحة، وهذه الحاجة تحول دون تمكنهم من ممارسة حياة كريمة، مما يجعلهم في كثير من الأحيان عرضة للإصابة بالأمراض وللهزات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. بالإضافة إلى أنهم كثيراً ما يصبحون ضحايا لطمع المفسدين الحكوميين والاجتماعية، ولا يملكون من القوة أو النفوذ ما يجعلهم يستطيعون التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم." (ص 1).

يعيش في الوقت الحاضر نحو 6 مليار إنسان على كوكب الأرض، يضطر 2.8 مليار منهم - أي حوالي النصف - للعيش بأقل من 2 دولار في اليوم. وهناك 1.2 مليار إنسان - أي خمس العدد تقريباً - ممن يتوفر لهم أقل من دولار للحياة في اليوم. غير أن الإحصائيات السنوية التي يقوم بنشرها كل من البنك الدولي

11 - مرجع التفاصيل التالية هو دراسات تمت بيا مع ماركوس ستيفانيز في إطار مشروع اليونسكو "الفقر وحقوق الإنسان". قرّن "الفقر الشديد باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان - ضعيف وقوي"، في: أ. فولستال وت. بوجي (التأشرون)، عدالة العالم الحقيقية: الأسباب، المبادئ، حقوق الإنسان والمؤسسات الاجتماعية، كلوفر 2004، ص 288 - 308 (تحت الإصدار).

"Severe Poverty as a Human Rights Violation - weak and strong", in: A. Føllesdal und T. Pogge (Hrsg.), Real World Justice: Grounds, Principals, Human Rights and Social Institutions, Kluwer 2004, S. 288-308 (im Erscheinen)

والأهم المتعددة نعرض حوزة غير واضحة ظروف الحياة والمعيشة المعوية التي يعانى منها أغلب سكان الدول الأكثر فقراً بالعالم الثالث. ونسأ بحاجة إلى معرفة التذلل معرفة جيدة لكي نصور ظروف الحياة في المناطق التي يضطر فيها نصف سكانها للعيش بأقل من دولار في اليوم، والتي لا يتوفر لحوالي 80 في المائة من السكان أكثر من 2 دولار يوميًا، ولا يجد نصف السكان في أفقر الدول النامية مياه الشرب النظيفة، بينما يعانى حوالي ثلث الأطفال حتى سن الخامسة من سوء التغذية، ويبلغ متوسط عمر الفرد 46 عامًا.

فمن غير هؤلاء الأشخاص، الذين يعيشون تحت هذه الظروف المعيشية العناية في الفسوة، مستحق الحصول على دعمنا المعوي والأبوي؟ ولا ينبع واجب النهوض بهذا الالتزام نحوهم من ضرورة مساعدة المحتاج فقط، بل هو قائم على أساس مسئوليتنا المشتركة نحو إقرار نظم اقتصاد عتسى يتحدى حدود الدول.

وكنت قد أشرت إلى أن الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر لهم حق لدى في الحصول على الدعم والمساعدة، وأنا بالنظر إلى وجود الفعز المنفع يجب أن نفى بالترامات، وهذا هو الواجب في كلتا الحالين. ولا يتضح لنا لثوهة الأولى ما هو بالضبط معنى أن الشعوب التي تعيش في فقر لها الحق في الحصول على الدعم والمساعدة، كما لا يمكن أن ندين بكل أساطة ودون مقدمات كيف يمكننا نحن - أي لنا وأنت - الوفاء بالتراماتنا، وأنعم بواجبنا إزاء ذلك انفر المنتشر في جميع أنحاء العالم.

ونحن نعرف بالتدبير أن أي انتهاك لحقوق لا يعني فقط وجود من تنتهك حقوقه، بل وجود من يقوم بجدًا الانتهاك، وعم من كذلك فإن حقوق هي معايير معينة، نعرض علينا بالقياس إليها القيام بواجبات محددة. وهذه الواجبات تنتجها عن حق من حقوق، هي التي تعتبر عدم تنهبها انتهاكًا لها. لذا يبدو من المعوية يمكن أن نعتبر مجرد وجود الفقر نوعًا من أنواع الانتهاك لحقوق الإنسان. فنتيجة كبيرة من الفقر المنتشر حاليًا في جميع أنحاء العالم لا يمكن إرجاعها إلى غياب

أفراد محددين بالدخول من وحدات محددة قائمة على حقوق الآخرين. وبإلقاء نظرة على للفقر السائد في العالم يبين لنا مدى الصعوبة في تحديد انتهاكات محددة، متعلقة بالحقوق، أو تسمية حذاء، بعضهم ممن يقومون بانتهاكها.

لكن ما أهمية تحديد ما إن كان يجب اعتبار الفقر الشديد قس حد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان أم لا ؟ فافتراض أن الفقر الشديد هو انتهاك لحقوق الإنسان يعني أنه يمكن التنبؤ به والكشف عنها عن تلك الحكومات التي تسمح بوجود الفقر الشديد، أو تتسبب في وجوده تماماً مثل تلك الحكومات التي تجيز التعذيب أو الاعتصاب أو القتل الجماعي أو تلأمر به وفي هذه الحالة سيكون جزء من المحزون والتأثر العاطفي والاعمالي الذي يدفعنا لتقييم احتمالات المناهضة لانتهاكات حقوق الإنسان في الحملات من أجل مكافحة الفقر في العالم. وهناك سبب آخر يبعث على التأمل في العلاقة بين الفقر وحقوق الإنسان، وهو أننا نريد أن نعرف، نحن الذين نحيا بعيداً عن الفقر، تفاصيل أكثر عن الواجبات والالتزامات المترتبة على وجود الفقر غير المقبول أخلاقياً، وما الخطأ في السلوك الأخلاقي إذا تم رقم بشيء حبال مكافحة الفقر لدى بحكر تحديه.

ويبدو كلا السببين محفولاً ، حتى وإن وقفنا موقف الشك من السبب الأول. فتوسيع دائرة لعة الخطابة السياسية حول حقوق الإنسان على مساوي الفقر ، يمكن أن يتحول إلى نجاح ذي حنين، فنن يستطيع هذا التوسع المشهود أن يتجاهل توسيع مصطلح انتهاك حقوق الإنسان على أنماط واسعة من أفعال التقصير والإخفاق - ففئة انتهاك حقوق الإنسان لن تقتصر على التعذيب والقتل والأغصاء وغيرها، بل ستضم أيضاً الفخلى عن تقديم المساعدة للفقر وعدم التسرع للأخمين إلخ - ومنصعب بذلك الدفاع العاطفي القوي المرتبط بهذا المصطلح. لذا لن يمكن في إطار توسيع مدى انتهاكات حقوق الإنسان وسحيطها تحدياً، اقتراع جزء من التأثير العاطفي من دائرة انتهاكات حقوق الإنسان للتغلبية.

حقوق الإنسان حسب المفهوم المتعارف عليه هي الحقوق المستحقة بمعنى الحقوق الطبيعية، بتحقيقها "claim-rights" بالمعنى الذى ذكره هوفيلد "Hohfeld"، وهذا يعنى أننا ننظر إليها باعتبارها حقوقاً تقابلها بالضرورة واجبات، وحسب رأى سول سيجهارتس "Paul Siegharts" فى "الحقوق المشروعة للجنس البشرى" (The Lawful Rights of Mankind) (أو كسفورد 1985)، فإن هذا المفهوم يمثل أسس القانون الدولى السائد. \* فى كل النظريات والتطبيقات القانونية تفسر الحقوق جنباً إلى جنب وبتتوالى مع الواجبات [...] فإن كان لى حق ما، فإنه يقابله واجب يجب أن يقوم به شخص آخر، وإن كتب ملزماً ببدء واجب ما، فإن ذلك يقابله حق لشخص آخر (نفس الكتاب ص 43). ويمكن أن نشك فى التعميم التلقئ تلك الفكرة بهذه الدرجة، لكنها حقيقة واقعة فى التعريف الخاص بالحقوق المستحقة، ويمكن موضوع الخلاف والجدل هنا هو: هل يصح أو يجب أن يصح فهمنا لحقوق الإنسان بأنها حقوق مستحقة؟ ونحن نعتقد أن كلتا الفكرتين صائغتان ونطبقن على ما هو النوضع، وهذا المفهوم وكده ما يسمى بالتحويل الأول من هذه الصياغات مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عام 1948.

وبالنظر إلى مجموعة الحقوق التى تم الإعلان عنها فى المادة الثانية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نجد أن: \* لكل فرد الحق فى الحياة والحريه وسلامة شخصه. ويتم هنا ذكر ثلاث قيم أساسية: الحياة والحريه والسلامة شخصية، وهذه القيم يقوم بحمايتها أيضاً حق أو - بمعنى أوضح - مجموعة من حقوق، هى موضوعه على وجه الدقة على هيئة حق من حقوق الاستحقاق. \* الاعتراف بحق من حقوق الاستحقاق يعنى دائماً فرض واجبات مكتملة للأشخاص الأخر (شخص آخر على الأقل). كما أن انتهاك حق من حقوق الاستحقاق لا يترتب عليه واجب من الواجبات المقابلة لهذا الحق. ولا يبيح هذا أن كانت



هذه الواجبات هي واجبات سلبية بمعنى ترك أشياء أو أفعال معينة أو واجبات إيجابية والتي تتطلب أداء واجب معين.

ومن هنا نتفقد من الحقوق المنصوص عليها في المادة رقم (5) بحق الإنسان في الحياة والحرية والسلامة لشخصية مباشرة، لكي نخرج إلى المحظورات المذكورة في المادة رقم (4): ( لا يجوز لسفراق أو لسلب أي شخص، وبخطر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما ) وهذه المادة تفرض على الجميع واجبات سلبية بعدم استرقاق أو ابتزاز آخر أو معاملته على أنه من العبيد، وانطلاقاً من المادة رقم 6 ( لكل إنسان أيضاً وحده تحقق في أن يعترف بتقصيره فتدوينة. ) والمادة رقم 7 ( كل تمييز سواه أمام القانون ولجميع الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم ... ) نذكر: مبنية المحظورات المذكورة في المادة رقم 9 ( لا يجوز لخص على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً. )، وأخيراً نص المادة رقم (10) على أن ( لكل إنسان الحق [ . . ] في أن تنظر قضيه أمام محكمة مستقلة نزيهة بغيراً عادلاً علنياً للنظر في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه. )، وهذه المواد لا تنقي على عائق المؤسسات الحكومية مثل أقسام الشرطة أو المحاكم واجبات سلبية واضحة، بل تنص على الاضطرار بواجبات إيجابية هي الاعتراف العام بحقوق الأفراد وحمايتهم.

وعلى ضوء هذه التحفة فإن انتهاك حقوق الإنسان يعني عدم تنفيذ أحد الواجبات السلبية أو الإيجابية المرتبطة بهذه الحقوق والضررة تعريفاً واضحاً نسبياً، في حين أن مفهوم "الضررة تعريفاً واضحاً نسبياً" لا يعني فقط تحديد صفة الشخص الملزم بالتدبير وتنفيذ الالتزامات أو الإبعاد عن القيام بأفعال سلبية معينة على نحو أو آخر، بل تذكر الالتزامات الواجبة على الأشخاص المعنيين بغير كافي من الدقة أو بمعنى آخر ما هو الالتزام الواجب على كل طرف فاعل معنى على

حده، لأن الأطراف القائمة بالعمل هنا لا يجب أن تكون من الأشخاص الطبيعيين فقط، بل يمكن أن تكون في هذه الحالة أيضا مجموعات منظمة أو مؤسسات بعينها.

وبهذا المفهوم تصبح الحقوق المستحقة عذوة تتكون من ثلاثة أبعاد: أو أضلاع: حتى يستحق شخص ما في الحصول على شيء ما من شخص آخر. ولأن مفهوم حقوق الإيمان لدينا يكس في أنها حقوق عامة شخصية للأشخاص فإن الفرد يمثل دائما البعد الأول للحقوق المستحقة، كما أن التعدد الثاني يتعلق بالشيء الذي يحق لهذا الشخص الحصول عليه، والذي يعتبره دائما سعة بالتقيام بفعل ما أو تركه. أما البعد الثالث فهو شخص آخر أو مؤسسه أو منظمة ما، باختصاص: طرف. فاعل قادر على التصرف الذي يوجب تنفيذ أو ترك فعل معين، والذي يجب عليه الالتزام بتنفيذ ذلك الفعل أو تركه. وهكذا - وبخلاف الرأي الشائع - لا يمكن الدول أو المؤسسات الحكومية بالصورة وحدها أو بمفردها إقرار حقوق الإنسان وتنفيذها، بل هو تكليف موجه لكل شخص أو طرف كامل الأهلية وقادر على التصرف في المجتمع المدني.

وحسب مفهومنا تصبح بصفة خاصة الواجبات المرتبطة بحقوق من الحقوق المستحقة هي القوة المنظمة للحقوق المستحقة وأساس سلوك ونعيش الأفراد، وهي التي تفسر كذلك القبة (وفي كثير من الأحيان تقبة العظمى) التي يمثلها اعتراف الآخرين بأن هؤلاء الأفراد هم أصحاب حقوق معينة. والقوانين المؤسسية لتنفيذ القوانين ليست هي وحدها التي تمنح هذه الحقوق قوتها التنظيمية وتعميقها بالتنجس أهنسها التنظيمية والعملية. حتى وإن كان وجود مثل هذه المؤسسات برفع بلا شك وبصورة عملية وفعالية هذه الحقوق، وكذلك برفع من قيمتها تجاه أصحابها، إلا أن ما يميز في المقام الأول وقبل كل شيء هو اعتراف المجتمع بالواجبات المرتبطة بالحقوق الأمنية. لأن حمايتها القيم التي ندر أساس هذه الحقوق ودعمها لا يكتمل إلا سعة هذه الواجبات.

وهذا يكون تعريف مصطلح انتهاك حقوق الإنسان بنفس التقدير الذي يمكن  
« التعرف بقدر كبير من التحديد على الواجبات العكسية لحقوق الإنسان، أي أنه  
أولاً يعني تعبير صريح أو أصحاح الواجبات المعنية بوضوح، ثم تحديد محتوى  
تواجبات ومعناها بدقة وبدرجة كافية. وكما رأينا فإن مصطلح انتهاك حقوق  
الإنسان ينطبق أيضاً على مجموعة من حقوق الإنسان التقليدية مثل حقها في الحياة  
والحرية والسلامة الشخصية.

## ثانياً:

بيد أن إحدى مشكلات ذلك التفسير لانتهاك حقوق الإنسان ينحصر في أنه لا  
يخلو من الصعوبة في تعريفه على مجموعة من الحقوق المذكورة في الإعلان  
العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة تلك الحقوق الهامة والمتعلقة بمشكلة الفرد. وأود  
أن أشير هنا بوجه خاص إلى ما يسمى بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية،  
فالمادة رقم 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نص على حق الإنسان في  
الاختيار الحر للعمل وحق الحماية من البطالة، كما نصت المادة رقم 25 على كل  
شخص في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته،  
وينص تلك التغذية والملبس والسكن والقيام بأخرى كما تطالب المادة رقم 25  
بوجود ضماناتأمين معيشته (ويمكن اعتبار المادة رقم 25 من الإعلان العالمي  
لحقوق الإنسان بأنها بالفعل أساس جميع محاولات وصف الفقر بأنه نوع من أنواع  
الانتهاك لحقوق الإنسان). ونظر المادة رقم 26 الحق في التعليم، بينما تجمع المادة  
رقم 28 في ثنائية جميع المواد السابقة بالمطالبة في وجود نظام عالمي "تتحدى  
بمقتضاها الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان كتحققاً تاماً".

وتعبر الحقوق التي تم إقرارها في هذه المواد عن الحقوق الأدينية التي  
ترتكز على تقييد الأساسية لحياة الإنسان؛ العمل والاختيار الحر لمكان العمل  
ومستوى حياة مناسب، والأمان الاجتماعي، والتعليم، وتنفيذ حقوق الإنسان ذاتها.

كلها دون أي شك فبها لها وزنها لكي يتم ذكرها ضمن قائمة التسميع والعطائيد  
والحقوق الهامة للإنسان وذلك صعوبة عرقلية بهذه الحقوق - ويحذر من القول  
بأنها من التعاصيب المعروفة، فقد أشار إليها أونورا أونيل "Onora O'Neil"  
وغيره من علماء القانون منذ وقت طويل - وهي أنه حتى في حالة الاتفاق على  
هذه الفيد الأساسية فإنه لا يمكن التوصل بسهولة إلى الواجبات الخاصة بالنجمة عن  
هذه الحقوق، ومن هم الأطراف المعنيون بتفكيدها. فجميع ما تم صياغته في كل  
الاعلانات والأغانيات والمواثيق المعنية من هذه الحقوق لم يحدد ما السدي يجب  
فعله أو تركه، ولا من يجب عليه فعله أو تركه حتى لا يتم باتنهاك إحدى تلك  
الحقوق. فالعمل على توفير أماكن العمل مع عراعاة الاختيار الحر لمكان العمل  
ووجود نظام احصاعى وعائلى لإقرار حقوق الإنسان، وكذلك مستوى حياة مناسب  
هى جميع أنحاء العالم - كلها هم نفسى لكي تتحقق دعونا اجتماعيًا على نطاق  
واسع، دون تعيين والضح للأطراف أو دورها على هذا التعاون بالتحديد.

لذا يبدو أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ليست لها إلا فية تنظيمية  
ضعيفة. ويبدو أنها لا تزيد عن كونها حقوقًا "محفنة تم للتصريح بها" فقط، كما  
أطلق عليها فيلسوف الحقوق الأمريكى جوردن فينبرج "Joel Feinberg"، أى  
أنها لا تحد حقوقًا مستحقة، بقدر ما هى حقوق أدبية سارية فقط دون أن يفرضها  
واجبات واضحة يلتزم بتفكيدها الأفراد أو غيرهم من الأطراف.<sup>(1)</sup> ولا ينتهى بسا  
المطاب هنا فحسب - فقد يكون مفيدًا أن نبدأ فى هذا الموضوع بتحديد الفرق بين  
مصطلح الحقوق الأدمية السارية والحقوق المستحقة، وافتراضنا فى تحديد التمزيق  
بينهما ها هو أنه يمكن أن يتم تأكيد الحقوق الأدمية أو لا تُعقد، وإن كان لا يعكس  
أدبياتها بالتحقيق الحر فى العلم ووجود الواجبات محددة مفيدة لها، بينما يمكن التهاك

<sup>(1)</sup> جوردن فينبرج، جوردن (1979). ضعة الحقوق والبيضاء، فى: الحقوق والعدالة ووجود الحرية،  
ترجمته: د. جوردن، 1989.

Feinberg, Joel (1979). 'The Nature and Value of Rights', in: ders., Rights,  
Justice, and the Limits of Liberty. Princeton, N.J., 1980.

الجمهور المسخفة، وخاصة عندما لا تنفذ الواجبات المفيدة لها. وحقوق الاستحقاق (الأدبية) هي حقوق أدبية مستحقة عادلة (تلتصق على تسمية ما) ينبغي توزيع معين للواجبات والتي تُقدِّم تغايب صفة الشخص الذي يجب أن يلتزم بحقوقها، وما يجب فعله على الأطراف المصوتين بالواجبات، لتوفاء بواجباتهم والتزاماتهم.

### ثالثاً:

ولنوجز ما وصلنا إليه حتى الآن. إن مفهومنا لانتهاكات حقوق الإنسان ينتمى لثلاثة عناصر أساسية: الأول هو قيمة جوهرية وأساسية لتعبير الإنسانية والذي يكفله أو ينميه الاعتراف بحق معين من حقوق الإنسان، وبمكنا هنا التحدث عن قاعدة نقيم لحق من حقوق الإنسان. وبوسطها بصير الحق الأدبي المرتبط بهذا الحق حقاً عكولاً يصبح عدم تنفيذه مناهياً للأخلاق والآداب. والعنصر الأساسي هو الصياغة الواضحة والتصريح أيضاً الحق الأدبي بقراره على أنه قانون وحقاً لحماية أو دعم الحق الأدبي الذي يعتبر أساساً له. أما العنصر الثالث فهو الانتقائ من الأطراف (الذي قد يكون شكل حزنه اعترافاً بصريحاً أو صامتاً) على الواجبات التي يجب على الأطراف الأخرى الالتزام بها (سواء أقررتنا كنوا أو حذرتنا) تنفيذاً لهذا الحق.

وحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية التي تم التصريح بها، والإعلان عنها في الإعلانات والاتفاقات المعنية والحكومة مسئلة التفسير - هي إعلانات شاملة ومحبية للأعمال لسببين: فقد نفذت قاعدة القيم المدنية، وبشرح تحت هذه الفئة حق من حق الإنسان في الحصول على اجابة دورية من حكومة الأخر والمندوسم عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة رقم 24). أو قد يشرح أيضاً مجرد حقوق مُعلنة تم التصريح بها والتي يرتبط بها بالنظر بترقيم

معناه مطالبات أخيه مدله - معا، جعل من تنفيذها عينا أخلاقيا - وإن لم تكن حقوقا مسجعة لعدم كفاية ما يقابلها من الحقوق المحددة، لذا لا يمكن القيام بانتهاكها بالمعنى الحرفي.

وبغ هذا الشكل من التقييد وخيبة الأمل المحسنة في نطاق عمل الفلسفة التطبيقية، التي يتم فيها تناول أنواع القيم التي تعالج حقوقا أدبية فردية، والواجبات المترتبة لهذه الحقوق - ولكل من هذين النوعين من الإحباط وخيبة الأمل بالتأكد شعاع وشائج عملية أيضا. فحقوق الإنسان التي لا تركز على قاعدة قوية من القيم الأخلاقية سوف تضعف على المدى القريب أو تتجدد القوة الدافعة التي تقف خلف فكرة حقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان التي لا تقابلها واجبات محددة، والتي لا ترتب عن كونها مجرد حقوق "معلنة أو التحريم بية" - تقتصر إلى القوة التنظيمية، وتكون بذلك عبر شارة على حماية قاعدة القيم التي تقوم عليها، وسوف تحدث أو لا يبرهان عن مشكلة قاعدة القيم لحقوق الإنسان قبل أن تنطرق بغير أكثر من الاستفاضة إلى تناول مشكلة توزيع الواجبات الخاصة بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً:

يمكننا أن نعرف الفقر للثدي، حين يصبح أو يحدث أن يكون موضوعاً لتفاوتة التنظيمات المتعلقة بحقوق الإنسان - على أنه حالة من الاحتياج والتعوز الثلاثي غير المعبوز عن السحب الأخلاقية، والذي يعنى حصول من يعانون عنه على الحقوق الإنسانية المتعلقة بالاحتياجات. في الواقع يستطيع تعريف الفقر بمعناه الحقوقي الأساسي بواسطة تلك الحقوق المتعلقة بالاحتياجات التي تولى هي عدم تنفيذها أمراً غير مأمول من ناحية الأخلاقية، إن كان كتحقيقاً بالنظر إلى الموارد المتوفرة عندنا من ناحية السد.

والحقوق الأدبية المتعلقة بالاحتياجات هي حقوق الأشخاص الطبيعيين في المجتمع عدم الآخرين لتحقيق الحصول على المواد الأساسية لمعيشتهم، وذلك حتى إن كان ذلك مرتبطاً بتعرض هؤلاء الذين يقطنون السهم لبعض الأضرار أو الضائر. فالأمر هنا هو تقديم الدعم للأشخاص المعرضين لأنواع خاصة من التعر والحاجة القصوى، التي أطلقت عليها في كفاي الاختلافات المبررة حالات العسر والاحتياج التي يجب الاعتراف بها علناً<sup>101</sup>. والسمة الأساسية لتعريفها هو أن يكون الأشخاص الذين يعانون منها والمعرضون لها غير قادرين بأنفسهم، وبمجهودهم الشخصي، على إعالة أنفسهم، والتزود بالمواد الأساسية التي تتضمن لهم - كما نقول - توفير حياة إنسانية كريمة، والسود الأساسية المقصودة هنا هي السلع المرغوبة بالمعيشة والصحة، وكذلك التعلق الأساسي، والتدمج في المجتمع، والاحترام من الآخرين. ولا يسعنا أن نحدد بدقة ونوجه عام ما أقل قدر من السلع والموارد الواجب توفرها لكل شخص، لكي يتطبع أن يحيا حياة كريمة، لأنها تختلف - من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وعن خطة حياتية إلى خطة حياتية أخرى، نكر ليس مطلوباً أصلاً أن تكون قدرين على نكر السلع المطلوب توفرها لكي يحيا جميع الناس حياة كريمة، في ضوء خطة حياة معقولة ومعقولة لتعريف الحقوق الأدبية المتعلقة بالاحتياجات، مثل: المواد الأساسية عند راولس، Rawls<sup>102</sup> أو القابليات (Capabilities) لدى أمارتيا سن (Amartya Sen) وفي الواقع يمكن التأكيد في وجود تلك السلع بالفعل، لأنه لا يجب بالمضرورة - بالنسبة لكل سلعة من هذه السلع العمومية - نكر خطة حياتية معقولة، أو وضع حياتي معزوم، لا تكون فيه هذه السلعة مطلوبة لتوفير حياة كريمة، ويكفي لتزويد الحقوق المتعلقة بالاحتياجات إن أمكن بالنسبة لجميع الظروف التحية القابلة والأشخاص الذين يعيشون فيها، والتي لا تتوفر بغيرها. إن بند نكر السلع والمواد

<sup>101</sup> دالون، *المساواة العرقية*، مدون في *مؤتمرات الجمعية*، بران، نيويورك، 2002، الفصل السادس.  
<sup>102</sup> *Grounded in Justice: Principles and Practices of Social Justice*, Berghel/Now York, 2002, Kap. 6.

التي لا تستر إلا، خاص بوفرها معجودتهم، والتي لا يعكسهم بدونها من تسمى  
 الاجتماعي وثقافة أي الخاص بهم - توفر الصداقة الإنسانية الكريمة لهم. وبينوا نسي  
 بالنظر إلى مشكلة الفقر في العالم ثلثاً حثياً، أن ما يجعل من الفقر في تلك الدول  
 شراً وضوراً أخلاقياً هو تلك النقص في تلك المواد بالذات، ألا وهي مياه الشرب،  
 والغذاء، والتعليم الأساسي، والحماية من الأمراض الفتاكة، وينسب نقص تلك  
 المواد في حدوت حالة الفقر، والحاجة التي يجب الاعتراف بها عتفاً - والتي تترر  
 حق للفراء والتمتعين في الحصول على الحقوق الأنيبة المتعلقة بالاحتياجات.

من ثم يمكننا النظر إلى الفقر المدقع أو الشديد باعتباره انتهاكاً لحقوق  
 الإنسان، نأمنعنى الضعيف على الأقل، والذي يعنى - حسب التعريف ضمناً -  
 حرمان الأفراد من الحصول على الحقوق المتعلقة بالاحتياجات، مثل تلك الحقوق  
 التي تفت صناعتها في المواد من رقم 26 إلى 27 بالإعلان العالمي لحقوق  
 الإنسان. لكن الحقوق الأخلاقية، كما ذكرنا آنفاً، حتى وإن كانت حقوقاً أنبية مررة  
 - لا تكسب صفة حقوق الإنسان بما تحويه من معنى الحقوق المستحقة، والتي  
 يتبعها دنماً - إلى جانب مباحة الحق - نوريح مماثل لتواجبات الإجابة أو  
 السلبية. ويمكن التلخص عن مواقف الفقر غير انصفوا أخلاقياً بطرق مختلفة  
 وباشترالك العديد من الأطراف، كما أن وصف حالة الفقر والحاجة الموجودة بأنها  
 الحقوق المتعلقة بالاحتياجات، لا يبين لنا بوضوح عن الأطراف المتعانة المسؤولة  
 عن التخلص منه.

لكننا يمكن أن نلاحظ ونلمس بوجه عام، نوندا ما يسمى بالتواجبات  
 الطبيعية، لتقديم يد العون عند هؤلاء القادرين عن ناحية المبدأ على تقديم المساعدة،  
 والتواجبات الطبيعية هي الواجبات التي يتفقدونها للآخرين بسبب واحد فقط، يكمن في  
 لهم عن البشر، وهذا يعنى لنا مدبون لهم: أخلاقياً بغض النظر عن علاقانا  
 الاجتماعي أو الموسمية بهم. وأن الواجبات الطبيعية ترتكز فقط على كون  
 الآخرين من الأصدقاء، وبعدها عن الأطراف الموسمية وحدود علامات التعاور  
 المشترك التي تأتي بالمنفعة للآخرين. فإنها لا تكف عند حدود دولة معينة.



## خامساً:

ومن المشكلات المرتبطة بتواجبات الطبيعة لتقديم المساعدة في الأزمات التي أودت بالضرب فيها بإبحار هناك هي تلك المتعلقة بدور المسؤولية الذاتية. فمن نعرف من خلال تجاربنا من الحياة اليومية أن الأشخاص كثيراً ما يفعلون في الأزمات التي نسيبوا هم أنفسهم فيها، كما يبدو أن شعورنا لمساعدة الآخرين بقل مجرد معرفتنا بأن الأزمة التي يمرون بها هي من صنعهم. وبالضبط لا يمكن إنكار اشتراك مسؤولية شعوب العالم الثالث بضرورة تلبية في قدر كبير من الفقر الذي تعاني منه، بمعنى أن كثيراً من تلك تحويرة الفقر الناتج أسبابها في تلك الدول نفسها. ونحن منتزمون - طبقاً لقناعتنا - بتقديم شعور، حتى في حالة نسبتهم الكلي أو الجزئي في الفقر، مادام هناك تزيير للحقوق المتعلقة بالاحتياجات. وهذا ناتج عن تلامية التي تعطي الحقوق المتعلقة بالاحتياجات لتوفير حياة كريمة، ولحسن لحظ هينتي نمت بحاجة إلى تقديم تبريرات لقناعتي، بل أكتفى بعرض ملحوظتين في هذا السياق. الأولى هي أن الدول الصناعية تسي نطلب مساعدتها إلا لها يد في الفقر الذي تعاني منه الدول الفقيرة النامية - حسب التعبير الدقيق عنها - والذي يرى أن السبب فيه يعود إلى الدول الفقيرة نفسها. والخلفية المركبة والمعقدة لأسباب الفقر في العالم الثالث، والتي تتشابه وتتداخل فيها العديد من الأطراف المختلفة سواء المحلية أو الدولية وسواء كانت مشتركة في المسؤولية عن حدوث الفقر و غير مشتركة، نحمل من غير المعقول أن يسقط حق شعوب العالم الثالث في حقوق الأديبة المنحقة بالاحتياجات نمعا، بسبب اشتراكهم في المسؤولية الذاتية عن هذا الفقر. ثانياً لأنفع المسؤولية الرئيسية لربانة شعوب وانتشار الفقر، بافتراض أن الدول النامية هي نسب هبها، عادة عند مولاء الذين يعانون مباشرة من هذا الفقر واللام والذين تتصميم مولد الخدمة الأساسية، بل نجح أسيانها بالمعنى عند الحكومات والهيئات الحاكمة للخدمة التي تستعمل، فودعا لاكتساب مزيد من ثروات، ونفاهي على حسب الكاهن. بالإضافة إلى أن كثيراً

من العراء، والسموات لم ينزل. ثم انصرف إلى دسار أعينهم الإعماد على  
أنفسهم بعد الانسواء عن الحقوق الأدبية في الحصول على الدعم المطلوب.

سلاسل:

وهناك جانب هام لعدم القدرة على التحديد العملي للالتزامات القائمة على  
الحقوق الأدبية المتعلقة بالاحتجاجات، هو أن إثبات وجود حالة الفقر والخاصة  
والاعتراف بها علناً، لا يعني تلقائياً معرفة نوع المساعدة المطلوبة بالتحديد، ومن  
هم الأشخاص أو الهيئات التي يجب عليها تقديم الدعم الأدنى المطلوب، صحيح أن  
هناك واجبات شخصية تقابل هذه الحقوق (أي واجب المساعدة في الأزمات)، إلا  
أن محتواها بالتحديد، وكذلك توزيعها على أطراف فردية يبقى في البداية غير  
محدد وغير واضح المعالم مطلقاً. وكما قال أوتار أونيل في عبارة شهيرة له: بطل  
عز معروف سرهم وكلاء العدالة. وبعد أنضنا هنا أمام مشكلة العمل الجماعي  
المشترك الذي يشبه المشكلة المعروفة الخاصة بتوفير الأموال العامة بغاوية  
ونجاح.

ويبدو أن الخطاب المتمسك بالواجبات الطبيعية لتداحة عن الحقوق الأدبية  
المتعلقة بالاحتجاجات يكون هماً، وفي سابق مجب، موجهاً إلى جميع البشر، لسبب  
بسيط يكمن في أنها تنطبق بالواجبات الطبيعية، ولأنه عموماً وبالنظر لتجربة لا يجمع  
الصرح بتقديم المساعدة والدعم، فكما نقول بشرطه أو حوب عمل الأمر إمكانية القدرة  
على عمله أولاً - فإن ذلك يؤدي إلى قصر سببتي لدائرة المحافظين على هؤلاء  
الأشخاص القادرين بالفعل على تقديم العون والمساعدة. أما بالنظر للعامل  
الشخصي "مسؤولاء العدالة" (Agents of Justice/Akteure der Gerechtigkeit)  
فإن هذا التحديد لا يفيدنا كثيراً ما دام لم يتضح معنى أن يكون  
الفرد قادراً على المساعدة، فإن كان معيماً لذلك الشرط يشمل هؤلاء القادرين  
مدلاً على تقديم المساعدة المتأخرة بأعسج ونون وساطة قصص، فإنه يعني قصر

و احب عندهم المساعدة على تولد الأشخاص المتواجدين في "مكان الحاجة" فقط. لكن ذلك ليس مهفنا، لأنه يعنى عدم وجود ما يطلق عليه الواجب الطبيعي المحاربة الغير أو تقديم مساعدات الضمنية. ويمكن أن نفهم هذا الشرط بأنه يشمل جميع من يستطيعون الاشتراك في تقديم المساعدة بشرط تعاون الآخرين معهم بأسلوب مناسب، ولن كان معناه، كما يبدو لي، توسيع دائرة الأشخاص المتطلبن بتقديم المساعدة بدرجة زائدة عن الحد، فأولاً لا تكون جميع المشاركات في كل الأحوال الفردية الممكنة والمفيدة "من حيث تمبداً" ضرورية بالفعل لإنهاء حالة الفقر وتقديم الدعم القائمة على تحقيق هذا الشرط لم يكونوا ملزمين بتقديم المساعدة في كثير من الأحوال، لأن رفع الفقر والمعاناة كان منهم حتى بدون إسهام عن جانبهم.

ولأن السؤال عن الإسهامات الفردية التي يمكن الإمتعاء عنها يسمي بتقديم العديد من الإيجابيات، فإنه سيظل غير واضح من كان عليه تقديم العون، ومن لا يجب عليه ذلك، ثانياً هناك فرق كبير بين فترة المرء على تقديم المساعدة "من حيث السبداً" - مع وجود المشاركة التسلسلية من قبل الآخرين - وقدرته على تقديم العون الفوري الذاتي. وبينما يكون المرء في الحالة الثانية ملزماً بتقديم العون المتبادل - في حالة عدم اصطلاح شخص آخر بهذا الواجب - يكون الالتزام في الحالة الأولى هو التزام مشروط بالتعاون والمشاركة من قبل الآخرين، مما يحدد نفوذ الفرد أو يجرده كلياً من أي نفوذ أو تأثير داخل المجموعات الكبيرة. وبسبب مشاركة الآخرين مناصح الجهود الذاتية الفردية غير مجدية وعديمة الفائدة مما سيقتضى معها واجب الاصطلاح بهذه الواجبات

ومع أخذ مشكلة المشاركة الجماعية في العمل في الاعتبار يصبح منهياً كيف يمكن التعرف بوضوح على وكلاء العدالة. ومع وجود مشكلة التعرف وعدم الوصول لحل مثلها بعد سنظل النتائج العملية تتاحمة عن الاعتبارات الأخلاقية التي تم تناولها أعلاه غير محددة. لكن كيف يمكن حل تلك المشكلة؟

عونا مستعرض المشكلة النسيطة الاله: هناك عائلة تكون من الوالدين وخمسهم  
بناء، وقد أصبح الولدان من العسرين وتحتاج إلى الرعاية الدائمة. وبالقرائن عدم  
وجود أي مؤسسات حكومية أو اجتماعية لرعاية هؤلاء الأيتام، بالإضافة إلى عدم  
كفاية الموارد المتاحة للاستفادة من خدمات الرعاية والتربية الخاصة - فإن ذلك  
سيعنى التزام الأبناء بالتكفل بالأيتام ورعايتهم. كما سيوضح أن أي ابن من  
الأبناء لن يستطيع بمفرده تحمل الأعباء المالية وغيرها اللازمة لضمان العناية  
والاهتمام المناسب بالوالدين. لكن الأبناء كلهم مجتمعين يسكنهم بالتأكيد توفير  
الموارد اللازمة لذلك، بل ما يفوق متطلبات الوالدين بالطبع. لكن ما الالتزام  
تواجه على كل ابن من الأبناء بمفرده في هذه الحالة؟

ويبدو لي أن الإجابة البديهية التي تطرح نفسها هنا، هي أن يتم التزام  
بالتوصل إلى الإشتراك في حل جماعي مناسب يحلهم أولاً فلولين على تقديم  
الدعم المطلوب للوالدين، والذي يضمن ثانياً قيام كل ابن من الأبناء بتسوية  
فقط عادل عن هذا الدعم والعون. نكرر لن يمكن للتوصل إلى الدعم المطلوب  
تقديمه من كل ابن تحديداً بالنظر إلى وصف أصول المشكلة وحدها، لأنها تحدد  
نوع الدعم المطلوب وحجمه، وهذا يعنى في علم المصطلحات أننى فيما  
بأستخدامها حتى الآن أنها تبين فقط نوع الحقوق المترتبة للمرتبطة بالاحتياجات  
الموجودة بالتعامل. أما بقية الأمور المتعلقة بالالتزامات والمسؤوليات الفعلية لكن فرد  
فإنها ستأتى في مرحلة لاحقة طفاً للترتيبات التي وضعها الأبناء سوياً، وبالطبع  
يمكن تصور وجود أشكال وقوالب ستنى متعددة، ولكن مقبولة بغير القدر من وجهة  
النظر الأخلاقية للمشاركة الاجتماعية في تقديم الدعم.

وهذا يتضح أن السؤال المطروح عن التوجيهات الفعلية الصادرة من الحقوق  
الأدبية لا يمكن الإجابة عنه من الناحية المجردة، وبالإنسار إلى ما يُعتقد أنه تحديد  
لماهية الحقوق وطبيعتها، على سبيل المثال بالنظر إلى أنها حقوق متعلقة بالانتماء  
عن فعل ما مغاير حقوق الالتزام بتقديم خدمات إجبارية، بل هي بالأحرى مسألة

..علو بلاساق التحريبي والمؤسساني لما هي بالنفس تلوجيد للناجعة عن حقوق محددة للأشخاص. فالحقوق الأبنية لشخص تعرض لحدث في ضربى زراعى موحز وخال عن البشر تفرض على التزامات معينة، إن كنت الشخص الوحيد الموجود في مكان الحادث، هذا وإن كنت قادراً في نفس الوقت على الذهاب بهذا الشخص إلى المستشفى مثلاً. أما في حالة وجود العديد من الأشخاص القادرين على تقديم العون، فإن الواجبات الشخصية الناتجة عن حقوق هذا المصاب، ستكون أقل تحديداً بكثير، وقد نعدم تماماً فلا أضطر لتقيام بأى فعل. بالطبع فإن مسألة التعرف العرهد للقادر على تقديم المساعدة متعلقة فقط بالسوق القائم فيها. ففى مجتمع مثل مجتمعنا الذي يتبع بنظام جيد للرعاية 'الاقتصادية' والذي تتوفر فيه محكم الوصاية، وغزها من المؤسسات - نفع الالتزامات بتقديم الحقوق المرتبطة بالاحتياجات للأطفال للقضاء بدرجة أقل كثيراً على هؤلاء الذين يتفونهم أو غيرهم كما هو الحال في المجتمعات التي تعتبر تمثل هذه المؤسسات.

وهذا يتيح عن التحقيق الجماعى والمشرتتد لتواجبات الطبيعية بوجه عام، النموذج التالى لتوزيع الواجبات والالتزامات الفعلية الناشئة عن الحقوق المتعاضة بالاحتياجات: (1) تتوكد عن حالة الفرد والحاجة التي يجب الاعتراف بها علماً لجميع من يمكنهم<sup>2</sup> من حيث المبدأ تقديم المساعدة واجبات طبيعية مباشرة بحسب عليهم تنفيذها سواء بأسلوب فردى أو جماعى. (2) يمسقط واجب تقديم المساعدة المباشرة عن الأشخاص غير القادرين على تقديم المساعدة المباشرة. وتتركب على حالة الفرد وتعوز الموجودة بالفعل، واجبات طبيعية للتشارك في البناء والمشاركة في الهيئات الاجتماعية (الرسمية أو غير الرسمية) بفرض الفرد الذي يسمح بالتعاون في تقديم المساعدة. (3) وبمجرد تأسيس هذه الهيئات وقيامها بأداء عملها بطريقة عادلة وفعالة نسبياً يصبح الأفراد القادرون على المشاركة ملزمين بالتشارك فيها بشكل عادل، أى أن عليهم تنفيذ الواجبات التي تم تحديدها لهم بواسطة القسوانين الموجودة بالفعل، وذلك في شكل التزامات (غير طبيعية). (4) هذا يعنى أن الأفراد

بمع عليهم، مسؤولته رفيع المساعدة، والفرز المعترف بهما علناً في إطار الهندسة،  
والمؤسسات الاجتماعية.

هذا يعني أن تحديد هوية "وكلاء العدالة" أم تعد قاصرة على مستوى  
للنفوس الأخلاق حول الحقوق الأدبية المتعلقة بالاحتياجات والواجبات الطبيعية، بل  
على مستوى نظام منظم، وإر كان سُمك حرنى تنظيمًا تقنيًا للتعاون الاجتماعي.

وهذا يعنى من الناحية العملية أننا باعتبارنا مواطنين في الدول الصناعية  
الغنية لا نحمل فقط واجبات طبيعية لتقديم المساعدة الفعلية للأشخاص المحتاجين، بل  
بل يتعدى ذلك إلى وجود التزام تبناء وتدعم هيئات الدعم والتعاون، والتي تستطيع  
تقديم هذه المساعدة، والتي ينشأ عن وجودها بدورها واجبات أدبية محسنة (غير  
طبيعية) لم نعلم نحن باعتبارها اختياراً حراً لتقديم ذلك الدعم.

والواجب الطبيعي لتقديم المساعدة في الأزمات، وكذلك لدعم شعوب العالم  
الثالث في كفاحهم ضد الفقر؛ بنحو ذلك إلى الواجب لتقديم الدعم لتلك المنظمات  
الحكومية وغير الحكومية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الخبز من  
أجل العالم، ومنظمة أوكسفام للتوعية **Oxfam International**)<sup>(11)</sup>، وعلى  
المنظمات القادرة بالعمل على تنظيم أنواع الدعم المطلوب وتنفيذها،  
سابعاً:

والنموذج الذي تم تقديمه في النص لتحديد الواجبات الناشئة عن الحقوق  
المتعلقة بالاحتياجات تنبع من واجبات فردية (طبيعية) غير محددة بالكامل، وتقضي  
عبر هيئات اجتماعية للتعاون بالقرارات فردية (تقنية) محددة نسبياً لتقديم  
المساعدة. وليس هناك في أي موضع ضرورة للتحدث عن واجبات حسابية  
مشتركة هنا، حيث يوجد بديل معقول يطرح نفسه لها، هو أننا يمكن أن نطلق من  
واجب جماعي مشترك (طبيعي) لجميع القادرين على تقديم المساعدة من أجل إزالة

<sup>(11)</sup> أوكسفام هي تحالف دولي من 13 منظمة تعمل مع نحو 90000 فرد في أكثر من 100 دولة بهدف إيجاد  
حلول نسبية للفقر والعلم في العالم (اصطفاة للمترجم)

شعر، وتحلحه موبيا في إطار عمل منظمات اجتماعيه منسبه للوصول إلى التزامات (تقليديه) فريديه لتقديم المساعدة، وحقيقة فإنه كثيراً ما يكون الحديث في هذا السياق عن واجبات جماعية تتعلق أولاً بجماعات ككل، وبثب - عن خلال توزيع أدبي محفول لواجبات العمل - فرض تكاليفات (تقليديه) معبئه على الأفراد كخطوة ثانية. وهكذا نفراً مثلاً في صفحة الإنترنت لتبنيك الدولي حول مشكلة تراكم الديون في الدول النامية: " إن المجتمع الدولي عليه التزام جماعي لمواجهة هذه المشكلة". وإن كنت شخصياً الإنز، رغم ذلك، البدء بواجبات فردية مهما تكون درجة عدم تحديدها وإرساء قواعد مسئولية جماعية تقوم على أساسها أولاً، وذلك للسبب التالي: حسب المفهوم العام المتعارف عليه لا يمكن توجيه الخطاب بالتبعية لتواجبات الأدبية إلا للأطراف القادرة على التصرف، والجماعة، باعتبارها مجموعاً بحتة من الأفراد، كثيراً ما تكون وحدات منظمة غير قادرة على التصرف، إذا ما وضعنا مشكلات التنسيق والتنظيم والمعروفة في الاعتبار، بحيث لا تستطيع تحقيق خطة الأهداف الموضوعية وبالقدر المنشود، وبالتالي لا يكون لديهم واجبات أدبية. وحسبما أرى لا يتحمل المجتمع الدولي أية التزامات أدبية طالما لم يصبح بعد - بسبب الأخطاء التنظيمية في عمل أعضائه (الأفراد) - كائناً قادراً على الفعل والتصرف الرشيد، أو كما كان جن جنك روسو يقول " أن تكون أخلاقياً".





تفعيل إمكانيات المجتمع المدني:  
نحو نموذج جديد لمجتمع الرفاهية  
رونف ج. هاينسه

مقدمة

التحديث عن تطوير نموذج جديد لمجتمع الرفاهية انيادف إلى تفعيل إمكانيات المجتمع المدني، يمكن أن يبرز بعض نقاط التماس، حتى مع السياسات الحكومية في ألمانيا في السنوات الأخيرة. نذا يسعى أن نمن نُنظر أولاً في بعض عوامل السياسة الحكومية انيادف إلى التفعيل كما وصفت منذ عام 1998 - على الأقر، على المستوى النظري. وقد علفت الحكومة الاتحادية الحالية آملاً كبيرة على إقامة شبكة من الناشئ المجتمع المدني وتفعيلها، وفي الوقت الحالي يوجد في كل المجالات تقريباً اتحادات، ولجار خبراء تُسم بالتداخل توثيق بين الدولة والاقتصاد و العلم والمجتمع.

ويظهر في هذه الأشكال التنظيمية الجديدة (على سبيل المثال الاتحاد من أهل العمل وكذلك لجنة هارتس Hartz و لجنة روروب (Rürup)<sup>(1)</sup>) نوع جديد في حد كبير من أساليب الحكم الذي يتوجه منذ بداية عصر حكومة لوسر والخضر<sup>(2)</sup> نحو إضعاف الزخم الإصلاحى الناشئ في عصر جمهورية بون<sup>(3)</sup>.

ومن وقت طويل بلاحد تحول في وظيفة الدولة، من الدولة ذات الترتيب الوظيفي المنزج إلى الدولة التي تُدير وتُفعل؛ فمن خلال احتذاب المؤسسات للمجتمعية يمكن إيجاد موارد ومعلومات، ومن ثم إمكانيات عمل جديدة أيضاً.

<sup>1</sup> ليسان نكلدانفرد، شبكة المنظمة وإعادة المنظمة في ألمانيا (المترجمة).

<sup>2</sup> عرفت بها امدحاف تقام دون الحزاب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) وحزبه الخضر (Die Grünen) (المترجمة).

<sup>3</sup> عرفت بها الجمهورية التي انبثقت بالوحدة الألمانية عام 1990. (المترجمة).

فجمهوريات النمساويين إذا لا تظهر فقط على مستوى الاتحادى. بل أيضا على مستوى الولايات، فقد تكونت في السنوات الأخيرة، عدة اتحادات ولجان ومجالس خبراء، وحفلات إجماع تكمل إلى جانب البرلمان، اليات بناء الإرادة بشكل محدد، زمتيا، وفيما يختص بمواضيع محددة.

ويهدف اجتهاد منظمات المجتمع المدني ولجان الخبراء بشكل عام، إلى السيطرة على الكثير من المشاكل والتحديات المتزايدة، التي لا تكاد تحل من خلال الشكل التقليدى للتوافق بين الأحزاب والبرلمان (قارن هاينز 2002) – Heinze 2002). وحتى على مستوى المناقشات النظرية حول الدولة، يتم التنقل من أهمية المؤسسات المركزية والهيراركية. بينما تسلط الأضواء على ناشطى المجتمع المدني، ونظم اللقاص، إلى جانب مستوى الدولة الرسمي.

هناك اتفاق فى خطاب علم السياسة منذ أمد طويل على ترقب المكملات والبنائ لأشكال الدولة. وتظهر منظمات المجتمع المدني والخبراء فى هذا المنظور كموارد جديدة، أى الاعتماد على تأثير الناشطى المجتمع المدني.

وبنظرة من الخارج فإن الجمهورية الاتحادية<sup>11</sup> كانت تعد لفترة طويلة نموذجاً تعاونياً تتميز فيه بنية اتخاذ القرار بأنها ذات صبغة تجميعية مشعبة سياسياً، فالتمودج المستقر اليوم للدولة التعاونية ليس جديدًا تمامًا ولكنه يتأق بريق منو هج من خلال مشاهد رائعة مثل: "اتحاد العمل".

وقد تضاعفت أهمية المجالس والبنى التوافقية فى هذه الأثناء، وفى كثير من الأحوال أصبحت توضع الآمال منذ فترة على اللجان، مثل: لجنة هارنسن "Hartz-Kommission" أو لجنة Rürup (التي يمكن نعتها بلجنة خبراء لا تتداخل فيها العصائح المنظمة إلا بشكل هششى فقط). هذا وقد فجرت المشاهد

<sup>11</sup> تسمى بها جمهورية ألمانيا الاتحادية (المترجمة).

العصاة لتسليبات السياسة الطوع مساوات عن عترو عينا ديمقراطيا، وعى اسالك انتحكم فيها.

وينظر المدافعون عن الدستور إلى تفكير المصالح المنظمة نظرة تلك، كما يُشار في هذا الصدد أيضا إلى مسائل السرعة، والتغرات الديموقراطية، ويزرن للشك أن هذه الإجراءات تتم مع نقص في نفاها من قبل الرأى العام، لأنها تعمل بشكل غير رسمي فصلاً عن أنها تُقرز بى نفوذ مستترة.

وعلى الجانب الآخر إن توضع الاتهامات الديمقراطية النظرية في الصفحات التالية في المقام الأول، والتي تبلغ قمتها في نتي دور البرلمان تصبح مسرحا جانباً للسياسات الحكومية، بل سوف نتناول مخرجات السياسة التعاونية، أو على وجه التحديد: ما للتجارات التي حققها سياسة الحكومة الفائزة على التنشيط والتعاون منذ عام 1998؟ والتي استهدفت التغلب على العوائق المتراكمة لسياسة الحكومة تحت قيادة كول بشكل عثر؟

#### 1- كشف حساب قصير لتغيير الحكومة:

إذا نظرنا إلى ألمانيا كمكون اجتماعي واقتصادي، وشكل عام من خلال بعض المؤشرات الرئيسية، فيجب أن يؤكد - على عكس ما أعلن في عام 1998 - أنه لم يحدث أي تغيير أو حتى جراك في الهيئة (فازن بانخصر شتينجارت 2004 - Steingart 2004) وهو ما لا ينقص من الانجازات المثالية للحكومة الاتحادية الائتلافية بين الأحمر والخضر في مجالات سياسية متعددة، ولكن الحكومة لم تنجح في مشروعها الرئيسي خلال الدورة التشريعية الأولى في أن تدفع بمؤسسات المجتمع المدني المركزية والمؤسسات الاقتصادية نحو تخفيض نسبة البطالة واضحة الارتفاع. والأموا من ذلك أن معظم المواطنين "لأن لديهم إحساس بعدم الأمان يزيد عما كان عليه منذ عدة سنوات؛ تنفيذ المصالح المنظمة من خلال شبكات التفاوض وبني التعاون الأخرى، لم يؤد على ما يبدو إلى رفع قدرة السياسة على التوجيه، على الأقل، في مجال سياسات التشغيل، التي تعتبر دعامة رئيسية

لمودج التوله الإختصاعبه الألمانية، وبعد خزانة من حلال الإختصاع من أجل العمل، على وجه الخصوص ربحان إبي بتحدت خارحية أو ازمانت، أو رأى علم حساس، لكي نتحول لجان التوجيه التعلوية إبي وحدات سياسية قنبلة لتعلم. فالعبادة السياسة إنا مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، وينضح ذلك على سبيل المثال في التعامل التبعي مع مقترحات لجنة هارنس (فازن الإسهامات في بلن/ شميد 2004 – Jan/Schmid 2004).

ونوضح الخبرك في التول الأخرى التعلوية، بشكل عميق، أنه بدون استراتيجية خاصة، وطويلة الأمد، فإن الحكومة سوف تقع في مصيدة المصالح المنظمة، وبدلاً من أن تنظم التحول، فإنها تصع نفسها في النهاية تحت طائلة مصالح التعلوية. ذلك أن سياسة الإصاح يجب أن تتوافق أولاً مع اللامعين المعترضين، وإلا فإن تحالف الأقوياء يبندها، ولن يحق الانطلاق المنشود خروجاً عن نصب المؤسسات، فالهدف التبعي للمؤسسات المجتمعية الكبرى على وجه الخصوص (والنقابات أيضاً) ينحصر بشكل كبير في حماية الوضع القائم، وبالتالي إقرار آليات الانغلاق الإجماعي.

وتكمن الخطورة هنا في ألا تعد استراتيجيات الإجماع التي نثني عليها الحكومة الاتحادية فتحاً لانطلاق تجاوزات معوقات الإصلاح، ويظهر ذلك بوضوح منذ عامي 2001/2002. أما النهضة التي طالب بها الرئيس السابق رومان هيرتروغ، منذ منتصف التسعينيات في كافة أنحاء البلاد وليس لها أثر حتى الآن، ولذلك فإن التقارير في وسائل الإعلام تتزايد منذ عدة سنوات عن تخدعة الإصلاح، أو ألمانيا دولة الشللية، وفي سياسة سوق العمل تدور التقارير حول اتحاد الملائمة، إذ إن ألمانيا تبدو كأنها صنت في قوالب من الأوضاع القديمة ... نحن نريد أن نظل في بستان ألمانيا كما نحن، ولن نظل على كلا الحالين بقدر الإمكان، وفي الوقت نفسه: على بعض من اليأس وعدم لفت للنظر، ولكن أيضاً نكون راضين عن النفس، ودون أي إزعاج في واحتنا ذات الرفاهية وللرخاء.

ولحها على العكس من ذلك قد صاف عنيًا بما رحبت Neumann, in: Die Zeit vom 13.12.2001 – تويمان: جريدة دي شاييت في 13.12.2001).

وحتى في عام 2004 فإننا نسمع من كل صوب تعليقات، من: ألمانيا التي تكبح حماها "لواجمهورية الاتحادية بوصفها" جمهورية التصاريح التمونجية"، والتي تتسرب إليها أزمة تشريعية، ويتقش فيها احتقار السياسة بدلاً من السعي البناء للبحث عن حلول للخروج من مشكلة العمل.

في ألمانيا لا يتغير شيء قبل أن نحل كارثة، فإذا تعير هذا التسمية يتم إدراك التغيير على أنه كارثة. - (Leicht, in: Die Zeit, 19.2.2004) لايش في جريدة دي شاييت في 19.2.2004).

وتأكد هذه الأطروحة على نحو مومجي عند مناقشة ضم الإعانة الاجتماعية إلى إعادة البطالة، والتي كانت، حتى قبل تسليط الأضواء عليها عن طريق إصلاحات هارنس، على رأس جدول أعمال الإصلاحات، لأنه قد ثبت أن وجود نظامين يمولان عن طريق الضرائب لدائرة أشخاص متقاربين مكلف وتنقصه الشفافية، ولذا فإنه يحتاج، ومنذ زمن طويل، إلى إعادة نظر. أما إذا نظرنا الآن إلى الصبحات المفزعة حول الواقع الملموس لضم النظامين، فسوف نغلب المصالح الجزئية ونصارع ذوي الكفاءات، أما الفكرة الرئيسية للتعاون (مثلا بين الوكالة الاتحادية للعمل والمطبات) وتحسين إمكانيات التوصل بين أصحاب العمل وضائيه زيادة الفرص أمام العاطلين، فهو ما لا يتحدث عنه أحد. وينشأ الانطباع لدى الباحثون بأن الأمر عند بعض الناشطين لا يتعلق بحل المشكلة، قدر ما يتعلق بالهلاغة، وبضمان مصالح المؤسسات.

## 2- المجتمع المدني والسياسات الحديثة للحكومة:

قبل أن نشرع بتوجيه المذقنة الحالية نحو التوضع السياسي والاجتماعي الحالي، وقبل أن يتكرر للحصار المؤكد من كل جانب، وقبل أن تتكرر مظاهر الكساد - يجب أن توجه نظرنا مرة أخرى نحو الأسس النظرية للسياسة لمنشقة

تسببت المدامع العدى. وفي السلفيات حول المجتمع المدني، فهناك مداهمات  
له جيا، الحطاب إلى مدى واسع من المنظمات المجتمعية، وكذلك إلى إعطاء  
المواطنين والمواطنين، إمكانيات أكثر وأفضل لتأثير على السياسة العامة، على  
عكس التركيز على المنظمات الكبرى المؤثرة والفاعلة، وهو ما كان يتم بإبعاد من  
السياسات الموجهة للمجتمع.

وفي إطار النقاشات الجديدة يحدث في الآونة الأخيرة في السياسة  
والاقتصاد استخدام التصور القائم على رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى  
التصور القائم على المجتمع المدني. وفي الخطاب اليومى يتم علينا لمساواة  
بينهما، بينما ينتهجان في الحقيقة إلى تنفيذيين مختلفين في التفكير. ودون أن نسمر  
هذا في هذه المناقشة بشكل مكثف (قارن الإسهامات في هابنسه أولك 2001 –  
(Heinz / Oik 2001).

يجب أن نؤكد على أن الدولة المتعددة ينبغي ألا تكون دولة حراس ليبيين  
نترك، ويذكر الإمكان، كل شيء لمصالح انعلاك والمصالح المنظمة، بل إنه من  
الضرورى إلى حد كبير تطوير أشكال جديدة توجيه السياسات، ولتقبل ناشطى  
المجتمع المدني، فس خلال تشجيع مشاركة نى المجتمع المدني فقط ونظم  
التفاوض الحديثة يمكن كسر الجمود الذى أصاب النظام التقليدى للمصالح المنظمة،  
ويطوّر واجب الدولة للمعدنة أن تربط بين المصالح ومواقع الخلاف، فى شبكة  
تفاوضية تلووصول إلى حلول مناسبة للاحتراح السياسى والاجتماعى للقيام بفعل ما.  
وتهدف سياسة الدولة فى هذه الحالة إلى تقبل إمكانيات الرفاهية الكاملة فى  
المجتمع، وفى مؤسساته التقليدية، ومن حيث المبدأ فقد حاولت الحكومة الاتحادية  
أيضاً أن تتقل هذه الأطروحات، وزعم ذلك يمكن نعيم النقد الموجه إليها عن خلفية  
ضعف الناتج النسبى حتى الآن، وكثيراً ما لا تنتهت إلى افتقار المجالس المشكلة،  
ولحاز الخيارات، إلى مبادئ التحديث.

ومن المثير للاهتمام، على العكس من ذلك، تفتقر هذه الأبحاث، فسوف - ينبغي  
 من أنها تعالج مجالات سياسية، جعلت التغييرات السريعة فيها من خلال العنونة  
 والترقعة والتحويلات الاجتماعية والثقافية التوافق وكذلك توجه الأدوات السياسية نحو  
 متطلبات المستقبل ضرورة، وأن يبحر هذا التحديث إذا نفذ بشكل متجمد، أي إذا لم  
 يترك دوافع مضبوطة من المجتمع في عمليات تشكيله. ينبغي إذاً أن يكون إدخال  
 أدوات مؤثرة بشكل مؤقت، من أجل الإسراع في بناء الإرادة السياسية على قاعدة  
 عجزية قدر الإمكان (Steinmeier 2001, 266).  
 مؤدياً إلى سير أعوار عمليات التحكم في التحديث فيما لا يخص بالأمور المالية.  
 والسياسة الفائزة على الحوزة، هي التي نستطيع أن تعطي الإنسان الإحساس بأن  
 اهتماماته وأمنياته وهمومه تؤخذ مأخذ الجد. فسياسة التحديث العادلة والمؤثرة  
 يجب أن تجعل أفراد المجتمع قادرين على التواصل مع حكومتهم، وتمكن الحكومة  
 من أن تخفض استعادتهم للتجديد. وعلى الجانب الآخر فإنها قد تعيد ثقة المواطنين  
 سريعاً إذا لم تخطئ توقعات الصغرة في بزار التعاونيات وجماعات الملاك  
 المستقرة.

وهذا بالعصيط ما يلاحظ اليوم، فالمواطنون يفضائل لديهم شيئاً فشيئاً  
 الإحساس بأنهم جزء نشط من مجتمع منضامن، فقد تحول الاتحاد من أجل العمل  
 إلى اتحاد من أجل التركيز، كما يعلق بعض أصحاب الرأي بشكل نقدي، منكرين  
 محاصرة الإصلاح في التسعينيات (نظر الإسهامات عند إيجله وآخرين 2003  
 وجور / سيديب - كابرز 2003 - 2003 Siehe die Beiträge in Egle et al  
 2003 (u. Gohr/Seeleib Kaiser 2003).

وأخيراً وليس آخراً، فالأمر يتعلق بقضية سياسية وديموقراطية، تتمثل في كيفية  
 تحسين إمكانيات المشاركة، والتعبير بالنسبة للمواطنين والمواطنات. أي أنه من خلال  
 ابتعاث لمبادئ المشاركة السياسية يمكن ديمقراطية الديمقراطية، وذلك بالتناهي مع  
 نظريات الحظاظ السياسي للمجتمع المدني بوصفه مجالاً عامّاً تناقض فيه المشاكل

والعدسات التي تنشأ وتترك كمشاكل حياتية، ونصل بذلك إلى قنوات اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية (قارن جينس 1999 وكذلك ماينتس / شتريك 2003 - Vgl. Giddens 1999 u. Mayntz / Streck 2003) وذلك بأن تسهم في تشكيل عمليات صنع القرار السياسي بحيث يصبح ممكناً تحقيق أعلى درجة من مشاركة المواطنين والمواطنات، وبالتالي يتحقق حشد رأس المال الاجتماعي للمجتمع المدني. أي أن المطلوب هو بنى تعاونية تنظم نفسها بنفسها، وكذلك إعادة إحياء المؤسسات متعددة العلاقات التي تحتاج إلى نونة مُعطاة. وحتى لو كانت الدوافع إلى المشاركة المعتادة في المجتمع المدني تنحو رويداً رويداً نحو الفردية، فإن هذه المشاركة الفعالة تنظم عادة في جماعات ومشاريع مُنظمة. ويصبح المواطن عندئذ عضواً في ميلارة أو رابطة أو اتحاد في الغالب. وهو يتوجه مرة مرة نحو اهتماماته المهنية والعامية، ومرة أخرى يكون مدفوعاً بمسئوليته السياسية.

ذلك أن كل ما يخرج عن واقع المشاركة الفعالة للمواطن يظهر أن التلقائية والتحركات الذاتية تمثل عناصر مهمة، وتكفي لمحاولة بمنظمات مثل الدولة والجماعات أو المؤسسات التي تربط بينهما الأمر إذا لم يكن أن يتحرر المواطن من قيود الاقتصاد، وإملاءات الدولة، والجماعات المنظمة، بحيث يسهم كفرد مستقل مشارك سياسياً في ازدهار الفكر الجمهوري، فضلاً عن أن معنى ذلك أن المؤسسات تستفيد منه وهو يستفيد منها. ومن هذا المنظر يمكن أن توجه العلاقة المتوترة بين المجتمع المدني، والمنظمات السياسية الكبيرة، وخاصة الأحزاب، بشكل مفيد، وذلك: من خلال النقد الموجه إلى الأحزاب بسبب إمبريالية الدولة واستخدامها للمجتمع كإداة؛ وكذلك من خلال النقد الموجه إلى المجتمع المدني، بسبب ما يصدر عنه من الإفراط في التقاليد والبشر. أما اعتماد الأحزاب والمجتمع المدني كل منهما على الآخر، بشكل بناء، فيكون من خلال وعي كل طرف بحدوده، وتوافقهما المتبادل. وممارسة ذلك الوعي والتوافق (راسكيه ، 2001 ، ص 5 / 5).



وفي حضم المناقشات حول المشاركة المجتمعية، تم سبباً دور المشاريع لفترة طويلاً، لأن المشاركة في الفكر التقليدي ينبغي أن تبعد عن السوق والدولة بشكل ما. فالمشاركة المجتمعية تبعد حقيقة عن أجواء السوق والدولة ولكنها نفسها. فالعقل بينهما ذو طبيعة أكاديمية تحليلية، بينما لا يلتزم الواقع بهذا الفصل. فالمواطنة للمشاركة تشير إلى أن المشاريع المختلفة يجب أن تنجز أمراً ما من أجل رخاء الجماعة، سواء حفظت ما حفظت له برامجها، أو أنت النتائج على غير قصد منها.

ويمكن لأصحاب المشاريع أن يشاركوا كفاعلين متعاونين أو أن يخصصوا بعضاً من موظفيهم للأعمال المجتمعية، يحدث هذا في كثير من الدول الغربية بشكل أكثر كثافة مما يحدث في ألمانيا، ويعني هذا على كل حال بالنسبة للمناقشات في ألمانيا حول المجتمع المدني أو يتم تحويل التركيز إلى الأفراد لفهم المشروع ذلك الفرد الذي لا يصح كل ثقته في الشركات المستقرة للأحزاب وبوثة الاتحادات، وسعى هذا أيضاً لإيجاد رابطة مصطنعة ومنتجة بين علاقة الاقتصاد والسياسة التي ينظر إليها تقليدياً بريبة وتك مع التصور المتشدد لمجتمع المواطنين وأصحاب المشاريع.

### 3- آليات العدالة في موضع بناء دولة العدالة الاجتماعية

ما مدى ما يحتاجه النموذج الاقتصادي والاجتماعي، بخصوص الأمانة المحيطة به في سوق العمل، وفي شكله البنوية في انضمام الاجتماعي والتوفير للمواطنين في مجالات الدولة المختلفة؟

أولاً: تتمثل الخطورة منذ زمن بعيد، في أن نستزف دولة الرفاهية على مستوى المحتوى ومستوى حق الوجود" ثم يعد كل ذلك مجرد سؤال أكاديمي فقد كسر الإجماع على إستراتيجية متفق عليها تضمن وجود دولة العدالة الاجتماعية كما سادت لسنوات طوال في الجمهورية الألمانية بشكل غير معن عنه، وفي الحقيقة لا

بوجود طريق مسدود للخروج من الأزمة، ولكنه يتكسب شيئا فشيئا لمرعاة المتعددة التي تجري بها عمليات الإصلاح في الدولة الاتحادية لم تعد تتناسب مع صحابة الحديث. فلا يمكن الاستمرار في الطرق السليمة لتقدم التي يتبناها النموذج الألماني، وذلك لأن المشاكل البنوية لا يمكن تركها لتحل مع الوقت، وهناك معارك كلامية منذ وقت طويل حول "المجتمع المحاصر في ألمانيا" (هاينسه 1998)، (Heinze, 1998) وعلى كل حال فإن علامات فقدان الثقة لدى الشعب، تتجمع مرة أخرى خاصة في ربيع وصيف 2004، تلك التي لا تكاد تلاحظ بهذه الكثافة في أي بلد آخر (فعلنى سبيل المثال بتصاعد الخوف من المستقبل بشكل غير مسبوق. طفاً لأساطيلها واسعة للرأي). ولا يقتصر ذلك على عدم المشاركة في الانتخابات والانسحاب من الأحزاب والاتحادات فقط (لا يتقننا الألمان في الأحزاب بشكل عام). (أذن المعلومات الحديثة مجلة دير شبيجل بتاريخ 2004/7/5، ص 22 وما بعدها 22 f - 5.7.2004 - Der Spiegel).

أما المناقشات الدائرة حول القدرات المستقبلية لدولة الرفاهية الحديثة، فهي ليست حالة لألمانيا منفردة، بل إنها تعد جزءاً من الحداثة اليومية للدول الغربية. فهي كل مكان تناقض التحديات الجديدة، وتوضع خطط لإعادة بناء دولة تعادلت الاجتماعية، وعلى كل حال توجد من ناحية اختلافات ملحوظة في حجم المشكلات والتوقيت الذي نشأ فيه، ومن ناحية أخرى تختلف ردود الأفعال من مكان لآخر. حيث تتباين القدرة على الفعل من الناحية السياسية، والمؤسسية، وهي دولة للرفاهية المستقرة. وبطريقة شاملة تربي التصلب والتحصن إلى حوال الحركة والإصلاح.

وفوق ذلك فقد خلقت كثير من الموضوعات التي تعد عن المحرمات في ألمانيا في أماكن أخرى على المستوى السياسي. إن الاختلافات والفروقات في التوقيتات هي التي تحول دولة الرفاهية الغربية إلى مثاهة. ومراقبة هذه المثاهة بشكل دقيق لا تساهم فقط في فهم أفضل لتبعية الخاصة بنا، بل - أيضاً - توسع

تصورات ما هو ممكن سياسياً. وفي كثير من الأحيان فإن التعميم أو حتى  
مباشرة ما أمر ممكن ، لأن هذا التزييف، يمكننا من الأخذ بحلولاً أجدبية قبله  
التطبيق بدون أن نكون نوافر نفس الشروط ضرورية، مثل شريحة التقدم، والأغلبية  
السياسية، أو ما دامه، كأساس لقرار سياسي.

وفي الحوادث الموسمية نتمناج ثمخافة تدخل أيضا عوامل ثقافية مثل  
المثل، تعليات وكذلك التصورات الانسانية عن المساواة والعدالة، وبالتالي فالتأسيبات  
الاجتماعية في نموذج دولة الرفاهية تخريبى الليبرالى (الأنجلوساكسونى) تعتبر،  
على سبيل المثال، عن تصور سويج للعدالة. ويتعاكر فى أهم أفرع التأمين مبدأ  
التساوى، وترتبط بين المساهمة الفردية التمتامية مع الدخل وبين مقدار المساهمة  
الاجتماعية المتأمنة. وهذه التصورات لا تعكس مبادئ أخلاقية أكثر عن دول  
الرفاهية الأوروبية على النمطى العالمى (على حد كبير الديمقراطية الاجتماعية)  
لبنى تتضمن عوامل واضحة لإعادة توزيع الثروة.

والإشارة إلى العدالة الاجتماعية نذهب نطرق إلى أن الدولة الاجتماعية  
الحديثة لها وظيفة ثقافية مركزية، بدأت وظائفها السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية. فلسيلة الاجتماعية تساهم فى ضمان نظم اجتماعى يعد عدلاً،  
وبالنسبة من قدر مشروع الدولة والتجتمع. وبذلك نصحح المنافسة حول  
بصلاح الدولة الاجتماعية ليست مجرد مسألة تجديده وتحديث، بل إنها إعادة ترتيب  
العدالة الاجتماعية. وبالتالي ينبغي على الناشط السياسيين، الذين أقرموا أنفسهم  
بمسألة اصلاحية محدمة، ألا يتأوا بأنهم عن هذه المسائل، وعلى الحزاب  
الأخرى يمكن أن يتأوا فواجب، يعدل مشكلته كبرى لعلبات للتحدث ليهن فقط من حيث  
مشروعيتها. وعن ناحية أخرى، تشمل الخطورة فى أن تصبح العدالة الاجتماعية  
صيغة من صيغ عفاة الإصلاح، يمكنها أن تحبط وتعرق كل خطوة معقولة  
تقرنها.

ذلك ان تصورنا المتوارث عن العدالة الاحصائية يتعلق على وجه الخصوص في نموذج زاسمانية (تراين) الذي يوازن بين رأس المال والعمل، وكذلك يستهدف استغلال العائنة المعنوية التنفيذية. هذا النموذج يجري تقويضه الان بشكل متزايد من خلال عمليات تحرير اقتصادية واجتماعية. فالانحياز نحو مجتمع تقدم الخدمات، وانتشار وسائل الاعلام الحديثة، والانحياز نحو العولمة والعربية - يبرز صفات اجتماعية جديدة، وبالتالي مخاطر جديدة أيضا لم تحظ بالاهتمام الكافي حتى الآن في التصور المتوارث عن العدالة.

ونتخرج هنا، على سبيل المثال، عوامل، مثل: التقلبات، وتآكل نموذج العائنة الكلاسيكي، وتفاوت الأعمار، والانحياز نحو مجتمع العزوب، وبشكل عام فإن الآليات المتوقعة بالعولمة في سوق العمل تؤدي إلى انهيار الثقة من جديد على المستوى الفردي، وتتعد دائما عن المحاضر لصياغة المومن ضدها بشكل موحده في نموذج أدوية الاجتماعية الألماني (فازن أيضا هيلنغسه 1998) وستنحرف 2004 وكذلك الاستهداف في شرونك 2003 وبيك (2008) - Steingart - 1998. Heinze 2004, vgl. auch Strünek 2003 und auch die Beiträge in Beck

وخلال هذا التصور يحل النصارى حول ما لدى يدي أن يُعاد توزيعه، وعلى من؟ فإذا نصب الانضمام في السابق على إعادة التوزيع (النفدي)، وعلى وجه الخصوص على الجماعات العمالية المختلفة. ففي المناقشات الحالية يتناول معار العلاقة بين العاملين وغير العاملين، وكذلك العاملين المؤقتين كمعيار محدد. فخلال أزمة العمل المستمرة يصبح الانضمام إلى سوق العمل أحد أهم والمخبرات العدالة الاجتماعية في ألمانيا، لأن توزيع رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والتفكي مرهون به، ولذلك يجب أن يكون الواجب الرئيسي لكل من السائبة وشركاء النقابات حوز الأجر<sup>11</sup> أن يفوسوا بفتح نظام التشغيل، وذلك من خلال إجراءات حضرية لإعادة بناء مؤسساتنا المنوط بها وضع سياسات التشغيل.

<sup>11</sup> على أي حال، أصبح فتح الأجر بالنفدي من حساب العمل والتفاوت ويسود عند شركاء النقابات حول الأجر.

ومن جهة أخرى أن يتم فتح سوق العمل الرئيسي والفانوني أمام قطاع الخدمات، وكهدف واقعي وعملي يمكن للتوجه نحو رفع نسبة التشغيل بنقطة واحدة مئوية كل سنة، وفي حالة رفع نسبة التشغيل بمقدار خمسة نقاط مئوية، يمكن حل معظم المشاكل المالية الحادة التي يعاني منها نظامنا الضماني، ولكن فحوى هذه المناقشات لا يتعداه فقط من خلال العلاقة بين العاملين والعاطلين، بل أيضا من خلال العلاقة بين تسميات اجتماعية أخرى، هنا يتدرج على سبيل المثال التوازن بين العائلات، ومن ليس لديهم أطفال، تشكيل تمويل الشباب للمعاشات مستقبلاً، والعلاقة بين أصحاب اليد والأجانب. فدولتنا الاجتماعية لا تبنى فقط على تعريف واحد للعدالة الاجتماعية، بل يجب أن توازن بين وجهات نظر متعددة تتنافس مع بعضها البعض، رغم أنه يجب أن نفرق بوجود حالة عامة من عدم الثقة والخبرة في المناقشات السياسية، حول كيفية تحقيق الكمال بين اتجاهات الإعلام، مثل تجربة العدالة فإنها نحى في أحيان كثيرة أكثر مما تُظهر. وكانها ذات كلاسكية يمكن أن نلاحظ في هذا المقام فيمضي عدالة الإنجاز وعدالة الاحتياج؛ إن ترويج نظامنا للتأمينات الاجتماعية المتمركز على التشغيل، وذا المكونات التضامنية الثغرية لإعادة توزيع الدخل يُعكس التوازن بين هاتين القيمتين، أما ما يميز المناقشات الحالية فهو أن هاتين القيمتين لا تكفيان لكي نخرج عن الاحتياج للعدالة. بل بالعكس يتبين مفهوم العدالة من خلال عمليات التحول المجتمعية بشكل كبير. أما المصطلحات التي من نوعية عدالة الإنجاز، وعدالة الاحتياج، وعدالة الفرص، والعدالة الدائمة على وجه الخصوص - فإنها تميز التصورات المحددة لإصلاح بنية الدولة الاجتماعية (فارن جينس 2001، كاوفمان 1997 وميونكلر 2001 - (vgl. Giddens 2001, Kaufmann 1997 und Munkler 2001).

وينطبق مصطلح عدالة الإنجاز من أن إعادة التوزيع لن تكون عدالة إذا جاءت على حساب الرخاء المجتمعي. فتتصور الرئيسي أن العدالة ما هي إلا قضية الكيفية المناسبة للرخاء المجتمعي. فإذا جرى تحديد هذا الرخاء فيجب أن

من أرفع مصطلح الجماعة الاجتماعية أو اتحاد المصنعة الجميع أي المصنعة للمجتمع  
الاجتماعي.

وهذا يمكن ان يستنتج أن العدالة الاجتماعية لا تتساوى مع التفرقة والتأخير،  
وتكفيها من نقطة بيضا ارتباط وثيقا. فاللتجديد وعمليات التحولات، والاقتصادية منها  
على وجه الخصوص، تصمم العدالة الاجتماعية. وذلك بأن تلغ بالكفاءة التي يمكن  
تقسيمها حدها الأقصى، وذلك يجب أن تراعى قيم العدالة الأخرى إذا جاءت على  
حساب عدالة الإنتاج، وعلى العكس من ذلك، نعتت بحالة الفرص على التفرقة  
بأنها ظروف البديلة.

وهذا دور الثقل في الصفح الأول حول تمكين المواطنين من الإجازة. ولا  
من مساحات حركة الدخل المتناسبة بشرط الوحيد لذلك، بل أيضا المكانة في الحياة  
السعيدة، والمشاركة الثقافية والسياسية، وأخيرا وليس آخرا، كثافة وتعدد أشكال  
الترفيه الاجتماعية.

تتطلب عدالة الفرص، بجانب بل دولة الاستمرار الاجتماعي التي نعتت على  
الموارد البشرية، والتي تتيح للمواطنين التمتع بالثروات اللازمة، لكي يشكلوا أوضاعهم  
المعجبة الخاصة بهم حسب احتياجاتهم، وهذا يعني أن الدول الأكبر النشاطات السياسية  
الاجتماعية يجب أن يتفكر من سياسة تقدم الحداثة: البنية التحتية للمجتمع، والتعليم،  
وتسريع الطفولة المبكرة، هي إلا أنوات لتفعيل رأس المال البشري للمجتمع.  
وتقع الدول الأوروبية ذات التوجه العالمي (وخاصة الجمهورية الاتحادية) في هذا  
المضمار في ترتيب متأخر على المستوى الدولي. وهناك مصطلح آخر هو العدالة  
الإنسانية، التي سلكها انصواء على المخاطر التي سوف تواجه الأجيال القادمة.  
والعدالة هي إقصية المساواة على المدى الطويل، ومن ثم فهي تراعى بأن تعزز  
من التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية للمجتمع، أو نظير في التقدم،  
هذا، كما في عدالة الإنتاج مصطلحات مثل التأثير والإنتاج، وكذلك فيما يخص  
عدالة الإنتاج، فليس هنا مصطلحات مثل التأثير والإنتاج في تصديرة، أي أن

تسلط هو طريق تاريخ نمائها أن نفهم أن الأجيال القادمة تمتلك عن الوسائل ما يحتاجه عدم المساواة الاجتماعية بدلاً من أن تضطر إلى دفع ديون الاتحاد للتساوي للأجيال السابقة، وعندها يحدث، في عدالة الفرص لا تؤمن العدالة هنا على أساس، بل إنها تتضمن مكونات احتياطية ومستمرة.

ويجب على أي حال أن نعرف تعريف العدالة، ونوقف الجملتين، وتلمسوا ما بين قطاعات عريضة من المجتمع، وذلك فيما يخص بالمشروع المستقبلي لدولة الرفاهية على وجه التحديد، والتي تتمتع بالإجماع عابداً، وذلك لخلق نوعي في مدخ سياسي اجتماعي متغير، ولإطلاق الشؤون والمشروعات العنصرية. وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على عدالة تحمل الأعباء، والتي نقيدها حتى الآن على أنها انصافية بأن تزيد الأعباء على القادرين على الدفع، أي: تلمسنا لتعريف. وهو ما يناقض حالياً في ارتباطه بتحمل القوى العاملة من الشعب ما لا يطيقون، لأن تصاعد قيمة التكاليف المرتبطة بالتربيت، والتي تتماشى مع تفكير نظام الناس الاجتماعي والعدالة المتزايدة به، لا يؤثر فقط على قدرة المؤسسات على الإنجاز الاقتصادي، بل ينداه إلى انقراض الشرائعية، ومساعدة التحرك المتأخر للرفاهية الذاتية لدى العاملين.

ويسرى هذا بقوة حيث كلما تقلصت موارد العاملين عن طريق ارتفاع معدلات البطالة، وتنازل علاقات العمل الطبيعية. وفي هذا المجال ينبغي أن نذكر في توسيع قاعدة تمويل التأمين الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك فقد أن الأول أن يفتح سوق العمل الألماني تدريجياً على مجالات عمل جديدة، لأنه بذلك سنتمكن من تدهور قاعدة العوامل الضامنة لدولة الاجتماعية.

ومن أجل أن تصبح سياسة حذينة للحكومة بعد استخلاص هذه الأفكار المنفردة من مناقشة عمليات الإنتاج والتوحيد والإفادة منها. كذلك يجب على الديمقراطيين الألمانية ذلك، بل أكثر من ذلك يجب على النقابات، أن تتخطى عن بعض نماذج العدالة والتوفيق المركزية المحيطة بها.

بحسب الأبنوفج المرء كل شيء من الدولة، بل ينبغي أن تتنافس للوقوف  
 منها، هذه هي الرسالة الجديدة. بمجرد بل يجب، أن يتحمل المجتمع والفرد  
 مسؤوليات أكثر عن نفسه، أي أنه يجب أن يدفع من جيبه الخاص أكثر وأكثر،  
 فالنهرار الجماعة للتضامنية يكمن في تحويلها إلى جماعة إنجازات، فلم يعد في  
 الإمكان تمديد اشتراكية الطبقة الوسطى. يجب أن يصبح للخدمة مقابل مرة أخرى،  
 يجب أن تتوافق عوامل الجذب مرة أخرى: فالتحقوق تتطلب أداء الواجبات أولاً،  
 أذ انتهت خدمة الدولة كهيئة تلمس شامل متكامل.

(نخريك 2000، ص 29 وقارن أيضا بونه 2003 وديتليج 2003  
 وهابنسه 2002 - وكذلك الإسهامات لدى مؤسسة فريدرتس إيبرت 2004 .  
 Streeck 2000;29-vgl.auch Bude 2003, Dettling 2003,Heinze  
 (2002-Sowie die Beiträge in Friedrich- Ebert Stiftung 2004)

فمشروع الدولة المفعلة يتراجع عن كل من التصورات المالية لدولة الحد  
 الأقصى التي تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة تدخل الدولة،  
 وكذلك يتراجع عن تصورات الليبرالية الحديثة في حدودها الدنيا، التي تهدف إلى  
 تحقيق مبدأ "الحد من تدخل الدولة". فالهدف الجديد هو دولة أجد تشكيلها، وأعد  
 نخطيط أهدافها. ولب الموضوع هو زيادة العدالة والتأثير والرخاء المجتمعي،  
 وذلك بإعادة تقسيم المسؤوليات بين الذات السوق، والدولة، والمجتمع المدني. ذلك  
 الذي يقوم على قناعة أن الدفاعية والاستعداد للتفاعل من أجل مساعدة الذات والدعم  
 المتضامن، موجود حقا، حتى في دول الرفاهية 'التقنية' بأشكال متعددة. (وحاصة  
 في الطبقة الوسطى للعريضة) ولكنه يحتاج إلى تفعيل. ونمنار إستراتيجيات  
 لتسببه المفعلة لها ونحت شعار تسرع وإطناف تحقق نوعا جديدا من التوازن بين  
 حقوق وواجبات الناشطين للمجتمعيين. وبهذا المعنى، فإن مبدأ 'التسجيع' يهدف إلى  
 ديم التخوفات من العمل الذاتي في المجتمع والإنتاج المستقر، وكذلك خلق أجواء  
 عامة مشجعة للمبادرات المجتمعية والتأثير الفردي.



وبشرح نحصه 'الطلب' في مفهوم المجتمع المدني كذلك، أن ننضع للمواطنين مسئوليتهم الخاصة عن المحسوع، وأن تطلب منهم سيادة الدولة أن يتفاعل الفرد مع المجموع، فالدولة لمفعلة ليست فقط برزنتجًا منفلقًا علي نفسه بل أكثر من ذلك هي قاعدة ذات مشروع سياسي، تناقش وتحرب نحث مغلثيا العديد من الإجراءات السياسية المختلفة

#### 4 - متطلبات جديدة تخص وضعية دولة ارفاهية من أجل توازن خلاق بين المجتمع المدني والدولة وأليك السوق:

حتى مع نجاح عصر شروذر إلى الآن في مجالات سياسية عدة، في خلق بداية للإصلاح السيوى - الضروري - فقد ظهر أنه لا يمكن كبت المشكك البيروقراطية والتحديات التي تواجه نموذج الدولة الاقتصادية الألماني، ولا يمكن كذلك العودة إلى نظام التأمينات القديمة، وعلى كل حال في كثير من أنواع الخطاب السياسي جرى التقليل من شأن تلك المواقف التي تعول على الكبت، والنظر إليها على أنها باعثة على الحيرة، وذلك لكي لا يجرى الطعن في الترويض المنق عنه وانحداد بدقة. هذه المواقف تجعل وتكبت لمشاكل ليس حد كبير، كما أنها تهدد كل مناحي دولتنا ذات التأمينات الاجتماعية، ذلك أنه لم يتم بعد البدء في إصلاح البنية الضروري، وبالتالي يجب أن تتخذ إجراءات أشد في المستقبل. يتضح ذلك على سبيل المثال فيما يخص المعاشات، وأزمة فرص العمل، أو لدى دراسة نخبص الذين أيضا، وهو ما يتضح كذلك عن خلال المعارنة بالدول الأخرى (قارن هاينتسه والحرون 1999 وكاوفمان 2002 و 2003 وشميد 2002 - Heinze - 2002 u. Kaufmann 2002:2003 u. Schmied 2002).

يز من جيد تنظيم النحول مبكرا سوف يفي على نظم ضمير الدولة الاجتماعية! ووجهة النظر هذه بالتحدية ليست في الأذهار لا لدى أفراد الشعب.

ولا لى معظم أفراد الصنوع السبابه في الاحزاب والائحادات ، فانذام سمرس  
في مديريوهك النجمل وتتردد في الأخذ بناصيه المشكل .

وس المعروفه مند زمن طويل أن الأثبات الدفاعية لمباسة سوق العمل،  
لكر نم اتخاذها مند عفوت (بما فيها البيروفراطية الكلاسيكية للمعفة التي تثير أمور  
الطرفة، وأبسات نديها الفخرة على نقبص ححميا بشكل ملحوظ، وتطبيق إصلاحات  
سبوية في سوق العمل لتتنظيم التحول في ألمانيا من المجتمع الصناعي إلى مجتمع  
تقدمه الخدمات على نحو فعال).

ان نظام العمل الألماني يحتاج إلى إصلاحات مؤسسية شاملة، لكي يرفع  
مستوى العمل بشكل عام، ولتجنب التغلب على تدعيم سوق العمل لصالح مجموعة  
الخصص محددين .

يجب أن يكون هدفنا هو قدر أكبر من الصراحة والفخرة على التوافق، لكي  
يستطيع أن تقوم بزد العمل الصامت نحو الأثبات الاقتصادية والتعليمية والقبية  
الجديدة، ولكي يستفيد من إمكانيات العمل في مجتمع العلم وتقديم الخدمات الإنسانية.  
في هذه الحالة فقط يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل على  
دحو مطر، وإذا تم وضع نظام لخلق فرص العمل بنسب بالمنفعية، فلا بد من الربط  
بين قدر عال من المرونة وتشكيل الضمانات الاجتماعية والقانونية، التي تتسبع  
على خلق فرص العمل. وقد صغنا هذه المعطيات في كتابات عديدة في عام 1999  
(فارز هانسه / سزريك 2003/2000 - 2003/2000: Heinze/Streeck, vgl.)  
ونم تقديمها أيضا للحكومة الألمانية في كتاب مرجعي شامل في إطار "الاتحاد من  
أجل العمل" عام 2002 (فارز نيشبورست وأخرون 2002 وكذلك شميد 2002  
2002 a Schmid sowie 2002 Eächhorst et al. - vgl.)

ومن الأمور العيمه جزاء، والتي يمكننا أن نتعلمها من الدول الإسكندنافية  
(مثل دانمارك) - أن تراش في الإصلاحات القائمة في سوق العمل انقدرة على

انعاق . الدوران في عديد من المجالات السياسية، شبيهي مفيدو الشعب  
المزيدال لغوات سياسات التشغيل

ولا يمكن تحقيق أقصى طاقات الإصلاح في مجال سياسي، ما دون أن  
يتوافق مع الإصلاحات في المجالات الأخرى. فسياسة الإصلاح عن أجل إتاحة  
فرص عمل أكثر، تحتاج إلى أساليب - منسقة في مجالات سياسية عديدة تستغل  
وتراعى لتأثيرات متبادل بين المجالات السياسية كل على حدة. وهكذا تقع خلف-  
التحول السكاني في ألمانيا مشكلة نظام التأمين الاجتماعي الألماني (كنموذج يركز  
على التكسب من وراء العمل) التي تمثل في الاستغلال المحدود تقدرات قوى  
العمل لدى الأكثر سناً. ويتضح ذلك من خلال الإغراءات التي قدمت على مدى  
سنوات طويلة في قانون التأمين ضد البطالة، وقانون المعاشات من أجل الخروج  
إلى المعاش المبكر أي باختصار الخروج المبكر من الحياة العملية. وتظهر  
تغيرات، الدولية أن مستوى تضيق هذه الفئة يكاد يكون في كل دول العالم أعلى  
من ألمانيا، وتطلب نسبة العائبة لتسغيل أقوى العاملة الأكثر سناً على قدر حد  
أن يتم الحد من إغراءات المعاش المبكر، والافداء على رأس أعمال البشري  
للعاملين أثناء الحياة العملية، وأن يتم التوافق مع المتطلبات الجديدة.

ومن خلال المناقشات الحادة حول ما أوفأتم العمل، ينبغي بوضوح صعوبة  
تقديم سياسة اجتماعية للمستقبل والحفاظ على بنائها الأساسية لكل فئة من فئات  
المجتمع فدافع دراسة عن المزايا الاجتماعية التي حصلت عليها يوماً ما، وتعتبر  
أن كل ما من هذه التميزات ليس من العدل في شيء.

وتشير هذه الصيحات المتعددة سرعة والمهولة بالعدالة، إلى الصعوبة التي  
تواجهها كل سياسة إصلاحية، وخاصة إذا كانت الإصلاحات التي تنبأ إلى موافق-  
ربيعاً لكل فئات المجتمع، لم تعد ممكنة. وأن يجب أن نرى على أساسه أنه :  
بحسب ابن تراخي الأخصاف في توزيع العائدات الإنتاجية (فازون . . . 1998 -  
1998) (Rawls 1998) ولك حتى تحظى بالإجماع لسحتمهم. ويثير سؤالاً هل

عند كل فئات المجتمع الهامة في عمليات النقابوس بشكل مناسب؟ ألم يكن إنقاذ  
شعبه سابقاً نجمع؟ ألا يبدو أنه قد تم توسيع دائرة غير العمليين لتشمل فئات من  
الطبقة الوسطى؟

ومن الواضح أن مؤسسات المصالح الكلاسيكية (الأحزاب والاتحادات) باقت  
نقل جمعة من العملاء، تتضامن شيئاً فشيئاً. فنحن نحتاج هذا إلى أضيف متعددة  
من ممثلي مصالح المجتمع العدى. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نسمح للتحقيق  
العاموس للعدالة الاجتماعية بالشفافية والقدرة على تفهمه. إذ يحزى إنكار دولتنا  
الاجتماعية بأنها لا تحقق العدالة الاجتماعية بالشفافية والقدرة على تفهمه. إذ يحزى إنكار دولتنا  
شفافية، ولكن لأن أدغال فواعدها لا يسوعها المنخصص فصلاً عن المواطن  
العادي. إن التصور عن العدالة لدى كمبريد خلال السنوات القليلة الماضية  
يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة على المستوى التطري لتعدل في الدولة  
الاجتماعية، ولكنه لا يستطيع أن يحل خلفه ما هو مطلوب ناعده من اجل الإبقاء  
عليه وتثبيت دعائمه، لأنه لا يستطيع - إلا بصعوبة - حديد نظامه في تحمل  
أعباء التضامن، تحديدًا منضبطًا، بسبب نفعه نحو العدالة. وثانيًا لأنه، وليس  
تسبب الأول، غير أنه المكونات العاطفية القوية تحث الاستعداد للتضامن. فكيف،  
ومن أن يحصل على تدعيم اللازم للتصانعات في الدولة الاجتماعية، والذي يتجاوز  
مجرد القول بها؟ وبصراحة فإن الاستعداد للتضامن من قبل قطاعات عريضة من  
الشعب، كان مزمناً وسيظل كذلك. ولا يمكن الاستعاضة عنه بأي تصورات عن  
العدالة أو احداثها محله. وقد زادت حدة تداول هذه القضية، منذ ان وفد الممثلان  
التقليديين تحت التضامن - الأمة والعميلة - تنظيم سياسي. وكذلك فقد ثبت  
تاريخياً في العقود الأخيرة طبقات ذات فهد اجتماعية مختلفة، كانت فكرة التضامن  
بالفئة لياً، بمنحة انبثت للحركة ومحتيا، وذلك نتيجة لتحرك الاجتماعي  
والإقليمي

(مؤتمر 2001) ، 43. فإن أيضا الإسهامات في غلينسه / أولت 2001  
وبو نام 2001 / Heinze ، vgl. auch die Beiträge in Münkler 2001-43.  
{Oik 2001 u. Putnam 2001

إن العدالة والتضامن في رأبي وجهن لعملة واحدة، فالعدالة هي العدا  
تنظيمي الاجتماعي لمجتمع ما، وتختص بتشكيل المؤسسات التي يقع على عاتقها  
توزيع الفرص في الحياة. أما التضامن، على يقين ذلك، فهو ظاهرة حياتية، أي  
أنه الإحسان بالمراد الإنساني في الجماعة. ويتضمن في ثيه الحق في الاعتماد  
على الآخرين والاستعداد لتعاون. التضامن هو القاعدة الحياتية للعدالة، ويحتاج  
تلخيرة لمبادرة والإدراك التحسى، وتقطاعات التي تستطيع إيصال تلك الإحساس  
هي منظمات المجتمع المدني، خاصة، وذلك بالطبع إلى جانب العتلة وشبكات  
العلاقات غير الرسمية. إن أحد وحيات الدولة الاجتماعية يتمثل لذلك في تشجيع  
إيتمامات المواطنين والاعتماد على الذات وشبكات العلاقات غير الرسمية، وبالطبع  
أيضا دعم العتلة بكل مظهر وجودها المتعدد.

وعنى كل حال فإن التضامن يقع تحت طائلة عمليات تدول عميقة ويعانى  
من أزمة، هذه فقط - حتى هنا - بقاط علاقاته وارتباطاته الاجتماعية. ولذلك فإن  
التضامن التقليدي للعمل يعانى أزمة لأن الكثيرين يرون بوضوح أنه ليس هناك  
من يدعون "تعاملي"، ولكن هناك نمو للمميزات ومصالح واضحة مستفحة عن  
بعضها لبعض.

##### 5- خاتمة:

لقد عرفنا الأفكار التطويرية حول المجتمع المدني طرفها التي سادت أثناء  
القرار السياسي، وذلك إذا تمسكنا بالبيانات الرسمية للحكومة الألمانية. ولكن من  
الصدور في ألمانيا الآن، كما كان في السابق، إبداع تربط فعال بين توصيف

السياسية ذات المسئولية الدستورية في التمدد وليس حاول التمسك بالشرعية الدستورية وهي اختيار فنية فقط يمكننا الحديث عن منظرين المسائل. وواقعي بحلول لها.

وبالتزامن مع عدم نجاح الحضورية الانتخابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لم نصح مشاكل التواصل بين وسائل الإعلام والتعددية السياسية أكثر سيطرة. وعلى كل حال فقد احتل الخبراء المعلمون مكانة مهمة في عملية إصلاح الدولة الاجتماعية (وذلك عن حذر اللجان العلمية المختلفة). ونتيجة للتدخلات المختلفة في مواقع إنشاء الدولة الاجتماعية فقد أفتتح أبحاث أمام تقدم السيطرة السياسية بشكل علمي. ولكن عدد أبحاث الخبراء ونسبة الإدماج السياسي في وقتنا، يشير إلى حضوره إن فقدت تلك الاستجابة السياسية القوة الموحدة لها. أما العلوم الاجتماعية التي تحل المشاكل لصالح الجماعة. فهي تعاني من أزمة في ألمانيا حالياً. وذلك لأن معظم المناظرين في الأحزاب - على ما يبدو لا يريدون أن يحلوا إلا مشاكل تخص المحافظة على قاعدة نفوذهم (قارن أيضاً ميني / شريك 2003 – 2003). (vgl. auch Mayntz / Streeck 2003)

مخالف التطور التقنيية تغير عظم إثر حيث رادت سرعة الإصلاح في ألمانيا بشكل منه اضرع رغم تغير الحكومة. وقد أظهرت نتائج الانتخابات في ألمانيا الأخيرة تغيراً. تديموقراطي الاجتماعي (يسمى آخر منذ بداية 2002) صعوبة إصلاح الدولة الاجتماعية الألمانية الكلاسيكية بكل منزلنا الموسمية ونسبها.

إن تركيز كبير من التغيرات المؤثرين على منطلق التنظيم الخاص بكل منهم. والذي يكون انتخابياً بشكل كبير. نيم المسئول عن عناصر قدرات رأس المال الاجتماعي والسياسي إلى تركيز السياسي والتغيرات لدى المواطنين. وتفضل لهم مزاج تمثيلية على ذلك في. التراجع الكنف لاعداد أعضاء المؤسسات السياسية الكبرى (مثل الأحزاب أو النقابات أو الاتحادات)، وكذلك عدد المشاركة

الحركات من امة، حاد، وبالحديث، انى الفع، عينة غثليه هذا على توجيه الحول  
الاسماعى، وانه من املحوظ طيور سروخ ومظاهر اغتراب نجاه للمؤسسات  
المركزية لنباه الاقصادية والسباسة، يجب انن ان يتم اعادة التوجيه حتى فى  
مصلحة الناشطين المستقرى، وعلى كل حال يكاد لا يوجد اذتك حتى الآن ما  
يعبر به للش، وفى مقال ذلك، هناك فى العديد من المنظمات، سرخ بين  
الاصالة من ناحية والمعاصرة من ناحية اخرى.

وبالاضافة الى ذلك، يجب ان يصع فى تحدى اصالح الخدمة للناشطين  
سباسبين والاجتماعيين، واللى عند من مؤسسات اذونه عبر الاتحادات حتى  
المنظمات الشعبية، وهى تلك التى - حسب قر التحرك الشعبية - تقف حجر عثرة  
امام علبت بعبير اثنى.

ان المؤسسات الادماصة فى اذولة منفاة وبمفاده بمواقفها، وبسرى ذلك على  
وجه اخصصر على بطم المعدت لدولة ترقادها اذالمية ولكن لنبنا يجب الا  
بساء بقبير اتباع تلك اناركات الاصلاحية الوفاة، بطرق ما، على انه ذذذذ  
لثبة بجهز من اعدة الوجهه بك سبانه مستحيلة، لانه، على لندى المتوسط،  
يجب على الفكر المؤسس لدولة الاجماعية انى نقر، ونجحه بشكر اكر  
نحوالعالمية، وذات تمويل التوجه، ان تدعم هذا التحرك بشكر اكر معا يسمح به  
الفكر المعيارى والاقتصادى، والاسباسبى للمؤسسات الانجلوسكونية الانشائية،  
والذى نذكر على فر المواطن، وكذلك مؤسسات بتمين التى بحافظ حتى  
الأصناع فى رأسمالية زودية العالمية (ميركل، 2001 من 19 - قرن اذذذذ  
الاسباب فى شاببار / ماخج 2004) und vgl. auch Merkel 2001:19 und  
(die Beiträge in Steinmeier / Maching 2004)

وكذا يجب ان فر بين: مشاكر وتحديات دولة الرفاهية الالمانية يمكن حلبا،  
ونك بب ان نعد السياسات اذومعية اجماليا عن تأثير مصالح الاحزاب

الاجتماعية، وأن تحقق إنجازات قيمة مؤثرة لحشد الإجماع، وتعمل ناشطى المجتمع المدني لكي نحقق النجاح أخيراً، بعد فترة من اللاتيقن إلى الإصلاح



Beck, U. (Hg.) (2000): Die Zukunft von Arbeit und Demokratie, Frankfurt.

Burde, H. (2003): Koloss auf tönernen Füßen, in: Berliner Republik H. 5/03, S. 23ff.

Detling, W. (2003): Die Debatte hat begonnen, in: Berliner Republik H. 5/03, S. 27ff.

Eggle, C./Ostheim, T./Zschalig, R. (Hg.) (2003): Das rot-grüne Projekt, Wiesbaden.

Eichhorst, W./Proff, S./Hode, E. et al (2001): Benchmarking Deutschland: Arbeitsmarkt und Beschäftigung, Berlin/Heidelberg

Frederich-Eber-Stiftung (Hg.) (2004): Die neue SPD, Bonn.

Giddens, A. (1999): Der dritte Weg, Frankfurt.

Giddens, A. (2001): Die Frage der sozialen Ungleichheit, Frankfurt.

Gehr, A./Seefelt-Kaiser, M. (Hg.) (2003): Sozial - uns Wirtschaftspolitik unter Rot-Grün, Wiesbaden.

Heinze, R.G. (1998): Die Moderne-Gesellschaft, Wiesbaden.

Heinze, R.G. (2002): Die Berliner Räterepublik - Viel Rat - wenig Tat? Wiesbaden.

Heinze, R.G./Ock, F. (Hg.) (2001): *Empfänger: Heinze, R.G./erengagement in Deutschland – Bestandaufnahme und Perspektiven*. Opladen.

Heinze, R.G./Streeck, W. (2000): *Institutionelle Modernisierung und Öffnung des Arbeitsmarktes: Für eine neue Beschäftigungspolitik*, in: J. Koedat C. Offe (Hg.), *Geschichte und Zukunft der Arbeit*, Frankfurt/New York, S. 23ff.

Heinze, R.G./Streeck, W. (2003): *Optionen für den Einstieg in den Arbeitsmarkt oder: Ein Lehrstück für einen gescheiterten Politikwechsel*, Vierteljahrshefte für Wirtschaftswissenschaften H. 1, S. 25ff.

Heinze, R.G./Scheid, J./Strübek, C. (1999): *Vom Wohlfahrtsstaat zum Wettbewerbsstaat*. Opladen.

Jann, W./Schradl, G. (Hg.) (2004): *Eins zu eins? Eine Zwischenbilanz der Hartz-Reformen am Arbeitsmarkt*, Berlin.

Kaufmann, F. X. (1997): *Herausforderungen des Wohlfahrtsstaates*. Frankfurt.

Kaufmann, F. X. (2003): *Varianten des Wohlfahrtsstaats*. Frankfurt.

Mayntz, R./Streeck, W. (Hg.) (2003): *Die Reformierbarkeit der Demokratie*. Frankfurt/New York.

Mayntz, R./Streeck, W. (2003): *Die Reformierbarkeit der Demokratie: Innovationen und Blockaden*, in: dies. (Hg.) (a.a.O.), S.29f.

Potnam, R. D. (Hg.) (1981): *Gesellschaft und Gemeinwohl*, Gütersloh.

Rasche, J. (2001): Die Zukunft der Volksparteien erklärt sich aus ihrer Vergangenheit, in: M. Machnig/H.-P. Bartels (Hg.), *Der rasende Tanker*, Göttingen, S. 14ff.

Rawls, J. (1998): *Eine Theorie der Gerechtigkeit*, Frankfurt.

Schmid, J. (2002): *Wohlfahrtsstaaten im Vergleich*, 2. Aufl. Opladen.

Schmid, G. (2002a): *Wege in eine neue Vollbeschäftigung*, Frankfurt/New York.

Steingart, G. (2004): *Deutschland. Der Aufstieg eines Superstars*, München.

Steinmeier, F.-W. (2001): Konsens und Führung, in: E. Mürteler/Hg./M. Machnig (Hg.), *Sicherheit im Wandel*, Berlin, S. 263ff.

Steinmeier, F.-W./ Machnig, M. (Hg.) (2004): *Made in Germany 21*, Hamburg.

Streck, W. (2000): Die Bürgergesellschaft als Lernzielkatalog, in: *Die Mitbestimmung*, H. 6, S. 28ff.

Strunk, C. (2003): *Mit Sicherheit flexibel? Chancen und Risiken neuer Beschäftigungsverhältnisse*, Bonn.



## المجتمع المدني والإشكاليات الاجتماعية

أدريمان راينسرت

أولاً: ما المجتمع المدني؟

أضحي مصطلح المجتمع المدني بمثابة اتفاق الأصدقاء ( *Coincidentia* )  
( *Oppositorum* ) أو القاسم المشترك بين جميع الاتجاهات السياسية المتباينة.  
وسواء كان ذلك الاتجاه هو الليبرالية الجديدة أو عذهب الجماعية أو التضامن  
الصناعي . وسواء أكان يساريًا أو يمينيًا، فإننا جميعًا نأمل في وجود مجتمع مدني  
فعل، بغض النظر عن اتجاهاتنا الفكرية أو توجهاتنا الانشائية. وإن كان يتواري  
خلف هذا المصطلح معانٍ ومضامين كاملة الاختلاف.

وجعود تاريخ أول إصدار عن "المجتمع المدني" إلى عام 1767. وكان من  
ذاليف التيسوس الإسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي آدم فريجسون، وهو: "مقالة عن  
تاريخ المجتمع المدني" ( *Essay on the History of Civil Society* )  
يتحدث عن المجتمع المدني بصفته اتجاهًا فكريًا منشودًا ينبغي أن يتخلل المجتمع،  
وإن يتوغل في جميع جوانبه.

بعد ذلك بنحو ثلاثة أرباع القرن كان أليكس دي توكفيل ( *Alexis de*  
( *Tocqueville* ) أول من أشار في كتابه الشهير "عن الديمقراطية في أمريكا" إلى  
أهمية التداعيات الحرة لترايض المجتمع وتطور الديمقراطية.

أما القيمة الكبيرة التي يحظى بها مصطلح المجتمع المدني اليوم، فنعود إلى  
حركات التحرير والديمقراطية في أوروبا الشرقية منذ ميثاق عام 77. وأصبح  
المصطلح الرئيسي للصاعى المناهضة للديكتاتورية، وإنهاء الوصاية التي

أما سبب الدور على الصعيد الدولي والعمل على تهيئة بيئة مناسبة للعمل من الحركات، فمنظمات المجتمع المدني. ولقد كانت تحصل النجاح الذي حققته في الحركات الشعبية في دول أمريكا اللاتينية، وخاصة في جمهورية تشاد، التي شهدت لادته السابقة، في قيادة المنظمات دليلاً واضحاً على ما يمكن أن يحققه العمل المجتمعي والجمعيات المدنية من إنجاز ونجاح سياسي.

وعلى الرغم من أن الظروف التي كانت تحيط بانطلاق الحركات في ذلك الوقت كانت مختلفة تماماً، كما أنه لا يمكن نقل تلك التجربة التي مرت بها دول أمريكا اللاتينية مباشرة إلى دول أخرى - فقد كان إعادة اكتشاف هذا المصطلح مصدر إلهام للخطابات الاجتماعية والخطابات السياسية الاجتماعية في الدول الغربية. وقد ارتبط بهذا المصطلح شخصتان مختلفتان عن بعضهما تماماً الاثنان (فان دوييل 2001).

### الرؤية المستقبلية والحاضر

ويبرز مصطلح المجتمع المدني من ناحية عن الرؤية المستقبلية، لمجتمع فعال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة السياسية ويشترك في تحمل المسؤولية، ويمارس عملية التضامن.

ويشهد هذا التعريف كثيراً من أفكار النزعة التنشيطية (مذهب الجماعة Communitarism) الذي نشأ بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى حدوث تحول في التوازن بين الحقوق الفردية والالتزامات الاجتماعية، وضرورة قيام المواطنين والمواطنات بتطوير قدر أكبر من روح الجماعة وتحمل قدر أكبر من المسؤولية تجاه المجتمع.

ومن 1990، أصبح استخدام مصطلح المجتمع المدني في ألمانيا على وجه الخصوص كمصطلح جامع لكل الأنشطة الاجتماعية. ونجد لهذا الاستخدام اللغوي علاقة وثيقة بمصطلحات مثل: المواطنة الفعالة، والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات غير الربحية، وفي بعض الأحيان مع مصطلح القطاع الثالث.

ويمكن الجمع والتوفيق بين كلا التفسيرين لهذا المصطلح - أي الرؤية المستقبلية، وكذلك انقيام على التحرية، إذا ما ثبت وجود المجتمع المدني بالفعل من ناحية، ووجود أمل في انتشار رؤية مستقبلية له تعمل على تعظيمه ونموه في المستقبل من ناحية أخرى. وهذا التصوران بديلان - وهذا تكتمل دائرة وتصل لأصولها عند هيرجسون - إلى أن المجتمع المدني يركز على وجهات نظر إنسانية، يمكن التمييز عنها بمصطلحات "روح الجماعة" و"public spirit" و"الجرأة الأبية" و"التضامن".

### تعريف

ويمكن فهم المجتمع المدني عند أحد المعاني الثلاثة المذكورة في الاعتبار - الرؤية المستقبلية، الواقع، الاتجاه الفكري - فيما يلي بأنه أحد أوجه التنظيم الذاتي للمجتمع، أو بمعنى أدق بأنه التنظيم الذاتي للديمقراطية المجتمعية مستقلاً عن الدولة وخارج نطاق السوق (فارن [www.buergergesellschaft.de](http://www.buergergesellschaft.de)).

وإضافة صفة "ديمقراطية" أمر ضروري لوجود فوائده وأشكال من التنظيم الذاتي البعيدة كل البعد عن الديمقراطية. ويندرج تحتها كل أنواع التعددية والنظرة والتميز والاستعداد لاستخدام العنف والإجراء. ومن لا يعترف بالحقوق الأساسية للإنسان والمواطنين لا يعتبر جزءاً من المجتمع المدني.

وتعبير "مجتمعي" يعني أنها ليست أنشطة شخصية بل عمل والتزام عام، يتميز آخر: دعوات الجيران لحضور حفلات عيد الميلاد، وإن كانت تعبر عن الحب والموودة، لا تمت بأي صلة لمصطلح المجتمع المدني، في حين أن تنظيم

لنشطة عدم الدعم لشحيرات في البحر المسكنى أو اعداد حفل بالشارع مرتبط كل الارتياب بهذا المصطلح.

كذلك فإن الاهتمام بمراعاة شؤون العائلة أو رعاية الأقارب لا يتدرج تحته. وهذا الفصل لا يعنى بالطبع التقليل من شأن قبة الأسرة النفسية للمجتمع والديمقراطية، ولا التهويز من الأهمية العظيمة التي تمثلها شبكة العلاقات الشخصية بين الأفراد للعناية بالأقرب الذين يحتاجون للتمريض والرعاية. ولكنها تشير بالأحرى إلى أن الأسرة تتدرج تحت نطاق الحياة الشخصية وليست العامة. أما المنظمات التي تعمل على رعاية مصالح الأسرة هي المجتمع فهي بالطبع جزء من المجتمع المدني.

فالمجتمع المدني ليس حالة معينة أو مجموعة يمكن فصلها عن الآخرين ، بقدر ما هو عملية متواصلة. ويعتمد المجتمع المدني على مواقف أساسية يمكن التمييز عنها بمصطلحات روح الجماعة، والتجربة الأربية، والنصان.

#### تقديرات متباينة لتطور المجتمع المدني:

يجب التعامل بكثير من الحذر مع التصريحات العامة حول تطور المجتمع المدني. ولا يمكن الأخذ بشكل أساسي في الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بالسلوك الفعلي على الأساليب التي تعتمد في بيانها على استطلاعات الرأي، بل يبدو أنه أمر متعلق بمران لتطورات مختلفة.

#### \* اختلافات جنسية وإقليمية:

هناك اتفاق عام على وجود اختلافات في نمط العمل الاجتماعي بين النساء والرجال. فبينما ما زال العمل الشرفي السيلسي، مثل: مجالس إدارة الجمعيات وتعمل بها، حكرًا على الرجال، تقوم النساء حتى اليوم بأشغال الأعمال التي تستغرق وقتًا طويلًا مثل أعمال التمريض والرعاية (قارن دوشيليت 2000

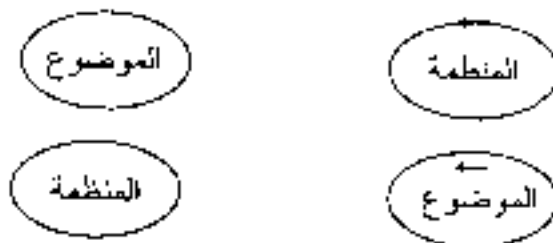


(Duscheneit). بالإضافة إلى وجود اختلافات إقليمية كبيرة، خاصة غير المدن الكبرى من ناحية، والتجمعات الصغيرة أو المناطق الريفية من ناحية أخرى.

#### • تعمل الإجماعية بتعبير ويتخصص

يضاف إلى هذه الفروق ' الثقلية ' متغيرات جديدة، واتجاهات التمييز، التي من شأنها أن تعطي صورة عظيمة الثباين والتفاوت. لذا تشكو كثير من المنظمات والجمعيات العربية من تراجع أنشطتها أو إعداء أعضائها أو الفحص في الكوادر الشابة، وخاصة في حالة قبول التزامات دائمة. ومن اللافت للنظر هنا أن 'عضو' التي تبدو - عند النامل الظهري لها - مؤيدة وداعمة للعمل الاجتماعي مثل ارتفاع مستوى الثقافة، وعامل التوفر الأكبر للوقت، كان يجب أن تؤدي إلى تأثير عكسي تمامًا. لكن على الجانب الآخر نرى بوضوح تزايد أنشطة العمل المدني في مختلف نواحي المجتمع، ويعتبر نطاق الصحة والبيئة من الأمثلة الواضحة على ذلك حيث توجد اليوم المجموعات المنتشرة انتشارًا واسعًا، والتي تعمل بتناوب بالغ، نجد لها تجمعات في كل مكان وفي جميع أنحاء البلاد، وخاصة بالنسبة لعدد كبير من الموضوعات التي يجهلها الكثيرون، وهذا للتطور أخذ في التزايد.

#### مداخل للعمل المدني:



## • دور المرأة في تنمية العمل التطوعي

وهو حدثت تغييرات جذرية الآن في أشكال العمل التطوعي، حيث ظهرت بشي حثيث الأعمال التطوعية في إطار الجمعيات والاتحادات، ثابته أشكال وهو قالب جديدة للعمل الذاتي المنظم في شكل مناديات المواظبين، ومجموعات الدعم الذاتي، ومنظمات دعم الصحايا أو غيرها من الانظمة والشبكات الأخرى للمتعاطفين معهم. وكثيراً ما يكون التأثير الشخصي، أو التعرض للإشعاع، أو للظلم، هي العوامل المباشرة المسببة لهذا العمل أو النشاط.

وعن السمات المميزة للعمل أو النشاط التطوعي:

(أ) التمييز حسب الموضوع: الشخص (سواء أترجل أو المرأة) لا يريد الانخراط بعمل عام وإنما بمشروع معين. كذلك الطبيعة المؤقتة للعمل: الشخص (أترجل أو المرأة) لا يضطر للإلتزام بهذا الانخراط مدى الحياة، بل يستطيع إنهائه في أي وقت.

(ب) المجموعات ذات الأعداد المحدودة، التي تسمح على الحثب الأول بظهور الشعور الجماعي، وإن كانت تختلف عن المنظمات الكبرى، في أنها تمنح المشاركين بها الشعور بقيمة العمل الذي يقدمه كل شخص سواء كان رجلاً أو امرأة، وبالحاجة لمساهمة شخصيه، وبالغناط أخرى: قدرة المرأة على أن يكون مؤثراً.

• نماذج الدوافع المختلفة.

في نفس الوقت برزت إلى جانب الدوافع التقليدية للعمل التطوعي، مثل: أداء الواجب، والمساعدة، ودوافع جديدة، مثل: الرغبة في العمل الخلاق، والتحفيز الذاتي. فاعمل التطوعي لا يعني فقط أداء الواجب الناتج من الحب للغير والإيثار، بل يهدف أيضاً إلى التعبير عن الاتجاهات والاهتمامات الشخصية، فالارتباط الشخصي واستقلالية العمل أصبحا من الغناط الهامة في مجال العمل هذا.

## الاتجاه الجديد يسير كدماً:

وقد أُنيت للدراسة المعروفة باسم "دراسة جايسلنغن" (قارن وريارة العمل والصحة والنظام الاجتماعي بولاية بافاريا فورتمبرج، 1995) بوضوح، أن الدوافع الجديدة لا تحل محل الدوافع الهيمية، بل بن مجموعات الدوافع المختلفة تتناحز بالتزامن. والأدلة المتعددة تشير إلى أن الاتجاه إلى الدوافع الجديدة سوف يستمر في تزايد، لتبوعها وانتشارها في نفس الوقت، بدرجة أكبر بين أفراد الجيل القادم.

وقد كشفت دراسة ميل للمنتجات التي أُخريت في عام 1997، أن استحداث منتجات لمعمل الاجتماعي مازال كبيراً، لكن هؤلاء الشباب الذين يودون الاشتراك في هذا العمل، يزرون أن الدوافع على غرار "لا بد أن أشارك في تقرير ما أفهم به، وأريد أن يستفيدوا من قدرتي الخاصة"، و "يجب تحقيق الهدف بأسلوب مناسب" - تمتزج قيمة كبيرة وخاصة بالنسبة لهم. (إرسطة عمل انشباب لشركة ميل ألمانيا، 1997). وبالإضافة إلى ذلك يُسهل التنظيم حسب الموقف الراهن التكيف مع سرعة تغير الموضوعات وتعايقها.

## تحويل المجتمع المدني:

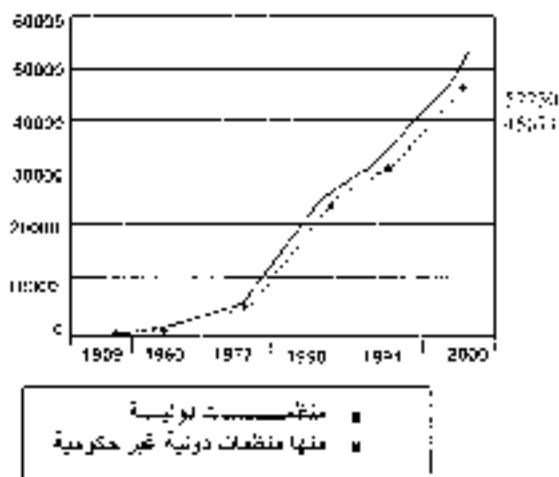
ويجد تحويل المجتمع المدني من التطورات البارزة والجديرة بالملاحظة في الأعوام الماضية، حيث قد بلغ عدد المنظمات الدولية المذكورة في الكتاب المسوي للمنظمات الدولية في عام 2000 اثنين وخمسين ألف ومائتين وثلاثين (52230) منظمة دولية على الأقل. وقد تضاعف هذا العدد خلال العقد الماضي، في حين كانت لا تتعدى 213 منظمة في أول إحصاء لها عام 1909. وتكتسب أي منظمة صفة للمنظمة الدولية إن كانت لها فروع في ثلاث دول مختلفة على الأقل، وأن تكون مستقلة وتتمتع بطابع الاستمرارية.

وهد كانت هناك (15,5%) منظمة منها ذات طابع إسلامي (منظمة دولية حكومية (ICG). وهذا يعني أنه عند خصم هذا العدد من إجمالي المنظمات تبقى 45674 منظمة غير حكومية دولية مسجلة (NGO). فضلا عن الحد الكبير من المنظمات غير المسجلة أو شبكات العمل غير الرسمية أو المرهونة بوضع معين.

ولا تعد هذه الأرقام وحدها مقياسا لتحويل التمرين لتجتمع المدني، بل نظير في الأنشطة الدولية المتعددة؛ والعمل التضامني للواعي في الحياة اليومية - كالعامل من أجل المضطهدين سياسيًا، وعسكريًا، وعرقياً، وبسبب الجنس، والعمل من أجل حماية المناخ، ومن أجل نظم اقتصادي عالمي أكثر عدالة، وكذلك في قيام المستهلكين بمقاطعة البائعين سجنهاك حقوق الإنسان وكذلك كونهم ضد عمالة الأطفال، وتدعيم البيئة النج. وقد أسهم الإنترنت بدور كبير في تسهيل قيام هذه الشبكة والتواصل والاتصال بين أعضائها.

#### عدد المنظمات الدولية

مطابق لاتحاد المنظمات الدولية (Union of International Associations. [www.uis.org](http://www.uis.org))



## أوجه النقد:

يرتبط تطور العمل في المجتمع المدني لا يعطي أي مبرر للتضاريف العام ( تحت شعار: قدما كان كل شيء أفضل ) وإن كان ذلك لا يمنع وجود بعض أوجه النقد، ومن الأمثلة على ذلك:

على الرغم من وجود عدد كبير من النشطين في مجال العمل المدني فإن الدراسات الأكثر نقاشاً لا تؤكد، أنه بإيادهم أعداد تفوقهم كثيراً من غير النشطين في هذا المجال. فهذه لفئة من النشطين غالبة وأعداد هائلة من غير الفاعلين، وبمقارنة الوقت الذي يقضيه المواطنون بمجتمعنا، في الأنشطة الترفيهية الاستهلاكية، واستخدام وسائل الإعلام، هو وقت تغلب عليه التسلية والنهوض وبالمغمرة، بتوقف الذي يصورته في العمل المجتمعي المدني سنجده له قليل جداً، وفي حصة تتناقص دائم.

وأي جانب العمل الاجتماعي " الرابع " لدى يحظى بتقدير الجميع من أجل المجتمع والصالح العام لا يستطيع أن ينكر انتشار الأنانية والاستفزاز بالمصالح الخاصة. وكذلك وجود تباينات تشبهية والمنظمات المعروفة للحفاظ على الممتلكات أو طبعاً تبدأ منذ فوز بان 2011.

ويبدو أن هناك جوانب سلبية كثيرة خاصة فيما يتعلق بإرساء قاعدة الاتجاه الأساسي للمجتمع المدني في الحياة اليومية. وقد توقع طبيب نفس الأطفال والشباب الشهير: رينهاردت ليب " Reinhard Lempp " (1996) منذ عدة سنوات أن جمهورية ألمانيا الاتحادية في طريقها لأن تصبح " مجتمعا انطوائياً "، وينكر ليب عن تراث " اللامبالاة غير المفصولة " وقد كان لشعور بمعنى التضامن في حياتنا اليومية، وبزهر علم. تلك بالعديد من الأمثلة التي تدعو للتفكير والتأمل. فقد

10 من يد أميل وإرادة شهيدته أو المحاطر إلى غير ذلك من موانعها والعمل على إيجاد حل لها (مراجعة مترجم)

نادا. من الغرض على الشعور بمعاناة الآخرين والاضطلاع بمسئولياتنا تجاههم، إن لم يتخذ المجتمع تدابير واستراتيجيات مضادة مناسبة.

وهناك الكثيرون ممن يستطيعون تأكيد هذه النتيجة اعتمادا على التجارب التي مروا بها وعيشوها بأنفسهم، ولا أريد أن أناقش في هذا الموضوع فكرة إن كان التسبب "الأممى" اليوم أكثر لاثامية عن ذي قبل - فهذا أمر قابل للجدل إذا ما ألفينا نظرة على التاريخ "الأممى" الحديث - وعمّا إذا كانت هناك عملية تمثيل لصورة الماضى. وإن كنت أعتقد بوجود أطر اجتماعية عامة تؤثر سلبا على تطور معنى التضامن وروح المواطنة.

### ثانيا: صعوبة التضامن أو الإشكاليات الاجتماعية

ولا ينبغي أن يعتبر أن السعى لتحقيق أقصى قدر من المنفعة الشخصية مُناب لتحقيق المصلحة الاجتماعية في كل الأحوال فقد أثبتت تلك تجارب الحياة اليومية التي سجلتها علميا بحوث الإيثار وحب الخير وعلم نفس المساعدة، مدى التأثير الإيجابي للعمل من أجل الآخرين، مع الشعور بالارتياح وزيادة تقدير الفرد لذاته (قارن مثلاً هانت "Hunt" 1992، فونو "Wuthnow" 1991).

أربعة نوافع للعمل الجماعى:

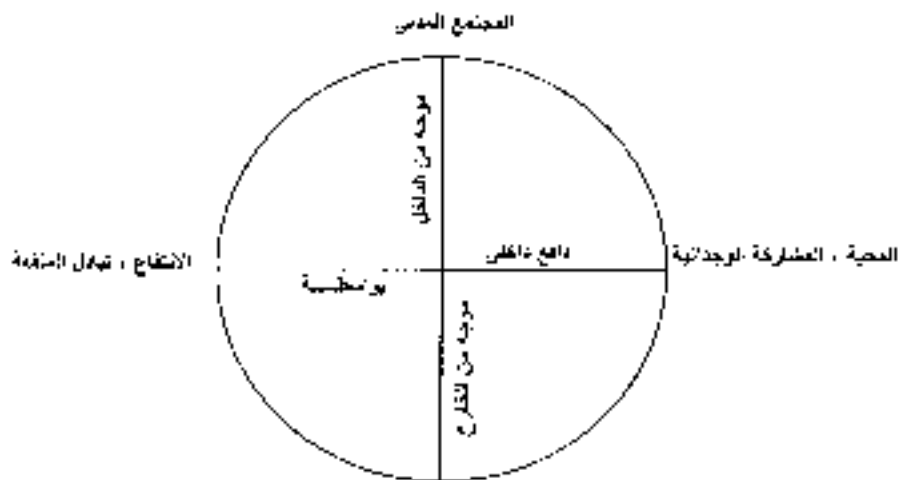
وهناك أيضا بلا شك بعض المواقف التي يكون فيها - ولو مؤقتا - التعاقب المباشر للمنفعة الشخصية في حالة صراع مع مصالح الجماعة أو احتياجات الآخرين. كما توجد على الأقل أربعة نوافع هامة تحل الأفراد يسكنون هذا السلوك الموجه للتضامن المجتمعى، وهي: (أ) المحبة والمشاركة التوجدانية، (ب) القواعد والمعيير، (ج) المعتقدات الأخلاقية والقيم، (د) المنفعة ومبدأ تبادل المنفعة.

أ) نصحه و المساركة الوجودية:

أهم وأنبئ دافع هو الإبتز (أي حب تغير)، والتعاطف، أو المشاركة الوجدانية، بيد أنه لا يعني أن الحب والمودة مشاعر شخصية جداً، لا تخضع للأوامر، أو يمكن تخطيطها اجتماعياً بأي شكل من الأشكال. كما أن عدد الأشخاص الذين نكن ناحيتهم مثل هذه المشاعر الشخصية العميقة عدد محدود بالطبع. لما الغالبية الباقية فلا بد أن نتعامل معها - كما قال عالم الاجتماع جورج زيمل (Georg Simmel) مرة - "بتشبع عاطفي".

وهناك بلا ريب أطر اجتماعية عامة تضرر بتطور مشاعر الندف المتبادلة، وأخرى تساعد على تصبئها، وتوعير الوقت للعمل الأسرى مثلاً يمكن أن يكون أحد أشكال الإسهام العملي لتكتمية مثل هذه المشاعر.

#### دوافع العمل الاجتماعي



## ب) قواعد وقيم:

الدافع تمثالي انساني للسلوك المؤيد للمشاركة، التجمعية، يكمن في اتباع القواعد التي وضعها المجتمع سلفاً. وهي قواعد نمت من الإلزام القانوني المستمر (سنة، نخدسه العسكرية...) إلى التعبير والأعراف المنفق عليها، والتي يجب الإلتزام بها لتجنب التعرض لتعقوبات سلبية أو العرلة عن المجتمع.

وبخص النظر عن الاعتراضات الأخلاقية تجوهرية، وتلك المرشحة بنظرية الديمقراطية، فإن التجربة التاريخية تبين أنه لا يمكن بناء النظام الاجتماعي على أسس من الإجراءات التجريبية أو الفيزية، فالإجبار أو التغير لا يهدم الإنسانية وعنه لذلك فحسب، بل يجعل المجتمع فاقداً للمرونة المطلوبة من أجل التكيف مع المنعرات المختلفة والتفاعل مع التحديات الجديدة، لذا يجب أن تبقى الإجراءات التجريبية هي الاستثناء في الدولة الديمقراطية أي توسيلة الأخيرة، لكن التعبير والأعراف التقليدية التي لا تناسد روح العصر يمكن أن تشكل أيضاً عائقاً بالتسوية للخطوات الهامة على طريق التطور.

## ج) المعتقدات الأخلاقية والقيم:

لذا فإن الأكثر تأثيراً، والمطلوب من وجهة النظر الديمقراطية، هو أن يكون للسلوك الداعم للمجتمع سبباً على أسس من المعتقدات الأخلاقية والقيم، أو ناشئاً عن الاقتناع بأهميته لاستمرار وجود المجتمع ككل، فلا يستطيع أي مجتمع من المجتمعات أن يظل قائماً دون وجود قاعدة مشتركة من القيم.

لكن من المهم أن العديد من الأحداث التي أجريت على الأراء ووجهات النظر، تبين أن قيم المجتمع التقليدية ما زالت تحظى بقيمة عظيمة بين أفراد الجيل الجديد بصفة خاصة، على الرغم من ذلك يبدو - كما أشرت في البداية - أن واقع الحياة اليومية في بلادنا، لا يتفق مع هذه الصورة تماماً، ويمكن صياغة تلك



الخدمة، لأن: الشئ يسمى وجود العمل لجماعى المشترك، تكن لا أحد يريد أن ينادى بالخطوة الأولى.

#### د) الانتفاع وسائر المنفعة:

تكن تصحح المعتقدات والقيم الأخلاقية ذات أهمية سلوكية، ينبغي أن تتضح الفائدة من لتاعها. بتعبير آخر: يجب أن يتضح لمشاركين أن سلوكهم أو تخليهم عن سلوك معين يصحح نافعاً وذا آثار إيجابية على المحصلة الإجمالية. وغالباً لا يتحقق ذلك إلا بمشاركة الآخرين بإسهام مناسب أيضاً، وإلا سيكون الصائق هو الأحق. لكن ذلك يتطلب معرفة جيدة بملوك الآخرين أو القدرة على الثقة بهم بالقدرة الكافية بناء على التجارب السابقة.

#### معضلة السجينين:

فى هذه القصة يظهر التصراع التئوى من الاختيارات العقلانية الفردية وجماعية، وهو ما يعرف بالإنكاليات أو المأزق الاجتماعية. وتوضح صعوبة هذا الموقف فيما يعرف بمأزق أو معضلة السجينين ، وهى عبارة عن لعبة نظرية لتحرية ذهنية شهيرة.

وفى الشكل المبسط لهذه التجربة يتم اختبار الموقف الذى يعرض فيه لصن فلما بسرقة بنك على القاضى ، ولكن كل منهما على حدة. ولعدم توفر الأدلة سيكون الحكم للوحيد التمسك هو السجن لمدة سنة واحدة بتبعة حيازة أسلحة بدون تصريح إن لم يعترف أحدهما بالذمة . وهذا بإحدى القاضى إلى حيلة معينة، حيث يعرض على كل من المتهمين على حدة، ودون أن يستطيعا التفاوض فيما بينهما لتخيار التالى: فى حالة اعتراف أحدهما بالذمة وعدم اعتراف الآخر، سوف يفرج عن اعترف ، أما التمسك الآخر فسيحك عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. أما فى

حالت الاعتراف كل فرد منهما فسوف يتم الحكم على كلاهما بالسجن لمدة خمس سنوات. وفي حالة إنكارهما الاتهام يبقى الحكم بالسجن لمدة عام لكل منهما.

وقد تم تناول قصة مارق المسجونين في صور وأشكال كثيرة ومتعددة تم تحليلها. وفي أغلب الأحوال كانت النتيجة غير مثالية للحرفين المشتركين. فخشية كل منهما من اعتراف الآخر يؤدي إلى ميل المتهمين إلى الاعتراف بالجريمة. وفي حالة جمع فترات السجن لكلا المسجونين نجد أنها تبلغ (14 سنوات). أما في حالة إنكارهما للتهمة فإن ذلك يعني إجمالي مدة سجن تبلغ سنتين فقط ثلاثين عامًا.

المتهم "أ"		المتهم "ب"
يعترف	ينكر	
		ينكر
10 + 0	1 + 1	
5 + 5	10 + 0	يعترف

ومعضلة المسجونين هي أبرز مثال يدل على علاقة التوتر المتبادلة بين القرارات العقلانية الفردية والجماعية. فتوهمته الأولى تبدو السلوك الأناني هو الأفضل من وجهة النظر الفردية. أما إذا سلك الجميع هذا السلوك الأناني فإن المصلحة الفردية تغلب على الضد.

## الإشكاليات أو المأزق الاجتماعية:

وتموقف الحاسمة مثلما هو الحال في مأزق المسجينين موجودة بالفعل في مجتمعنا وبصور متعددة. ومثال على ذلك هو التعامل مع ما يسمى بالعكبة الاجتماعية (فان أولسون 1968)، والأملاك الجماعية هي تلك التي لا يمكن منع استفادة الآخرين بها كالهواء النقي مثلاً. ومن وجهة النظر الأنانية المحصنة لا يعتبر الاشتراك في توفيرها بطريقة فعالة أمراً ذا معنى أو مفيداً، مثل عدم استخدام السيارة الخاصة للإسهام في توفير هواء نقي. فمن ناحية سيكون - وهكذا نرى مثل هذه التصرفات غالباً أمام أنفسنا - إسهامنا في توفير هواء نقي إسهاماً هامشياً، ما دام الآخرون لا يسكنون جميعاً نفس السلوك، ومن ناحية أخرى سوف نستفيد كنا من نقاء الهواء حتى لو لم نشترك في الإجراءات التي تؤدي إلى تعبئه من الملوثات. وهكذا ينظر كل فرد في الآخر بذلك ولا يحدث أي شيء على الإطلاق. وحل معضلة المسجين يكمن في إمكانية التواصل بينهم وخلق الشفافية. فلو كان المسجونان في هذه التلعة قد استطاعا التهام معا كذا مبتغان بنسبة كبيرة على إكثار التهمة الموجهة لهما.

## التضامن باعتباره إثارة مشروطاً:

الواقع الاجتماعي هو بالتأكيد أكثر تعقيداً من النموذج التمثيلي التحليلي المبسط. فقد أثبت الكثير من الدراسات التجريبية من خلال تعوق الحاسمة الحقيقية، استعداد كثير من المواطنين والمواطنات للنسبي عن مصالحهم الفردية القصيرة المدى لصالح تحقيق المصالح الجماعية الطويلة المدى، بشرط أن يكون التزام جميع الآخرين بالتناح نفس المبدأ العام أمراً واضحاً ومنطقياً عليه.

وينحدها المفروض الاجتماعي الترويجي هو أن يستقر في هذا الصدد عن تضامن باعتباره نوعاً من الإبتزاز المشروط، وهو على التنبؤ من الإبتزاز

المحس أو غير المشروط ، الذي يكون دون انتشار مداهة أو مهمل، حيث تكون علاقة النصيب فيه منروحة بوجود مقابل أو الحصول عليه لاحقاً عند الحاجة إليه (بحد شعاع لنا أعلى كي تعطى أنت).

#### ميزة الجماعات الصغيرة المحدودة العدد:

وأسيذ وسيلة لتحقيق معيار التبادل المنفعي هذا - كما يطلق عليه - هي أن يكون في إطار جماعة صغيرة محددة العدد وثيقة الارتباط ومستقر، يعرف كل عضو منها الآخر ويفتصر الاتصال فيها على دائرة صغيرة من الأشخاص الذين يحدد لفاءاتهم. ويعرف كل فرد أهمية ما يقوم به من أجل الجماعة كما أن أي خرق للمعايير يفضح فوراً للجميع. ولذا - وهذا يبين عن قبل الصنفه - لا تزال بعد النصارى الاجتماعى هي المناطق الريفية أكثر قوة مما هو الحال في المدن الكبرى، وعلى الجانب الآخر يكون ضغط الشوافق الأكبر والزقانة الاجتماعية الأقوى هو الثمن والمقابل لتولاء الأكبر بين أعضاء هذا المجتمع من جانب آخر.

ولا يخفى أن ظروف حياة المواطنين في المجتمعات الغربية الحديثة أصبحت مختلفة تماماً. نحن نعاش عمالية مستمرة تلاحق نحو الفردية ونزاع الأشخاص من الاعتزازات الموروثة وبنماة للبيئات المتعددة والمتنوعة.

#### المجتمع العولمت:

ونتيجة لذلك انخفضت أعداد الأفراد الذين يعيشون في علاقات اجتماعية دائمة، وأصبح المواطنون يحدون على نحو متزايد في أوساط أو مجتمعات صغيرة جمعيتها أهداف خاصة مدروسة (شركات نسبة fluid networks) وهويات متعددة، وقد حدثت المعرفة أو الصلات والروابط السريعة المترابطة بالموقف، ولأقل عمداً، وظولاً، محلل للجماعات المدارة الدائمة أو المستديرة

ولم نجد المحط الاجتماعي يفتق مع أو يطابق المحيط المكاني. الحياة اليومية - الإقامة، العمل أو الدراسة، الاستهلاك، وقت الفراغ - يمكن فضؤها في أماكن مختلفة أو على الأقل دون ارتباط بمكان معين. كما كانت علاقات الجيرة في أغلب الحالات علاقات سطحية. وإن وجدت هذه العلاقات بصورة أوثق تكون قائمة في العادة على التجانس الاجتماعي أو للاشتراك في عمل اجتماعي معين كما هو الحال عند أمهات وأباء الأطفال الصغار، أكثر من أن تكون قائمة على الجيرة أو القرب المكاني.

في نفس الوقت تزدى وسائل الإعلام والاتصال الحديثة إلى توسيع دائرة المجموعات المؤثرة التي يرتبط بها الأشخاص توسيعاً هائلاً، كما تزيد من سرعة نشر وانتشار المعلومات والانطباعات التي تنفذ، وتغفل إنياء، والتي جعلت من الأحداث العرضية والسطحية سعة من سمات مجتمعنا ونواتجها فيه.

ومن السهل أن نفهم أن هذه الأثر تعدد، وتزيد من صعوبة بناء التفكير والعمل الجماعي المشترك؛ بسبب قلة أو انعدام الوضوح وسرعة زوالها. كما أصبحت المؤسسات التي كانت سابقاً مؤثرة في مثل هذا المجتمع المؤقت (بينيس/بسنير 1968 Bennis/Slater) تعاني من فقدان عظيم لأهميتها.

### لماذا أصبحت النتائج الآن محسوسة بهذه الدرجة؟

إن عملية الاتجاه نحو القرية وعواقيها، لا تعمل بأي حال معرفة جديدة تم اكتشافها منذ فترة قصيرة، بل قام مشاهير علماء الاجتماع أمثال سيمل (Simmel) وفير (Weber) ودوركايم (Durkheim) وتونس (Tönnies) وغيرهم بعراقبتها والتنبؤ بها في بداية القرن الماضي. وهناك مبيان في ظهورها هذه الأيام بصورة أكثر وضوحاً ويزداد لشكوى منها: المسبب الأول هو التحول الثقافي السريع لتعتبر الآن التكنولوجيا والتي ينتج عنها تصارع التغيرات الاجتماعية،

والمسبب الثاني هو فقدان الاستقلال المالي للقطاع العام أو الحكومي، حيث كان يساعد في الماضي على التعويض - ولو جزئياً - عن الآثار السلبية المترتبة عليها من خلال تدبير التعويضات الاجتماعية التي كانت تقدمها.

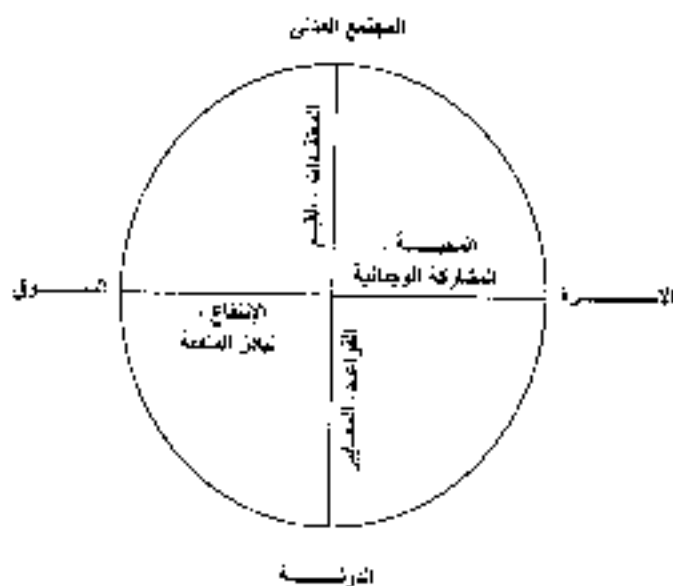
### ثالثاً: الاستنتاجات:

والمجتمع بحاجة إلى رأس مال اجتماعي من أجل التغلب على المآزق الاجتماعية، ولكي يستطيع تحقيق النجاح. ويمكن تعريف رأس المال الاجتماعي قبلنا على ما قاله روبرت ذي بلانام Robert D. Putnam (1993 و 2000) بأنه القدرة العامة لدى أعضاء المجتمع واستعدادهم للتعاون.. والمصدر الأساسي لرأس المال الاجتماعي هو فلسفة التقية.

وتنتشر ثقافة الثقة في المجتمع بعتر عن أعظم القيم التي لا تقدر بثمن، والاستعداد للتعاون لا يكون دائماً ملاحظ التكاليف أو مرتبطاً بمثل جهد كبير، أو مهوناً بموقف معين. وإرساء هذه الثقة عملية طويلة الأمد تقوم على تجارب الحياة اليومية، كما أنها بحاجة إلى التحديث الدائم والترسيخ.

وبالنظر إلى كل ما تناولناه بالتفصيل آنفاً، يتضح أن نوك فلسفة الثقة هذه بواسطة النواجع الأربعة: المحبة والمشاركة الوجدانية\* والتواعد والمعايير\* والمعتقدات والقيم\* أو\*تنفعية وتبادل المنفعة\* وحدها هو أمر مستبعد، بل إن تصافرها سويًا هو الحل.

وهذه النواجع الأساسية الأربعة تغذي جوانب المجتمع الأربعة، وهي: الأسرة، والدولة، والمجتمع المدني، والسوق أو النظام الاقتصادي. وتشارك الجوانب الأربعة كلها في حاجتها إلى رأس المال الاجتماعي من ناحية، وتقيامها بإنتاج رأس المال هذا وتقويته من ناحية أخرى. لكنها في الوقت ذاته حواسب قائمة على التبادل وتقوم على بعضها البعض.



إن الاستقرار السياسي لألمانيا تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية، لا يعكس - على سبيل المثال - تصورهم بدون نجاح الاقتصادى للمصالح له. وعلى العكس فإن نظام السوق المحض ليس لديه فرص الانعمار؛ لأن الأكثر ضعفا سوف يُظلمون ويتخلفون عن الركب وسيغيب بذلك التوازن الاجتماعى.

وتوضح الدراسات الإسكندنافية الأهمية الخاصة للمؤسسات الخيرية والفانوتية الحكومية الفائزة على الأداء الجيد والجديرة بثقة كسمن لرئيس المثل الاجنماعى فى المجتمعات الحديثة (فرون روتشتاير 1998، Rothstein 2003 وغيره).

والذين ارادوا ان يشاركوا في تطوير الدولة المؤسسات في المجتمع المدني من أجل بناء وأمر تمثل الاجتماعي والتمهيد عليه. وهي تتيح فرص التقاء والتواصل، والتعلم الاجتماعي وتنمية الكفاءات الشخصية، ونشر القيم الاجتماعية، كما توضح الارشاد بين الملوك الشخصي ونتاجه، وتسمى التماسك باختياره فالتماسك على المواقف المشتركة، وكذلك توعى بتحمل مسؤولية الغير. وهذه التنازلات يمكن غنها أيضا بواسطة الأسرة.

وبكتسب المجتمع المدني أهمية إضائية في حالات التعزيز الاجتماعي الجزئية التي تنوب فيها المشاكل الاجتماعية التقليدية وفضاء الألفة والمودة باختياره حقيقة الوصل بينهما.

لكن تطوير الأداء في المجتمع المدني، لا يحدث -كما رأينا- على نحو تلقائي، فهو يحتاج إلى دعم عوامة، وبذلك فإنه بحاجة إلى: أ) بنية أساسية داعمة للعمل الاجتماعي، ب) ثقافة تبدأ بتبادل المنفعة، ج) دعم الاشتراك في تحمل المسؤولية على كل المستويات، وأخيرا وليس آخرا- د) التوزيع الأكثر عدالة للعمل في مجتمعنا.

#### أ) البنية الأساسية الداعمة للعمل الاجتماعي:

ما زال المواطنون في بلادنا على استعداد كبير للعمل من أجل الآخرين، وتحقيق الأهداف المشتركة، وإن كان جزئيا، بشكل آخرى افضل وأكثر تماسكيا مع ظروف حياتهم مما كان عليه الحال من ذي قبل (انظر أعلاه).

وأنماط التفكير المختلفة يجب أن يغلبها أنماط متطورة ومنعزلة من العروضة، التي تشمل على وجه خاص إمكانية العمل المتعدد بمدة معينة، وتوفر الوقت، فويجب النظر إلى المنفعة على باختياره ضرورة قيمة لا تقدر بثمن. ويجب التعامل مع هذا الأساس.



ومكانات شعور الذاتي. وكذلك ودلالات المتطوعين، ومكانات المسنين الذين يوعون بتقديم المنجورة للمسنين وتقديم المساعدة العملية وتوفير الاتصال بالغير - كلها من المكونات الهامة للنسبة الأساسية لتقديم العون، ويجب التخلص من التعليمات تمييز وقرابية التي تعرقل العمل الاجتماعي، كما يجب إعادة النفقات والتكثيف التي قد تنشأ عن العمل الاجتماعي عند الحاجة بطريقة غير بيروقراطية.

#### ب) مبدأ تبادل المنفعة:

سوف يظل هناك بالطبع دائماً أشخاص مؤثرون ومثاليون ممن يؤمنون بهيماً ذاتاً لا زعزعة فيه بالإيثار والمثالية، والمستعدون لمختلف الأسباب للتضحية بأنفسهم وبرائحتهم من أجل الآخرين أو لتحقيق لغاية معينة، تكتسب عدد هؤلاء الأشخاص محدوداً، فالأجوبة لن تقوم بالعمل التطوعي إلا إذا كان إضاراً للعموم منسباً للمول والمصالح الشخصية، وسيجود عليهم عندئذ.

إذا سيكون للمساعدة المتبادلة أو تبادل المنفعة أهمية كبرى في المستقبل. وتكون في شكل العبادلة المباشرة، كما يمكن أن يكون العند القيم لهذا العمل كما أنها هي العلاقات مع الآخرين أو للتنازل الخصية للعمل الاجتماعي، وكذلك إسكترسيات تحقيق الذات والتأهيل الشخصي ورفع المكانة الاجتماعية.

وفي حال عدم كفاية ندواتهم الموجية من الداخل يجب استكمالها بتبواعات الموجية من الخارج؛ ثرى قد تترواح بين التقدير الأفضل من قبل المجتمع، والتسهيلات الضرورية والمعانية، مع وحبو الإشارة إلى مشكئة إمكانية تقديم تبريل عليها في الحدة الأخيرة.

#### ج) تنمية المسؤولية المشتركة:

لا يتكون رأس المال الاجتماعي من جمع من المجتمعات بالطبع من الأنشطة الاجتماعية المنظمة وحدها، بل يقوم على تحمل المسؤولية الاجتماعية وممارسة الصائم في الحياة اليومية.

و على عكس الجماعة المتعددة العضوية العنصر العنصر، والتي يعرف فيها كل شخص الآخر، والتي تقتصر فيما العلاقة على التفاعلات المتعددة لعدد من الأشخاص، والتي يعرف فيها جميع المشاركين أهمية ما يقومون به. فإن العلاقة بين العمل الذاتي وأثره في المجتمعات الحديثة كثيرًا ما تقتصره الشعبية.

صحيح أن الوعي بهذه العلاقة لا يضمن تلقائيًا العمل الجماعي الفعّال، ولكنه يمكن أن يكون للنية الأولى الهامة التي توضع في هذا الشأن، كما تؤكد العديد من الدراسات (قارن مثلاً أوسغوم 1990 وروتشتاين 1998). لذا يجب بناء هياكل تجعل العلاقة قابلة للتحرير، وسهل نسبة وتطوير المسؤولية المشتركة والتضامن.

ويجدر هنا مثلاً الإشارة إلى الأمثلة الناجحة التي نتج عنها المدارس بالتحق هي للتصرف في الجزء الأكبر من ميزانيتها، وتستطيع اتخاذ القرارات الخاصة بنفسها بنفسها للقيام بحمل الترميمات والإصلاحات اللازمة، أو شراء الكتب المدرسية، أو الرحلات، أو غيرها من المتطلبات والأوساط الحيوية (بيونوب) وغيرها، أو التي تقوم فيها المدارس أو الجامعات بإعداد برامج تشرف توفير استهلاك الطاقة لكي يمكن وضع جزء من الأموال التي تم توفيرها تحسب تصرفهم لاستخدامها لأغراض أخرى. وسوف يقوم الطلاب وكذلك أولياء الأمور والمدارس والمدارس بالتصرف بغير أكبر من المسؤولية في الموارد المتاحة لهم في هذه الحالة مقارنة بالوضع الذي لا يعود فيها سلوكهم عليهم بأية نتائج إيجابية.

وهذه الأمثلة قابلة للتقل والتطبيق تبعاً على محالات أخرى بالمجتمع. فمن يتنظر من المواطنين والمواطنين سلوكًا حسنًا لا يجب أن ينقل إليهم هذه المسؤولية، وأن يشاركهم بفاعلية في القرارات السياسية الهامة، فلا يمكن تطوير الشعور بالمسؤولية إلا في حالة الحصول على الفرصة لممارسة هذه المسؤولية.

في السواب الأخيرة أصبحت هناك سبل جديدة وخاصة في المنظمات لتجربة إنترناك المواطنين في عملية اتخاذ قرار، والذين يتقنون في ان مفهوم نمزك المواطنين والمواطنين هو عملية تواصلية وليس عملاً رسمياً. (قارن مؤسسة التعاون 2003 Stiftung MITARBEIT وغيرها)

تركز هذه المؤسسات في محور عملها الأساسي وجمع لوتوباتها وأهدافها على تحقيق التوازن بين المصالح المتباينة (مثلاً، تمائدة المستديرة أو المنديات أو مؤتمر المستقبل) وتطوير الإبداع والابتكار والكفاءات (مثلاً ورشة المستقبل أو المكان المفتوح 'open place' أو حنية التخطيط التي يشارك فيها المواطنون "Planungszeile")، أو للتعزيز في الحي (مثل العمل العام، التخطيط التحقيقي)، أو التركيز على معالجة مجموعات مستهدفة معينة (مثل ورش عمل المجموعات المستهدفة). والهدف هنا هو انقيام بتطويرها. وبعض النظر عن تحسين أسس اتخاذ القرار يمكنهم أيضاً الإسهام بدرجة كبيرة في جعل المواطنين والمواطنين يهتمون بنفسياتهم العامة وبتشكيل شبكات من العلاقات بينهم.

#### د) التوزيع العادل للعمل:

ان يوجد تضامن فرصة للتطور والاستمرار إلا في بدء محتمل يحيا حياة عادلة. وبمثل ذلك يوجه خاص توزيعاً عادلاً للعمل والدخل. لنا يجب أن نخرج السؤال على أنفسنا: متى يمكن أن يسمح مجتمعنا نفسه يدفع الملايين من المواطنين خارج سوق العمل، بينما لا يجد البعض الآخر من أعضائه الوقت لممارسة أي نوع من النشاط خارج إطار العمل؟ وبات نظام المجتمع التقليدي للعمل، الذي يفتس فيه وضع الفرد: نوعاً من العمل الذي يؤديه، نظاماً قديماً فقد عاصرته، ونموذجاً تأس في الثلاثين تدرجياً، بل إنه لن يستمر بعد ذلك.

ولن يقتصر إعادة توزيع العمل بعدة على إعادة توزيع الأعمال الحانية بنفسير فترات العمل لفرد، بل يصبح بحاجة إلى تقييم جديد تاللاقة الحانية بين

نعم السهم مع الآخر من جانب وتعمل غير المدفوع الآخر حتى الآن، والذي لا  
يقل قيمة وأهمية بالنسبة للمجتمع، وكذلك فإنه يمارس داخل إطار الأسرة أو في  
المؤسسات الاجتماعية وهناك العديد من الأفكار والتصورات بهذا الخصوص  
(فان حاريني/لينكي 1998 1998). (Giarini/iedtke)

وقد تكون هذه التعديلات في شكل حلول عامة موحدة للجميع، بل في هيئة  
مجموعة من أشكال العمل المختلفة، يتم تعديلها لتناسب كل موقف، وكذلك فإنها  
سنتيق عن المشروعات المحلية الكثيرة الصغيرة أكثر من المصنعات الكبرى.  
وسبكون توفير عوامل جذب أكثر لها، بالتأكيد، يساهما أكثر فاعلية لتنمية المجتمع  
المدني من أي نداء أخلاقي أو أدبي.

Beaus, W.G / Slater, P.E. (1968): *The Temporary Society*, New York

Dubiel, H. Warum ist das Anrufen der Zivilgesellschaft so beliebt? Über die bewussten und unbewussten Unbestimmtheiten eines modernen Begriffs. In *Frankfurter Rundschau*, 23. Juni 2001.

Duschelen, S. (2000): *Was die Welt im Innersten zusammenhält* – ehrenamtliche Arbeit von Frauen. Bonn

Hunt, M. (1992). *Das Rätsel der Nächstenliebe. Der Mensch zwischen Egoismus und Altruismus*. Frankfurt/New York.

Jugendwerk der Deutschen Shell (Hrsg.) 1997. *Jugend 97 Zukunftsperspektiven. Gesellschaftliches Engagement, Politische Orientierungen*

Lenpp, R. (1996): *Die autistische Gesellschaft. Gilt die Verantwortlichkeit für andere verloren?*. München.

Ministerium für Arbeit, Gesundheit und Sozialordnung Baden-Württemberg (Hrsg.) 1995: *Engagement in der Bürgergesellschaft. Die Ge.Gi.pro-Studie*. Stuttgart

Olschki, M. (1968): *Die Logik des kollektiven Handelns*, Tübingen

Ostrom, E. (1991): *Governing the Commons. The Evolution of Institutions for collective Actions*, Cambridge.

Putnam, R. D. (1993): *Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy*, Princeton

Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York

Reinert, A. (2003). *Bürgergesellschaft fördern und entwickeln. Handreichung zum Wegweiser Bürgergesellschaft*. Stiftung MITARBEIT, 2. Aufl. Bonn

Rothstein, B. (1998). *Just Institutions Matter: The Moral and Political Logic of the Universal Welfare State*, Cambridge (Original: *Vad blir staten god?* Om välfärdstatens moraliska och politiska logik, Stockholm 1994).

Rothstein, B. (2003). *Sociala faller och tillitens problem*. Stockholm

Stiftung MITARBEIT (Agenda-Transfer (Hrsg.) (2003). *Praxis Bürgergesellschaft. Ein Methodenhandbuch*. Bonn.

Wuthnow, R. (1991). *Acts of Compassion. Caring for Others and Helping Ourselves*. Princeton

فكرة المجتمع المدني ومبدأ الإعانة - التأسيس الاجتماعي إنطلاقاً من التفكير  
بشأن إعادة بناء الدولة الاجتماعية  
أورمولو نوتهيل - فيلدفوير

مقدمة:

يربط هذا الموضوع بين شعارين حائزين بحظي كل منهما على حدة زواج  
كبير في مناقشات العامة الراحلة.

- إن الإشارة إلى مجتمع المواطنين أو للمجتمع المدني - وسنستخدم هذين  
المصطلحين فيما يلي بوصفهما معنيين مترادفين - داخل روابط التحلل الاجتماعي  
المتنوعة تساعد على تقديم مفهوم المجتمع المدني باعتباره دواء لكل داء، وترد  
لحل المشاكل المجتمعية السائدة في الوقت الحاضر ومن أجل الإصلاح المنح  
الضروري للدولة الاجتماعية .

- في الوقت الحالي نحري استحضار مبدأ الإعانة بوصفه الحل الجارح  
للمشكلات الاجتماعية داخل سياقات كثيرة مختلفة، وبشكل متعدد، لكن دون أن  
نترك ما يعنيه ويتضمنه هذا المبدأ الاجتماعي حقاً، الذي كثيراً ما يعتبر بمثابة  
مبدأ كاثوليكي حقيقي عن طريق تخطأ (قارن أ. لوزينجر **Losinger** 1999،  
ص39)

وبكلا المصطلحين يمكن للمرء أن يتفهم وينتج نفسه في التناقضات المستعينة  
بذلك على اتجاها الأخلاقي الخير في كل الوقت . لذلك فسوف يكون موضوع  
التأمل الثانية هو سؤال مردوح:

- 1- نرى اي همة اخلاقية بنزاري خلف خبر السطلمين المتضحين  
 اختلافًا. وما أهمية كلا المفهومين؟ وكيف يرتبط كل منهما بالآخر؟
- 2- هل يمكن ونو بشكل غير متكامل التفكير في مدى إسهامهما في الجدل  
 الاجتماعي القائم، وفي كيفية اتحاد المفهومين واكتساب شعبيتهما؟
- وإذا تحدثنا من ناحية الأخلاقية فإن المجتمع المدني عبارة عن شبكة من  
 النداعات الطبيعية والإرادية، كما أنه بعد تغييرًا عن ثقافة اجتماعية جديدة، وهو  
 موجه صوب الحرية، والمشاركة، والتضامن.

#### 1- المجتمع المدني:

#### 1-1 شبكة مؤسسات طبيعية اختيارية وتعبير عن ثقافة اجتماعية جديدة:

بم التأكيد في الحدوث النظري للعلوم السياسية والاجتماعية والأخلاقية  
 الاجتماعية الزاهية على استقلالية المجتمع المدني في التقريب بينه وبين الدولة،  
 وبغض النظر عن الدولة سيكون الحديث عن مجتمع المواطنين أو المجتمع  
 المدني. والمقصود بهذا المصطلح - بشكل عام - هو المجتمع التعددي، طالما  
 نرغب في التأكيد على أن ذلك المجتمع يتكون من وحدات صغيرة متعددة  
 واتحادات وتشاركات ومجموعات (وذلك على عكس الوعي السائد بأن المجتمع  
 المدني يعتبر رمزًا وصورة لجميع شغل كل الاهتمامات والمصالح المنظمة). إلا أن  
 هذه الوحدات لا تتصل عن بعضها البعض، بل إنها تشكل شبكة من التكتلات  
 الاجتماعية، التي تتميز بوضوح من خلال حيز العلاقة الذي هو ليس يندمى  
 فصب، عن الانتماءات ذات الطبيعة الاجتماعية الخاصة (الخاصة) (أرون س .  
 تيلور C. Taylor 1993) وفردانية طبيعتها الاجتماعية التي تؤثر في السياسة  
 باستقرار. بشأن معنى الجدل حول المجتمع المدني عن لسلب أهري من المعرفة



مزاياه الوضوح والشفور، التي عفاها أنه مع التأكيد الراسخ على إنجازات المجتمع الليبرالي باعتبارها إنجازات نظام الحريات المتعايش - فإنه من الضروري إدراج فضائل المواطن المهمة والمستهان بها حتى الآن وكذلك الصناعات الحياضية، أي بمفهوم آخر الاستفادة من زامن أعمال الاجتماعى الحياض بالجماعات المفردة (قارن ر. د. نوتنام R.D. Putnam).

تطالب الوثيقة الاجتماعية الصادرة عام 1997 عن الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية: من أجل مستقبل هي التزامين والعدالة (تكنيسة الإنجيلية في ألمانيا وجمع الأساقفة 1997) عتائب لتقفه اجتماعية مجددة من أهل تجاور إشكالية وصغنا تراهن المتوزر هي اتولية والمجتمع وكذلك تحز للمساكين القائمة. وهي بذلك تصعب نصف الأعين تلك الفئات المجتمعية والمؤسسات التي - وفقا للنص- تبست متخفة سواء بالثروة أو بمحال السوق والتي تعمل على الإسهام فى رفع مستوى معيشة ورفاهية المجتمع. وتندرج تحنها الأسر فى المقام الأول مع التتويه لى ( الأعمال المنزلية وشبكات الأقران) إلا أن هناك أيضا مؤسسات المتبعة العامة وأشكال الرسمية والمساعدات الذاتية التربطية - على مبيز المثلى فى الكنائس والتغابات أو الإتحادات وأشكال المساعدات المتبادلة - ولا سيما فى محيط الجيرة أو غيره من علاقات المعارف. وتتمش للحظة المتشاركة بهذه الأشكال المختلفة لدعم الصالح العام فى التصامن الأمامى تواسخ للمشاركين (156). إن الوثيقة الاجتماعية نفسها تترك مفهوم المجتمع المنس فى اللعبة : أى أن التحديث تحديدا هنا عن الشبكات الاجتماعية وشبكات المجتمع العذنى الذى لا يمكن أن نتواحد بدون الاقتصاد والمجتمع. هى حين أن هناك حديثا عن وعى جديد للتفاهة الاجتماعية. حيث يتتابع نصن الوثيقة الاجتماعية: أنه يكمن بيا قدرة كبيرة على الفائزيا الاجتماعية والالتزام إذا يجب أن تولى عناية كبيرة وقبول أكثر الموارد الاجتماعية والأخلاقية المتوافرة داخل المجتمع. وهو ما ينطبق فى المقام الأول على الشبكات الاجتماعية والخدمات ومبادرات التشغيل المحلية والالتزام التطوعى.

مجموعات شماندند الذاتية. (221) وسنور شعار الموارد، وأخلاقية  
والإحصاءة إلى الأوجه الجديرة بالاهتمام في هذا السياق لتحريره والمسؤلية  
وتضامن .

يمكن التمييز بين شكتين مختلفين وفقا لنوع ونشأة الشوحدات والجماعات  
الأصغر حجما التي يعتمد عليها المجتمع المدني:

بنشأ المجتمع المدني بمعنى أوسع من جماعات طبيعية أي بشرية نامية،  
مثل الأسرة، أو جماعة محلية، أو اتحاد إقليمي، حيث يجب أن نشط وتدعم نظرا  
لأهميتها للرأسه والتي فرداك أبحاثا. وتنتج مجالات الصلات والترابط  
الاجتماعي رأس مال اجتماعيا سيرا في صورة مسنويات السلوك الاجتماعي  
والعلاقات الاجتماعية التي تعد ضرورة لتقيام بالوساطة بين هذه الجماعات. الأولية  
بمناية مدرسة الحياة \* التي لا يمكن الاستغناء عنها، كي يتمكن المجتمع ما  
وتفصلا وسببا ومجالات حياتية الأخرى من القيام بواجباتها على وجه العموم ( )  
ف شوييه W. Schäuble 1996، ص70).

هناك طريق ثان، لا يفر أهمية عنه، على الأقل في المجتمعات التعددية ذات  
النزعة الغربية السرايدة في العصر الحديث، يمكن من خلاله الوصول أو الاقتراب  
من خلق شكل جديد مناسب لروابط الاجتماعية وتعاونها في مجتمع ليبرالي، ولا  
سيما طريق "المتطوعين"، أو الاتحادات والمؤسسات التي تشكل بهدف واحد  
واضح الغايم. إن الأمر يتعلق هنا باتسجام المدني بالمعنى الشيق . ان لكس دي  
نوكونيل وهو واحد من أهم من يهتبه بهم وأكثر نواجا بصومره ضمن  
مؤسس التير الجماعي الاثنراكي وواشع نظريات المجتمع المدني الأمريكي،  
فهو الذي قوى من شأن المؤسسات التطوعية، لأنها وفقا لتعليقه - يمكن أن تعد،  
مثل الجماعات الطبيعية والروابط التقليدية، إذ كانت مواكبة لركب زحف ودافع  
الغربية في سياق نشأة الديمقراطية الحديثة بشكل كبير والتي بتلك يمكن إعادة

لأوروبا يعود بسببها انشغلي هذا في المجتمع المعاصر (فازن أ. د. توكوفيل  
(1985A.c. Tocqueville).

## 1-2 الحرية والمشاركة باعتبارهما اختلافًا مميزًا للمجتمع المدني:

وطبقًا لـ تصور (توكوفيل) فإن الاتحادات التطوعية في تصور التي يكونها  
الأمريكيون من كل الأعمار وكل الطبقات وكل المذاهب الفكرية بشكل دائم، والتي  
كذلك تندرج تحتها أيضًا أنواع لا تعد ولا تحصى - تعد تعبيرًا عن المسؤولية الذاتية  
للمواطن، وعن المسؤولية الخاصة بالنسبة لتسنون العنة ولتحقيق الحرية السياسية.  
وهو ما لا يعتبره (توكوفيل) انفتاحًا فرديًا غير مفيد، بل إن الحرية بالنسبة له  
تتضمن التحولات الإيجابية في تعاليم الأول والإمسية والاستعداد للنصرف  
بإسفلابية (أ- أيلرس 1994 A. Albers، ص 38).

إن قرب الوحدة التصغيرية المميزة لفكرة المجتمع المدني، تفتح معه تأثيرات  
عديدة؛ فهو يقع من ناحية في سبيل الاتجاه للعم نحو الفردية المفرطة - بشير  
شعار التضامن بمفهوم اتحاد -المعض- مع الآخر وما يترتب عن ذلك من  
التزام - البعض - تجاه الآخرين، يشير إلى لبعد القياسي لتصور المجتمع المدني،  
وسوف يرد ذكر هذا مرة أخرى فيما يلي في سياق هذه التفصيلات. كما يقع قرب  
الوحدة التصغيرية في سبيل الاتجاه العام نحو اللا اسمية - هذا ما يجب إضافته في  
هذا السياق - مثلما توند أيضًا النزعة الناتجة عن الفردية و'لا اسمية' إلى 'توكن'  
الحاضر وزاوية الشمعية الشخصية لتتخذ من كل الأرام علم شخصي، وقرب  
الوحدة التصغيرية من جانب آخر هو ما يتيح الحرية والمشاركة والإسهام الناتجين  
عنها وبطلب بها. ومع الامتداد إلى القيم الأخلاقية المركزية للحرية والتضامن  
والمشاركة - يجدر الإشارة إلى مفهوم العدالة القائمة على المشاركة بشيء من  
التفصيل - يصبح مفهوم المجتمع المدني معبريًا وبحب أن يتم تحديده في سياق  
هذه التفصيلات.

وبناءً على ذلك ينبغي الإشارة في هذا المعام إلى إمكانية أن يظهر في سياق تصور المجتمع المدني الذي يتكرر الفوضى للمهارة:

في مقابل المنحى الذي وصفناه عليه لتفكك الإحصائية المعتمدة أو المحددة .. فسوف يكون ماجذ الرومانسية الاجتماعية العنادي به هو النظر إلى التصورات المختلفة للمجتمع المدني في النقاش المتزوج. وهو الأمر الذي يتطلب للتفكير بشأنه حديثاً، حينما يكون المفهوم عن مصطلح المجتمع المدني في العظام الأول هو الاجتال اللاتقي للمنظمات الصغيرة المميزة والاتحادات. حيث تؤدي مثل هذه المثابة حقاً إلى أن يحملها المرء عبثاً عبءاً عظيم وحسن لنية للتضامن الخاص بالمجموعات الاجتماعية المتنوعة - وهذا يرد ذكر الوجه الأول من الانتباه بالرومانسية الاجتماعية - وذلك دون استخلاص نتائج قياسية هيكلية ومؤسسية من فكرة للمجتمع المدني.

علوة على ذلك يظل السؤال الأنسي مع هذا الإجتال ذي القعية الرومانسية الاجتماعية الجماعة والمنظمات غير محسوم، ولا سيما السؤال الثاني. ترى على أي أساس تستطيع المنظمات القومية بناء مجتمع حكومي كبير؟ (انظر في اليرس 1994، ص 41). بينما كان يجب أن يكون السؤال أساساً هو كيف يمكن للمنظمات القومية مع كل المشكلات التفصيلية، والمشاركة في الأحداث الخاصة بالمحيط الاجتماعي بتخطي الحدود الخاصة أن تصح لكل في تطويع الجماعة أو بلغة الأخلاقيات الاجتماعية التقليدية: تصح الرضاء حسب الأعين؟ لمن الاستناد العجيد إلى المنحى الجماعي للمجتمع المدني يمكن له أن يصل لنا بسهولة إلى العطية بأفعال "السياسة الكبرى" و"التحديك الكبرى" إذ إن الرغبة إلى مبدأ "الصغير جميل" تعالماً تكون من الأمور السياسية، ولكنها قد تجعل السياسة الموجية للمصالح العام غير ممكنة. وقد عرفت السياسة هاندي سيمونز عن تقييد مثابه تقريبا بقولها: أحس حينما يحظر التزام منخرات المواطنين من حيث المبدأ بالاحترام والتبجيل، فإني أتردد بشأن دأوتك غير سياسي يمكن ملاقاته أحياناً، ذلك

التي بدون من تشبه الحيادية المتألمة التي نواجهها هي محور الاهتمام في العالم  
بالإنتمال لا يعني على البيئة انديانية وحدها (هـ. سيمونز  
(H.Simonis, 1997: 97)

من يحاول محاولة صغيرة فحسب وبشكل اضطراري في هذا السياق  
للتعبير عن الأوجه المحورية لمفهوم المجتمع المعنى يكتشف أن الأمر لا يتعلق هنا  
بوصف حالص، بل يتعلق بلا ريب بالتصور المعياري الذي يتضمن قيمًا مركزية  
مختلفة. وقد أوضح الاستفهام النقدي في نفس الوقت بشكل جلي أن القيم الأخلاقية  
القائمة حتى الآن بالمفهوم التصوري يمكن توليفها مع بعضها البعض. ليس مفهوم  
حرية ولا مفهوم التضامن ولا مفهوم العدالة / المشاركة الاجتماعية ولا حتى  
الجمع الساذج للمعاني - يستطيع من خلال ذاته على وضع مفهوم للمجتمع المعنى.  
لما يستلزم الأمر بالأكثر وشكل ضروري مبدأ التشكيل الذي يتيح تسليماً مشتركاً  
منوطاً لكل المجتمعات المختلفة، كما يسهم بمادة ذات شكل ومحتوى في ربط  
الحرية والمشاركة مع بعضهما البعض.

وهنا تتضح ضرورة تربط مع مبدأ التضامن الذي يتيح - باعتباره مبدأ  
اجتماعياً للبناء لجميع المنظمات والتجمعات - نفسيًا بذاتياً وتربطياً مع بعضياً  
السبب صوب هدف اجتماعي عدلي مشترك بالتساوي.

## 2- مبدأ الإعانة:

مبدأ الإعانة هو مبدأ إتاحة الحرية وكذلك إزاحة الحرية:

يحظر تحديث عن مبدأ الإعانة في الوقت الحاضر بروج كبير. والسبب  
الرئيسي وراء اكتشاف هذا المبدأ بروحه عام أو إعادة اكتشافه في المذاهب  
العلمية والمجتمعية المعاصرة - يكمن في التحول العلم التكنولوجي الذي دار في ركاب

العمل سنود انغليبي<sup>11</sup> ماستريخت<sup>12</sup> في 1-11 1993، حيث نحول فيه عند الإعادة إلى مبدأ قانوني ضمن القانون الأوربي العام، وكذلك في الجدل الدائر حول اللوحة الاجتماعية وقانونيتها وشرعيتها وفرصها بل وحدودها ونواقصها أصبح مبدأ الإعادة قوة توجّه حاسمة، سواء كان ذلك بالنسبة لتفاد المهتمين بتغيير بناء اللوحة الاجتماعية لو بالنسبة للذين يحذرون من تغيير البناء. ولا حاجة للتعجب من كون الجوانب المتباينة للمبدأ فتضح وتتأكد في كل مرة بصورة مختلفة كما أنه حتى بالنسبة لمحاولات التهميش التي تتم من جانب واحد لمبدأ متعدد الجوانب للغاية، فإن الأمر يكون مضاعفاً، وبالمثل ربما ينبغي المرء قليلاً بشأن كيفية تداول الخليفة إذ تنتج آراء مختلفة عن قانونية وإصلاح اللوحة الاجتماعية استناداً إلى نفس المبدأ.

## 1-2 تضمين مبدأ الإعادة:

لقد ورد ذكر مبدأ الإعادة بشكله التقليدي لأول مرة في المنشور الاجتماعي<sup>(1)</sup> لليابا بيوس الحادي عشر سنة 1931 (Quadragesimo anno) الذي تضمن وفقاً لرأي ثورنر شنيدر (نظر لـ - شنيدر L. Schneider 1983، 27-37) ثلاث جمل:

حيث يتعلق الأمر أولاً باختصاص الإعادة أو مع الحرمان؛ ما يمكن للفرد أو الوحدة الأصغر القيام به وفقاً لكفاءة أو صلاحية خاصة، يجب أن يصبح مسموحاً به للفرد أو الوحدة الأصغر. فلهيهم الحق الأساسي والواجب الأساسي ولا سيما الاضطلاع بالمهام التي تتناسب مع كفاءاتهم... وعلاوة على ذلك فإنه ليس من واجب الشخص أو وحدة من الأشخاص تبرير القيام

<sup>11</sup> هو عبارة عن منشور ملون أصدره البابا بيوس العاشر عشر لكل الكنائس في العالم فمبجى في 15 مايو 1931 ليبر عن دعم الحكمة الكاثوليكية لبشر ارتكازاً على مبدأ الاعانة والصفانة للبشر كره من يوم الكساد الكبير، وهو عبارة عن حذرت انهيار كبير للأسواق والتجارة العالمية والور صنات والصناعات الثقيلة، كما هذا الآية من يوم الثلاثاء، الأسوأ (كما يعرف ذلك) في 29 أكتوبر 1929

بالتواجبات. وتتحصع الوحدة الأكبر التي تزيد أن تتولى القيام بالواجب نيابة عن الوحدة الأصغر لفهر الشرعية أكثر

وهذا نضع للجملة الثانية - التي تعنى بالمساعدة بالإعانة - نصب الأعين: عندما يكون الشخص أو الوحدة الأقرب إلى الأشخاص غير قادرين أو ليسوا قادرين عند على القيام بالواجبات القائمة، فيجب ذلك إذن على الوحدة الأكبر التالية. والمعنى هنا ليس الدولة بشكل مباشر، يجب على تلك الوحدة تقديم يد العون على مساعدة الذات والإمداد بالمساعدة بغرض للوصول إلى الاستقلالية بأقصى شكل ممكن.

وعندما تنجح تلك المساعدة على مساعدة الذات - وبهذا نكون قد وصلنا للجملة الثالثة - فيجب على الوحدة الأعلى أن تتسحب ثانية. هنا يكون الحديث عن تقييد حجم الإعانة، حتى لا يصبح هدف الوصول إلى الاستقلالية يساق بشكل لا محقول.

وبخبرة إلى سياق التاريخ المعاصر الذي صدر فيه المنشور اليابوي، ولا سيما في رحاب بل وتدحض الأيديولوجيات الجماعية للثلاثينات القرن العشرين في الوقت نفسه وخاصة أيديولوجيات القومية والفاشية - يتضح مغزى الأمر: إن الأمر يتعلق بالاعتراف بالفرد وكرامته، وحقوقه وواجباته، وحرية وما يرتبط بها من مسئولية. لأنه يستلزم أن يسمى أيضاً مبدأ إناحة الحرية. لكن الوجه الآخر للعملية، الحق للمعنى مخلوق الحرية الذاتية في كل مرة يدعو إلى إسماع التفكير كذلك، ولا سيما الالتزام الأخلاقي باستخدام هذه الحرية للمشاركة في تشكيل الأمور.

## 2-2 سوء الفهم الحالي المقلد من شأن مبدأ الإعانة:

نشأ سوء الفهم لمبدأ الإعانة لمشار إليه والمفترق بالجدل الحالي والممنند، عن الفهم نحدي الجانب لهذا ثمبدأ ذي الجوانب ثلاث.

1 يكون فهم عنا الإعاقة مرتباً لبر اللان، وبعيداً حسناً يتم التأكد فقط على الحملة الأولى المنعقدة بالحقوق الفردية والواجبات وعلى اختصاصات الأفراد والوحدات التصغرى، أى عندما تكون صورة الإنسان كاملة خلف معنى مبدأ الإعانة باعتبارها شيئاً مرتباً واضحاً. وعلاوة على ذلك يتم إغفال أهمية مبدأ الانتماعى للإنسانية الذى لا يضع البعد الفردى وفقاً للتصوره المنسجبة للإنسان فى المرتبة الثانية بآية حال من الأحوال، بل يكون مساوياً لها.

2 وهناك سوء فهم جماعى تضماني مميز لمبدأ الإعانة، حيث يتم تفسير الحملة الأولى لمبدأ الإعانة باعتبارها خطراً لبيرو اللان، مما يدفع الفرد للقيام بدور متمصل المنفرد. لذا فإن الجملة الثانية، أو فكرة التمدد بتعماتة والذعم والشحن فى مساعدة تضاعفة تضيف كل مصادر ذاتية للمشاركة.

3- وفصلاً عن ذلك هناك فى بعض الأماكن سوء فهم مرتب رسمياً لمبدأ الإعانة، حين تُبنى فعلانية الجملة الثلاث لمبدأ الإعانة فى تنابع تاريخى. وبمثل هذا التأويل على أن النشاط الانفصائيين عليهم أن يتأدروا ببدل الحيد مرة واحدة مستقلاً، وفى حالة تعرضهم للإعانة، لعل المجتمع أو الدولة بحد ملهيم بشكل تكمىلى (م. شراب 1999M.Schramm . 19 ص).

4- والسبب الرابع لسوء فهم مبدأ الإعانة بشكل اقتصادى وموجه بحسب الفعلية يظهر عندما يرى الإنسان أنه يمكن تخصيص أسباب هذا الاعتبار تحت شعار ( الفعلية ) ( م. شراب 1999 . 14 ، ردًا على دولكن Cl. Dölken ) .

3- حول العلاقة بين المجتمع المدني ومبدأ الإعانة:

فكرة المجتمع المدني ومبدأ الإعانة كل منهما تكمل الأخرى وتعزدها.

من يتأمل فى فحوى مبدأ الإعانة فسوف يتبين له أن هذا المبدأ لا يعنى تكسيم العمل والتكاليف به من أعلى إلى أسفل، بل يعنى توجيه النظر فى إتخاذ



المعاصر ثماناً: إذ تعد نقطة التوجه هي الفرد والوحدة الأصغرى. وهو ما يمدح كذلك بالأسبقية الثميرة أخلاقياً انطلاقاً من تطبيق كرامة الإنسان وحرية. إن هذه الصلة المميزة لمبدأ الإعانة تجعل من شمول مد خط صلة من هنا مرتبطاً بمفهوم المجتمع المدني.

وحيثما يتعلق مبدأ الإعانة في جوهره بحق ووجوب تحقيق الحرية وبضمانتها وحمايتها، وحيثما يعنى مفهوم المجتمع المدني حق كل فرد في تشكيل حرية ذاتية منبعا في ذلك شروط المجتمع المعنى، ويعنى كذلك الالتزام بإتراك المساواة للحرية والإسهام في الحياة الاجتماعية. إذن سيكون من الواضح أن العلاقة بين فكرة المجتمع المدني وبين مبدأ الإعانة يجب أن تكون بالضرورة علاقة تكامل وتدعيم متبادل.

### 3-1 المجتمع المدني باعتباره تجسيداً لمبدأ الإعانة:

تسهد فكرة المجتمع المدني بشكل حاسم في تحقيق مبدأ الإعانة كما تتضمن كذلك مراد أخرى، وبطريقة خاصة بعدة جماعياً اجتماعياً.

يعنى مفهوم المجتمع المدني مبدأ الإعانة بمثابة مبدأ لإتاحة الحرية، ولا سيما بالنظر إلى مطلب الحرية المساوية للجميع من حيث المبدأ. كما يطالب من هنا بنبذ الجهود العملية التبادلية والمستفزة لخلق الشروط الممكنة التي يمكن للحرية أن تتحقق من خلالها في النطاق الاجتماعي بوصفها مشاركة في كل الأحداث المتعلقة بها، ولا يعد هذا سوى مطالبة بالعدالة الاجتماعية. كما نقلت عن فكرة المجتمع المدني فكرة العدالة الاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الحرية إلى مبدأ الإعانة.

حيثما يتوزع الحديث حول الحق والواجب، وحول إدراك المسؤولية الممنوحة هنا إلى جنب مع الحرية من أجل المشاركة في العمليات الاجتماعية، ثماناً ثماناً



وإذا واصلنا الحديث عما ورد في الخطاب الاجتماعي بشأن حقوق المشاركة السياسية من "تأجيل" إمكانات التشغيل والعمل، التي تضمن حياة كريمة، موارده بعثية الشعب ومشاركة فعالة لحياة الأغلبية ومعززة فعالة للمصنعة، تعاسة (رقم 113)، فإنه يبدو جلي الوضوح هنا أن كلا الحصريين المشار إليهما سابقاً، ولا سيما التشارك والمشاركة باستبازهما جزأين من الأجزاء البنائية المساعدة للأنظمة المدنية للعدالة الاجتماعية؛ وذلك من منظور مسيحي أخلاقي. وفي هذا الاتجاه أحدنا يشير هنا بمذكرة إحدى مصوغات الخبراء التي كلفنا اللجنة استناداً لتقارير المحترفين والاجتماعية لمنتدى الأمانة التي اعتمدت على إثر الخطبة العامة للكنيسة بالمشكلات، لتعصيبة المستمرة. كما عرضت توصيات تتمتع للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان: "المزيد من عدالة المشاركة"، إذ تصوغ في هذا الشأن الأهداف المتبعة على النحو التالي: يتعلق الأمر بمنح الجميع فرص المشاركة - كل حسب قدراته وإمكاناته - وفتح فائق الحياة، ليسمى بدلاً من الاكتفاء بتكاليف المادى فقط للأفراد الذين لا يتعمقون بمنزلة هغنية (الاستاذة الأمل). لجنة الشؤون المجتمعية والاجتماعية 1998، أطر لهذا الإنشاء (الأمان 2003 - 314).

وحيثما يمكن القول بنجاح بل فكرة المجتمع المدني تقوم بحلولة مبدأ الاعانة من خلال التحدث في هذا السياق الاجتماعي الخاص أمام التفسير الموضح لنا أيضاً. لإعائه: "إدائه" في مقابل تفسير فردي ليبرالي، ننصح الصحفي نشر مفاده أن تمتد الاجتماعي المشترك يصنع بغوة باعتباره عنصراً معيارياً، ومن أجل هذا - بل انطلاقاً من معنى مبدأ الاعانة باعتباره مبدأ لائحة الحرية - منه يحدد خط الوصول بانتهاء قيمة العدالة الاجتماعية، ويظل سوء الفهم لتساومي الصناعي تمداً الاعانة مستعداً، لأن مفهوم المجتمع المدني يمش على تأكيد الفرد والتزامه ذاته في ذلك شأن الوحدات الصغرى.

### 3-2 مبدأ الإعانة باعتباره تحديداً وتشكيلاً للتأسيس المعيارى لمفهوم المجتمع المدني:

ل مبدأ الإعانة يعد المبدأ الأول الذي يحدد ويتكامل كيفية تحقيق المجتمع المدني في المفهوم القياسي : فمن خلال مبدأ البناء هذا تعكف منظمات المجتمع المدني واحدة تلو الأخرى في مجال حريتها على هدف اجتماعي شامل لتنظيم الصالح العام كلاسيكياً واجتماعياً وأخلاقياً، وينير هذا الكلام عن الصالح العام من حيث المحتوى إلى الأنسابة : \* طبقاً للتعريف الشهير لأرسطو فقد نشأ المجتمع السياسي حقاً وازد برادة الحياة، ولا إنه يتواجد من أجل حياة إنسانية كريمة (سبليت J. Splett 1990 ، 403). ومن كلمات رئيس الجمهورية الانتخابية (هورست كوله): "لنا نبحر جميعاً على متن قارب واحد بسطوح كل واحد من ينحدر، مسئولية خير البلاد على سبيل المثال المرضى، المعلمة، مدرس الشباب في النادي، الصحفية، رجل الأعمال، ويشير الصالح العام في هذا إلى ما به تمييزه مع مبدأ الإعانة وفيه الحرية المفصولة والعثة الاجتماعية انطلاقاً من المسؤولية المحددة والذماسة. وهكذا يفرض مبدأ الإعانة سلبية تحقيق المجتمع المدني من هيكل الرومائية الاجتماعية لتلكه لتعريف الوحدات الصغيرة التي لا يتماهى العنصر فيما يتخفى القيدية الاجتماعية. كما يرتبط ظهور تركيب اجتماعي بوجود مجتمع مدني نشأ في ظل مبدأ الإعانة، وهو الأمر الذي يمكن معه ان تتوافق فيه قد تبدو متعارضة من الوجهة الأولى مع بعضها البعض: حيث يؤدي مبدأ الإعانة بوصفه مبدأ لتركيب المجتمع المدني - إلى إنتاج نصان من مجتمع مدني ارتكازاً على قاعدة المساعدة المحددة للمجتمع المدني وليس على قاعدة الرعاية الاحتياطية الحكومية سفروها .

لقد سافر رئيس الجمهورية الانتخابية هورست كوله (Horst Köhler) من أول خطاب له مثلاً واقفاً على ذلك: فقد أشار إلى فكرة "إرسائية مدينة برلين" وقد أسست قبل خمس سنوات بالتعاون مع غيره من وشركات خاصة مركز برامج

تتطلب الذي أصبح بمثابة ملجأ مخصص للمنزدين والمساجير، وفي نفس الوقت  
يبين مساهمة للثبات ومدى اجتماعي. فإن اتخذ هذا المواطنين دون انقضاء مساعدة  
الدولة حتى يمدوا يد العون للمواطنين اخرين في الأزمات بحزم وحمية، لقد كانوا  
متحمسين، ومبدعين ومسعين لمواجهة الأخطار، وهناك العديد من هذه الأمثلة في  
العالم:

ويمكن استنباط واجبات مختلفة للمجتمع المدني من هذا التسلسل الاعلى لخبر  
المجتمع:

1- طه وظيفة تديبية ، حيث يكون قريباً من عالم حياة البشر من خلال  
منظماته الصغيرة ، كما انه يدرك مشكلاتهم وغير تهم العناية بالظلم الاجتماعي .

2- وله وظيفة تنبؤية، يكشف قبه عن المشكلات ويجعلها ظاهرة وعلمية.

3- وانه وظيفة حل المشكلات، على الأقل جزئياً بطريقة علمية على مستوى  
المنظمات الصغيرة بعيداً عن الدولة.

4- نظراً وظيفة التحكم بالنسبة للمجتمع المدني واضحة بذاتها لحل  
المشكلات التي يجب إحالتها إلى الدولة. وهكذا يمنع المجتمع المدني في هذا  
التسلسل مرة أخرى مبدأ الإعانة كبائداً.

4- تصور الدولة الاجتماعية ذات المجتمع المدني الإجمالي:

يصوغ مفهوم الدلائل للمبادرة من مبدأ الاعانة وفكرة المجتمع المدني الأساس  
'الاجتماعي للدولة الاجتماعية، حيث يأسس كل من مبدأ الإعانة والمجتمع المدني  
الدولة الاجتماعية ويحددونها.

#### 4 1 الدولة الاجتماعية ذات المجتمع المدني الإغنى باعتبارها إتاحة لتشكيل مساحات تحررية:

يشير مفهوم انتكاس المبدأ بين مبدأ الاعانة وتصور المجتمع المدني الى تعبير منظورى واضح بالنسبة لاصلاح لدولة الاجتماعية: وبعبارة اخرى، من يمكن ان يؤمن ما يمكن وشكل شامل كل مخاطر الحياة المتحصنة: بفتح السؤال حول ما يمكن ان يفتح حرية الأفراد والوحدات الفردية الاصح؟ وتعنى الإتاحة بتدعيم بذ شعور، وفتح مساحات للتحرير لعمق الفرد كي يتكهن من التعامل وفقا لمراته وقبته وأهدافه بشكل مناسب - وتتضح هنا رؤية منظمة للمجتمع المدني على خلاف سوء الفهم التاريخي لمدى الإعانة. ونصيغة أخرى قل هذا يعنى ان توحيد الأثير تتحقق من خلال شروط اجتماعية وانسجة مركبة متعددة وأبدينا وظرفية معينة لا يمكن الاستغناء عنها ولكنها لا تتحقق من خلال الأفراد نفعاً لمنطقتهم معمول بها (أو لهما لم تعد كذلك اليوم) وبهذا يسكن الفرد من في الوحدات الأصغر المتكامل في حرية.

على هذا الأساس يمكن التوصل الى فهم آخر لدولة الاجتماعية من شأنه إزالة التباينات الموضوعية بين كلا الفهمين الأساسيين، ولا سيما الحرية والتعددية الاجتماعية، وبين مبدأ الإعانة ومبدأ التضامن. ان دولة الاجتماعية لم تعد هي وحدها فحسب، بل وإنما ليست مخصصة في المقام الأول. في أن تصبح عنونة بذلك الدور الخاص بالسوق، حينما يعقل تسوق في القرون بالاور الاجتماعي المدوار به بسبب عزله، لا يمكن للوضع النظامي لدولة الاجتماعية الاعنانية ان يحل طويلا في مرتبة ثانية للسوق، ويخصص بعدم توفيق السوق التي لا تناسب دائما. مع سطات تسوق بسبب شير الظروف. بل ان دولة الاجتماعية يجب ان سبق هذا السوق. فلا ينحصر واجب الدولة فقط في تخفيف حدة الأزمات الناتجة، ان ثقافة التضامن تطرأ أمراً ميمناً بشكل طبيعي بوصفها عنصر عنصر المصنع المدني كذلك، ولكن بوصفها مجرد شرط من شروط لدولة الاجتماعية

من شأنها أن تكون قاصرة في استخداماتها لهذا الغرض ولا تعطي سوى جانب واحد فقط من حواشٍ متدا الإعتناء. كما يعد الواجب الشامل للدولة الاجتماعية هو، هنالك، حينما يكون جنمًا توفير السلع الأساسية للجمهور وتنظيم استخدامهما؛ تلك التي يحتاجها حقًا كل فرد، كما أنها هي التي رحابها الفرد لنفسه ولكن لا يمكنه أن يتحيا بنفسه أو يكتسبها أو يتفتح بها، إلا أنها حكيمه، من أجل إتاحة محالات تحررية عموماً وتشكيليًا (أ.ج. فيند فوير 2000A. G. Wildfeuer، 334).

وفي هذا المقام عينا أن نواجه اختصارا للمبدأ مرزاً أخرى؛ فقد وصف الفيلسوف (فولفجانج كيرستنج<sup>11</sup> Wolfgang Kersting) في نصوره دولة الصالح العام - وهذا لمصطلحاته سألها الامتداد الذي يرمز شروط السوق. إلا أنه يرى أن من واجب الدولة الاجتماعية اعداد الأفراد للمشاركة في السوق بحلهم موهلين لسوق؛ حيث يكون الهدف طبقاً لرأي كيرستنج "تأمين الاستعدادية" إذ تحقق الدولة الاجتماعية ممن أصبحوا غير مستقلين أفراداً عسائرين في وضع الاستعداد، أي أن الدولة تصعبهم على استعداد للمشاركة في السوق (فولفجانج كيرستنج 2000، 247). ويتصاع بخلاء أن هذا التركيز على فكرة الأفراد على المشاركة في السوق من منظور صورة الفرد المسيحية بشكل اختصاراً مجدداً.

وبمثل هذا المنحى المصور للدولة الاجتماعية الإعتناء المستند بشكل لنزوتولوجي أكثر ويعتله في صورة الإنسان، التي ترمخ أهمية شتيد الانحفاعي عن حلال مبدأ الإعتناء في المقام الأول؛ ولا ينطلق الأمر بتقارة السوفية بحسب، بل يتعلق بقدرة الحرية تأسر. من واجب الدولة من هذه الناحية هو خلق المفومات والأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ شبيبية والسببية التي تتحد من خلالها ظروف العمل. ويتم من خلالها كسب الذخول وتحدث الوضع الاجتماعي وحلاوه بهدف تشكيل الفرد والجماعة على حد سواء من إتياع الحاجات الأساسية.

<sup>11</sup> فولفجانج كيرستنج، محو أساساً لطلعه حسة كرساتل الزوايا، حية من (ولد عام 1946)، أستاذ محاضر في الفلسفة الزمانية في كلية العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعة كولون، ألمانيا.

(basic needs) التي لدى كل إنسان باعتباره إنساناً والتي يعبر عنها إساعيا شرطاً أساسياً يعكس الفرد من اكتساب مجالات حريته بشكل عام وتشكيلها . (أ.ج. هوك فوير 2000 A. G. Wildfeuer، 304). إن حرية البشر هذه والتي يجب إباحتها لها صفة دون شك بالحرية الاقتصادية والمؤسسية - وقد عرّف جوزيف كاردينال هوفنر (Josef Kardinal Höffner) عن الأمر بشكل مبني في محاضراته الاقتصادية بعنوان "النظام الاقتصادي والأخلاق الاقتصادية. مبادئ التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية" *Wirtschaftsordnung und Wirtschaftsethik. Richtlinien der katholischen Soziallehre* في اجتماع لخيريف للأمانة الألمانية عام 1985 بعناه إن "التوزيع يضمن أن حرية البشر وكرامتهم لنما وجدت مرتبطة بالنظام الاقتصادي" (ج. هوفنر 1985، 5) غير أن حرية الإنسان ليست مطلقة لذلك، بل إن حرية المؤسسة تعبر شكلاً من أشكال التعبير والتحرير المركزي للحرية الإنسانية. والأمر ينطبق عموماً؛ فالتمتع بحقوق الحرية والمشاركة عموماً وكذلك إمكانية تشكيل مجالات الحرية التي تتاح في دولة دستورية ديموقراطية (أ.ج. فلدفوير 2000، 304) مع إمكانية تحقيق المجتمع انساني كذلك. وإذا كان الحديث هنا وفق التحليل المناسب لعدا الأمانة تناول "الأطر" و "إتاحة الحرية"، فتأتي أهمية التمييز اصطلاحياً، وهو الأمر الذي يحظى بأهمية كبرى في الجدل الدائر حول التزام المواطنين:

لا يمتد دور الدولة الاجتماعية الإعتية في كونها دولة منعمشة ومنشطة، لأن توسيع أنشطة الدولة بعد طريقاً ماخذ غير أن الأمر يتعلق هذا أكثر "بالدولة الممكنة" (التكامل لبرلمانى للحزبين الديمقراطي المسيحي والاشتراكي المسيحي CDU/CSU 2002، 691).

ويندرج ضمن تلك الأطر والشروط التي يجب أن توفرها الدولة التأمين الأساسي للحد الأدنى للتعايش الثقافي، لرحاء البشر في كل مراحل الحياة من خلال نظام تأمين اجتماعي مناسب، وبفاء وصيانة البنية الأساسية للمواصلات



والإتصالات، وكذلك نظام صحي إلى جانب توفير نظام اسكان مناسب وأعمال بناء وتشييد، فضلا عن حماية البيئة وتشجيع التعليم والترفيه وكذلك دعم العلم والبحث والثقافة .

ومع كل التأكيد على أن الحرية تعبر أساسا شرعيا لقيام الدولة الاجتماعية، فما زالت هناك وجهة أخرى تستوجب التفكير : فالحرية لا تقدم فرصا وإمكانيات فحسب، بل توجد أيضا ودائما تلك المخاطر التي لا يمكن إزالتها بشكل نهائي. ويصفي إذا الخطر قائما بالألا تسير الحياة على ما يرام؛ وبالألا يعارض الإنسان حريته بشكل سفيد أو حيث لا يستطيع ممرسها بشكل معقول. وحيث إن الإنسان يعرف على الأكل مبدئيا هذا الخطر فهو يشعر بالخوف منه: " فأى الإنسان يرى المستقبل بفضل موهبة اللغة والمنطق التي يتمتع بها ويتوقع في يوسه جوع لئلا يفوق بعضى من أن العذ لا يحمل له ما يكفي مما يستد رصفه. وهو الأمر الذى يناقصر ما ورد بالإنجيل بخصوص " طيور السماء " إذ سرعان ما يصنيه ليوم حقا جوع العذ . " (و. هوفيه 2002 O, Höffe ) وبعضى سعى البشر للأمان فى هذا الاتجاه، فتتبرر بحفاظون اليوم تماما للغد. ومن ناحية أخرى فإن من واجب الدولة الاجتماعية تحقيق الميظقات الأساسية بحيث يتمكن الفرد من اتخاذ الحظطة وإلحاق احتياجه للأمن فى إطار مناخ مناسب.

من شأن التأكيد على أهمية الحرية فى سياق حدل الدولة الاجتماعية أن يظهر ناحية أخرى بوضوح: حيث إن الدولة الاجتماعية قد بلغت حدودها المالية، مما يترتب عليه وجود ضرورة فصوصى لإصلاحها، وهو ما يفرح ضمن المعرفة السياسية العامة والتقليدية الر جانب أولئك المواطنين الذين يظيرون عدم الأكتراث والتبرود بالسياسة. كما نجد هذه الفرعة الواسعة الأانتشار والتماثلة فى طلب العون من الدولة الأب فى كد الأحرار وأمام كل الميظقات واحدا من الأسباب الأساسية لئداء لتتعية الاقتصادية، أى جعل الدولة الاجتماعية دولة رفاهية بلا حدود أو دولة رعاية اجتماعية، وأكيدا لا تفرج عطفلا لحرية والمسؤولية الشخصية للفرد؛

أما لها دعوى تعدد الإجماعية من خلال تأييد محمد واهم على حرية مسلوحة  
 وسحور علينا لم يعبر احد عن أمر الحرية المسلوحة هذا فدولة الإجماعية أو  
 دولة الرفاهية أفضل أو أمين حجة مثلما عبر عنه (فيليم روبكه **Wilhelm  
 Röpke**) في كتابه الأزمات المجتمعية في الوقت الحاضر **Die  
 Gesellschaftskrisis der Gegenwart**. طبعة السادسة لسنة  
 (1979) ( حبب بقولنا: لنا مغا واطلاقا عن للمبغى اعترافنا تقوم بفصاء عنمة  
 السعد ونحمل التفكير عديم كذوفير أنسب الراحة سلا، كما أننا نقوم شهيدنيم بكل  
 صنوف النعيم اللامكية لرفاهية التحصارة، لم نطقر من شأنهم اخيرا بتحويتهم إلى  
 مخلوقات مسانمة نعمانا وحيوانات منزلية تحرك أنباليها. وبمكنتنا بأن نسبة هذا  
 التمثل انموذجي والمريح لحرية ثمانية (ف. روبكه 1979، 267). انه نظام  
 انساني واجتماعي يتلخص نهما اليوم المسنخلص عاتيه للدولة الإجماعية  
 المؤسسة على مجتمع منفي اعاني، وبإشارة روبكه هذه إلى الحرية باعتبارها بعدا  
 اندروبوئوجيا أساسيا، يتضح على الفور أن الدولة الإجماعية في شكلها الثري  
 ومع زعميا الاختصاص اللاسوز بالإعانة (و- هوفيه 2002) - وهذا بعدا حقا  
 عززا اعائيا - تتحدد وترتبط حدودها الأخلاقية؛ ومن ناحية أخرى فإنه يبدو جليا  
 من منظور إتاحة الحرية هذا، أن من يتفصي في كل الإجراءات المقصودة عن منع  
 سوء استخدام دعد للدولة الإجماعية وكذلك عن تحسين اهداف قباله للقلب وعدم  
 الشفقة إياه برونكب "خطأ تصنيفيا مؤثرا"، وبعد انك تمياسة الرفاهية لتوسعية  
 انبه بتحصن فانس عديم الرحمة وتاجر بتبيح بوجهه إذا مر على اناس مسلوبين  
 وميتين عد حفر الطرقي. بينما يمكن اعتبار المعادى بالحد الأقصى للرفاهية  
 بمثابة المعالج الكفاء . (ف. كيرستنج 2000 ب ، 249). فلا ينور الامر في  
 كل جدل الإصلاح وينكل اساسي حول المنطق الاقتصادي فحست ، بل يدور  
 بشكل كبير حول التصنيفات الأخلاقية.

#### 2-4 الدولة الاجتماعية ذات المجتمع المدني باعتبارها شرطاً من شروط إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية:

يجب التفكير بشأن وظيفة الدولة من خلال منظور الدولة الاجتماعية ذات المجتمع المدني الإعلاني في نفس الوقت.

هينث لا يعنى الالتزام بإناحة حرية الشخص وعراعاة حرية الفرد والوحدات المتضمنة الأصغر للمشاركة فى العمليات الاجتماعية، لا يعنى ببساطة أن تتضمن الدولة عن مسئولية عدائه الاجتماعية المتمثلة فى التزامها للرعاية الاجتماعية.

لقد أوردنا أعلاه شرحاً لمفهوم العدالة الاجتماعية على أنها عدالة تشاركية، والأمم هنا لا تتعلق بعدالة مشتقة أو بشكل ثانوى للعدالة، بل بالواجب المحورى لوأحد عن تلك المجتمعات السياسية، التي تأخذ كلاً عن كرامة الإنسان وحقوقه المشاركة على محمل الجد، كما تراعى تلك المنطلقات انتحريية مساوية عموماً والتي تدوبها لا يمكن قيام حياة أدمية كريمة ولا يمكن مطلقاً للإنسان تدوبها أخذ حقوقه فى الحرية والمشاركة أو فعله أن يتمكن من ذلك إلا بصعوبة شديدة. (هـ.م. باومجارتر، و. أ. ج. فينفوير 2001، 37 وما بعدها.) حينما نتمس بعدالة الاجتماعية المساعى العملية الأخلاقية المتواصلة لخلق شروط التمكين، التي يمكن للحرية أن تتحقق من خلالها فى السهل الاجتماعى فى شكل مشاركة بكل الأحداث التي تتعلق بها، وعندها فإن الدولة الاجتماعية تعتبر بمثابة التحول المؤسسى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

ولا اعتقد أن هناك ضرورة للتأكيد على أن كل تنفيذ للموجه لتشكل التحقيقى استوجب للدولة الاجتماعية وفقاً لما قبل سابقاً لا يمكن أن يعنى إدانة الدولة الاجتماعية التي تتخذ من هذا الشكل. لأنه من الطبيعي إذن أن ينشأ هذا من خلال النصور المنتسب للدولة الاجتماعية الإيجابية ما يعنى أن هذه الدولة الاجتماعية باعتبارها أساساً للديموقراطية وتعتبرها الوجه الآخر لمتادو الدولة التيسورية.

بعض اجازاً إنسانياً لا يمكن الاستغناء عنه والذي لا يسأل الأمر، أن يردد ورائه دور شريك تلجؤهم الإنساني الأساسي. وفي كل العناوين، تأتي أدوار حول التنكيل المنصوص والمناخ والمناسب لها، يجب مبدئياً الأخذ في الاعتبار أنه من الضروري حمايتها، حيث إن مبدأ الدولة الاجتماعية لا يعنى سوى كرامة الإنسان التي لا تحس. وبتوضيح من تلك الأفكار التي عرضتها لها عملياً أن الدولة الاجتماعية المصورة ليست هدفاً ذاتياً ومستقلاً للدولة، كما يرى كثير من، بل إنها هدف مرتبط غير منفصل ويقترب جنباً إلى جنب مع أهداف الدولة القانونية والدولة الدستورية والديمقراطية والحرية. ومن هذا المنظور نستبعد كذلك بصورات الدولة الاجتماعية التي ترى الدولة بمثابة محطة للإسهامات الأولية لتخفيف الأزمات في شكل من أشكال الوظيفة الإعانية، وفي المقابل لا تقوم من إتاحة التنظيمية الأصلية الاجتماعية على أنها مؤسسة يمكن تخصيصها من خلال مبدأ الرقابة للجميع، بل أنها تقوم على أنها تعبير قائم ثقافة التضامن. انظر، م. شبيكر. M. Spleker 1993، وكذلك، يو. نوبله - هيند فوير - U. Nothelle. Wildfeuer 1999، (250-262) بما بعد هذا بالأكثر فيما ذا بعد اجتماعي مدني نصممي للدولة الاجتماعية، مما يتيح ثقافة الحرية وللعانة الاجتماعية والمسئولية المحددة للتضامن الحكومي المجتمعي الجماعي.

#### خاتمة : تصور الدولة الاجتماعية ذات المجتمع المدني الإعاني:

لعله يمكن لهذا تفهم المتطور للمجتمع المدني ومبدأ الإعانة أن يوضح ما تعنيه هذه المفاهيم في ارتباطها ببعضها البعض. ولعله يمكن أن يتضح في نفس الوقت أن مشروعنا ذا أساس اجتماعي أخلاقي لدولة اجتماعية ذات مجتمع مدني تعاوني يمكن تطويره ارتكازاً على تلك الأسس التي تقوم فتوحيها وعملها على إتاحة الحرية وخلق مجالات لها أي العدالة الاجتماعية. ويمثل ذلك محاولة يمكن الاستفادة منها في التعميم الأول بالنسبة نوعي جديد مرتكز على تصور ملائم للدولة

الإحصائية إذ إن سعرات المعاشات العامة السائدة في كل مكان وقعبة ومنوعه.  
بالنسبة لخبير مظاهر عجز لدولة الاجتماعية في الوقت الحاضر. وارتكازا على  
تلك الأسس. لا يعتبر هذا معناه نفاذ لتلك الضواهر، إنما يعتبر معناه حقاً إعداد  
بناء لدولة الاجتماعية لتتأسس سياسة تطوير لدولة نامية<sup>2</sup> وفقاً لمصطلحات مجمع  
الأسكفة، الأسس.

Albers, I. (1994) „Kunst der Freiheit“ Kommunitaristische Auflehnung bei Tocqueville in: C. Zahlmann (Hrsg.), Kommunitarismus in der Diskussion. Eine streitbare Einführung, Berlin, 35-41.

Baumgarten, H. M. u. Wildfeuer, A. G. (2001): Freiheit und soziale Gerechtigkeit: Die Verantwortung des Staates für Bildung und Erziehung, in: S. S. F. Kultus (Hrsg.), Nachdenken über Schule. Dresden, 33-57

Die deutschen Bischöfe (2003): Das Soziale neu denken. Für eine langfristig angelegte Reformpolitik, Bonn.

Die deutschen Bischöfe, Kommission für gesellschaftliche und soziale Fragen (\* 996): Mehr Beteiligungsgerechtigkeit, Beschäftigung erweitern, Arbeitslose integrieren, Zukunft sichern. Neun Gebote für die Wirtschafts- und Sozialpolitik. Memorandum einer Expertengruppe berufen durch die Kommission VI für gesellschaftliche und soziale Fragen der Deutschen Bischofskonferenz, Bonn.

Evangelische Kirche in Deutschland (1991). Gemeinwohl und Eigennutz. Wirtschaftliches Handeln in Verantwortung für die Zukunft. Eine Dankschrift der Evangelischen Kirche in Deutschland, Gütersloh.

Evangelische Kirche in Deutschland und Deutsche Bischofskonferenz (1997): Für eine Zukunft in Solidarität und Gerechtigkeit. Wort des Rates der Evangelischen Kirche in Deutschland und der Deutschen Bischofskonferenz zur wirtschaftlichen und sozialen Lage in Deutschland, Hannover/Bonn.

Fraktion der CDU/CSU (2002): Sondervotum von Mitgliedern der Enquete-Kommission „Zukunft des Bürgerschaftlichen Engagements“ aus der Fraktion der CDU/CSU, in: Enquete-Kommission „Zukunft des Bürgerschaftlichen Engagements“ Deutscher Bundestag (Hrsg.), Bericht Bürgerschaftliches Engagement: Auf dem Weg in eine zukunftsfähige Bürgergesellschaft, Opladen 683-727

Hölle O. (2002) Zwischen Risiko und Sicherheit, in Frankfurter Allgemeine Zeitung Nr. 184 10.9.2002, 11.

Höfner J. (1985): Wirtschaftsordnung und Wirtschaftsethik. Richtlinien der katholischen Soziallehre. Eröffnungsreferat des Vorsitzenden der Deutschen Bischofskonferenzen bei der Herbstversammlung der Deutschen Bischofskonferenz in Fulda, o.O. (Bonn).

Kersting, W. (Hrsg.) (2000a): Politische Philosophie des Sozialstaats, Weilerswist.

Kersting, W. (Hrsg.) (2000b): Politische Solidarität statt Verteilungsgerechtigkeit. Eine Kritik egalitärer Sozialstaatsbegründung, in W. Kersting (Hrsg.), Politische Philosophie des Sozialstaats, Weilerswist, 202-256

Losinger, A. (1999): Das Subsidiaritätsprinzip und sein Einfluss auf das Menschen- und Gesellschaftsbild der katholischen Soziallehre, in W. ... Mückl (Hrsg.), Subsidiarität. Gestaltungsprinzip für eine faire, heilige Ordnung im Staat, Wirtschaft und Gesellschaft, Paderborn, 35-47

Nationale Konkurrenz der Katholischen Bischöfe der Vereinigten Staaten von Amerika (1988): Wirtschaftliche Gerechtigkeit für alle. Die Katholische Soziallehre und die amerikanische Wirtschaft, o.O. (Bonn)

Nothelle-Wildfeuer, U. (1999): Soziale Gerechtigkeit und Zivilgesellschaft, Paderborn.

Putnam, R. D. (Hrsg.) (2001): Gesellschaft und Gemeinsinn. Sozialkapital im internationalen Vergleich, Gütersloh.

Roos, L. (1997): Die Zukunft des Sozialstaats in sozialethischer Perspektive, in: H. Pompey u. L. Roos (Hrsg.), Caritas zwischen Menschlichkeit und Wirtschaftlichkeit, Würzburg, 73-97

Ropke, W. (1979): Die Gesellschaftskrisis der Gegenwart, Bern-Stuttgart.

Schäuble, W. (1996): Bürgerlugenden und Gemeinsinn in der liberalen Gesellschaft, in: E. Teufel (Hrsg.), Was hält die moderne Gesellschaft zusammen, Frankfurt, 63-77

Schneider, L. (1983): Subsidiäre Gesellschaft. Implikative und analoge Aspekte eines Sozialprinzips, Paderborn.

Schramm, M. (1999): Subsidiarität der Moral. institutionenethische Überlegungen zum Subsidiaritätsprinzip der Katholischen Soziallehre, in: W. J. Muckl (Hrsg.) Subsidiarität. Gestaltungsprinzip für eine gerechtere Ordnung in Staat, Wirtschaft und Gesellschaft, Paderborn, 9-34



Simonis, H. (1997): Kein Blatt vom Mund. Für eine aktive Bürgergesellschaft, Hamburg.

Spieker, M. (1993): Menschenbild und Sozialstaat, in: A. Rauscher (Hrsg.), Christliches Menschenbild und soziale Orientierung (=Monchengladbacher Gespräche 13), Köln, 95-120

Splett, J. (1990) Der mündiger Wähler. Christlich-philosophische Erwägungen, in: Stimmen der Zeit 208, 102-112.

Taylor, C. (1990): Liberale Politik und Öffentlichkeit, in: K. Michałski (Hrsg.), Die liberale Gesellschaft: Castelgandolfo-Gespräche 1992, Stuttgart 21-67  
Tocqueville, A. D. (1985): Über die Demokratie in Amerika, Stuttgart.

Wildfeuer, A. G. (2000): Um der Freiheit willen: Zur legitimations-theoretischen Rekonstruktion eines originären Erziehungs- und Bildungsauftrages des freiheitlich-demokratischen Verfassungsstaates, in U. Nothelfer-Wildfeuer u. N. Glatzel (Hrsg.), Christliche Sozialpolitik im Dialog. Zur Zukunftsfähigkeit von Wirtschaft, Politik und Gesellschaft, Grätschall, 297-318



## كيف يسفر الصدام بين المجتمع المدني والتعددية في أوروبا عن ثورة شعبية حقيقية؟

رينيه كوبرومس

### 1- مقلد :

أحياناً ما ينادى بالرأى القائل بأن ركوب الإصلاح في المجتمع الألماني قد يرتبط دون ريب بعدم كفاءة سياسة جويل ثمانية وستين (68)، ولكنني أرى بعين المتفرج من الخارج أن الأمر يجب عليه أن يتقصى ويبحث عن الأسباب التي استقرت عميقاً في محيط التقلب على ماضٍ وفي ظل الذكريات الأليمة والمجعة للحروب.

أو لم نفد المعجزة الاقتصادية والرفاهية الألمانية عالية المستوى عتقاً في سبيل الحياة العادية؟ وفي سبيل خلق هوية جديدة جديدة تحضن لمتيا ما بعد الحرب - روحياً وبراياً؟

إن هذه العوامل التاريخية - أو لعنا فرعم هذا - تقتضي أن يصاحب عملية الإصلاح وهذه نماذج للتجاذب هذه اضطرابات وعولق شديدة. ولعل المرء يحدس عليه أن يضع في الحسبان ما يصدر عن مناهج الإصلاح الألماني من أسن وحسوير أكثر من كل أمر آخر، ولا يعتبره عضكاً بل على عكس كل الآراء التي يمكن أن يغالبها المرء لدى "المحدثين" في بلد مثل بريطانيا (الاقتصادي **the Economist**)، إذ إن ألمانيا تمثل الأخير د الطراز القديم بل إنها علاق رحمي. وإن اختر هذا من ناحية صادف، إلا أنه يعنى فيما وراءه كسا بقل تاريخاً مأداوياً سنته الحرب والذكريات الأليمة لجمهورية ألمانيا الشرقية. ألم يكن هناك أيضاً خوف حقيقي ولا شعوري من قيام حركة ثورية حقيقية في ألمانيا؟

أورد في البداية أن أشير إلى أنني لم أسمع بهذا المصطلح من قبل.  
فصحة، ويرجع ذلك إلى سبب:

أولهما، أن مصطلح رأسي هولندا التي لا نهم بالأوجه السياسية والاقتصادية  
الاجتماعية والفكرية فحسب، بل إنها تهتم أيضا بالأوجه السياسية - الفلسفية، إذ  
كان هناك اهتمام وسطي بين التقاليد القوية والألمانية من ناحية وبين العالم  
الأنجلوساكسوني من ناحية أخرى؛ ففما كنت لتعلمية مزيج من الثقافة الألمانية  
والأخرى، وأنراحمسية البريطانية. إنما نغف في مكان ما بين هيجل وهوم.

لما السبب الثاني فهو أنني كنت أعمل لدى **Think tank** ، وهو حزب  
سياسي بشع مؤسسة فيردي بيكمان متقما يطلق على المكتب العلمي للحزب  
الهولندي لاشفق لحزب **SPD** الذي يطلق عليه **PVDA**. إن منشأة كهذه تعد  
بمثابة وسيله تربط بين السياسة والجامعات وتوسط لمسافة الفاصلة بين السياسة  
والعلم، إذ يوجد منذ القام بثرة وشوقي طبيعي ما بين العالم الأكاديمي وبظهور  
السياسي. من العلم يواجه ويمتد فكر الحياة اليومية، ويكشف التناقضات، ويبحث  
فيها، ويقدر على اختراق لعبة سطرة الإستراتيجيات والسياسيين.

ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملي والنظريات تتكرر دائما مصطلحا يبدو  
أنه لا مكان فيه لأشهر من تحد ودم، ناهيك عن الناخبين. لذا يمكن القول بأن  
قصة مؤسسة فيردي بيكمان هي أيضا قصة البغض والشجب بين المفكرين  
والسياسيين، وبين العجز والسلطة، حيث تضطهد الفكر السياسية الأصيلة والعميقة  
مع كمنطق الحملات الدعائية والوسائل الإعلامية للحزب السياسية الحديثة.

لا أريد أن أشعر نفسي كثيرا بالقسوة السياسية، بل بالأجتماع والسياسة،  
بأنمو لجهة من المجتمع المدني والعدالة في نطاق الواقع الاجتماعي.

## 2- الشعبية وأزمة التمثيل:

حين تقوم حركة شعبية في أي مكان مثل ثورة الفورتوين في هولندا، فإنها تهدد بالتفويض، وعندئذ تسود درجة الإنذار الأولى، إن الشعبية تعد بالنسبة للجميع إشارة تخطر تنذر أن هناك خطراً ما في التمثيل الشعبي، وذلك يعني أن الناس غير معنيين حيناً من حين لتؤسسات السياسية أو هناك تغيرات اجتماعية ما تحدث توتر مولفهم، وأنهم في ذات الوقت لا يمكنهم التأثير فيها، إذ إنها مملاة عليهم بقدر من الإيجار من قبل السياسة (في أوقات هدد بسبب الاضطراب والأخطار والبأس الأيديولوجي وارتباك الصفوة).

وبسبب أزمة التمثيل التي تكمن فيما وراء هذا، يجب أن تؤخذ الشعبية بشكل أكثر حذرة، خاصة لأن الظاهرة ذات شقين وكأنا أمام رؤية الدكتور جيكس والسيد هاين.

إن الشعبية يمكن أن تتخذ شكلاً شريراً (وعندئذ نذكرنا على الفور بحركات اليمن المنطرف أو النازيين الجدد)، أو عليها تتمثل في شكل صبي مرح حين تكون نموذجاً ديموقراطياً صحيحاً أو قد تكون نفوس تخطف التي يثق على أعقاب الصفوة المخائفة، وعلى كل حال فإن عدم الإرتياح الشعبي لا يزول سريعاً. إن المزج بين ديموقراطية الإعلام ومساواة وأعرضها المعرضة وتسايفها إلى الأحداث المتغيرة، إلى جانب وجود مجموعة مترتبة ومتبدية من الناخبين بعد بمثابة القوية الخصبة للثوران الشعبي من كل صنف (علماً بأن وسائل الإعلام في هولندا إذا ما قورنت بالصحف الألمانية المصورة أو الصحف النمساوية المنكبة فإنها لا تزال متحضرة نسبياً).

يتعلق الأمر هنا بالاتجاهات البنائية. حيث إن الرباط العرشي الممتد بين الناخبين والتأخرات هو الذي يسفر في محبة تقويض الدعامات - الأمر الذي يعبر عن سقوط ما يعرف بالدعامات التي صيغت منذ تلك السنوات العتقة ذات

الزمن العالم، التي عرفت في المجتمع الهولندي من الأسماء ونحضر الأيديولوجيات وفضل الأولاهم! لقد نتج مريح عدم التوافق الذي عن التطلعات، الابنية: التهمكية السياسية المتديدة وفقاً للمفاهيم الهولندية. (في هذا، وهي عدم التوافق بالتمسك الشعبية والسوابين)، ثم العقاوعة حين زهد الثقافات والهجرة وكذلك العنكب من فصور أداء شؤون الدولة بدءاً من استقوى الصعبة وحتى محاربة للحرية.

يمكن خلف هذه السياسة الشعبية لفض الوهم خنيفة اجتماعية مروعة، إذا كنا نرغب في صياغة الأمر صياغة أدبية، إنني أعتق بذلك أنه يوحد في مضمونها اتجاهات متوازية مختلفة، تجلب معها عواقب وخيمة فلسفة لجماعة محددة، وهي جماعة ضحلة التعليم والثقافة. ومن أتعجب أنه لم ينفبه أحد في هولندا، ولا حتى مرة واحدة في حزبي ذاته، لم ينفبه بوجه خاص في هذه الصناعة. إلا أن الاختيار الغلامشي انتهى قام به مارك الكرنوسي كد لسفر عن أن ضحلي التعليم قد دم نهمشيم افصاديًا في العود المناصية، ومن الوجبة الاحتماعية الثقافية كذلك نفس بيوم كم هائل من انضحر والاشياء. حيث أصبحت صورة الثاني والعالم لديهم تنعم بالصيق والضائلة. إن هذا الهم لضحلي للتعليم له أسباب، كثيرة عنها: نأخر العمل الصناعي وزيادة المتطلبات التي يمثيها المجتمع الحديث على أعضائه - ولأسباب رأس المال الثقافي والاحتماعي التي يسوقها المجتمع وبنية النرويجيا الاشتراكية الحاصفة بالتمسوة (يكون بدلاً من ذلك الهدم الدائم لدولة الدعم والرعاية)، وتعدد الثقافات للبيئات الاسية وكذلك تأثير التجارة.

وتحدث هنا المسألة التي أعطتها محمعات وسائل الإعلام لدينا ذات الطابع "الكاديس" اتساعي البيروقراطي. إن في ذلك ما هو أكثر من الصيانة للتراث الشعبي. إن للجماعة ذات المستوى التعليمي الصل تنمو بلها لا نعتل مر فير النظام السياسي الشروكو اطي، وكذلك يكون الأثر عايج نكذ ادمق في طياد الطيفه المتوسطة. حيث: "تعلق الأمر بسلطة جديدة تحدث التغيرات الاجتماعية التي

سعر الثراء بماها بله لا حول نه ولا قوة؛ فالسراء نسجعه التطورات الجوهرية التي لا ترضى عنها: العونمة، والوحدة الأوروبية وتوسع الاتحاد الأوروبي ونوحيد، هذا في مقابل تفويض دولة الرضاء والسيطرة الظاهرية الخارجية على الهجرة والتعددية الثقافية بالدولة. هذا هو في رأي التربة الحصبة الحقيقية للشمسية أو فل بوتقة الانزعاج وعدم الأرتياح وفواة أزمة التمثيل.

### 3 - المجتمع المدني والأحزاب السياسية : أحزاب جماهيرية بدون جمهور :

بني استنيد بكل من ( أولريتن فون أليمان Ulrich von Alemann ) و ( كريستوف شترونك Christof Strünck ) و ( أولريش فيرهوفر Ulrich Wehrhöfer ) في القول بأن : الأحزاب هي المنظمات الأكثر عرضة للأزمات، والتي تعمل دوماً على التوازن عند مواضع الارتباط بين التوتة والمجتمع من خلال التأميم أو التعميم. بل يجب عليها أن تحتفظ بهذا التوازن ولذلك تكون في بوزة اهتمام الرأي العام\*.

إن الأحزاب قد تحيد وتكسر من نواح عديدة . حيث إن صغار التنظيم السياسي لشعبنا أخذ في التضعف وتفتاؤن: فالأحزاب قد تفقد الأعضاء، وعلاوة على ذلك بعد أن مجموعة "الأعضاء التتادم؛ ثم إن بعض الوظائف الهامة للأحزاب قد انتقلت إلى هيئات اجتماعية أخرى . إن الثقة التي أصمرت لها قد تقلصت، وفي نفس الوقت احتضت الأحزاب لها وظيفة أخذت تعما، على تقويتها، لقد احتفظت بما يشبه احتكار دخول المصالح السياسية. إن تبيير الحزب الذي كان تجميور يتنمى فيه، يتطبق بكل تأكيد على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. إلا أن الاشتراكية الديمقراطية تعمل كذلك هنا كجزء لا يتجزأ عن الكل. بطوا لأن نظام الأحزاب والتنظيم الديمقراطي بظلال محملاً تحت الضغط بناء على العزل السياسي. وقد كان البحث حارياً بشكل مكثف في عمود من أعمدة جريدة دي تسيت Die Zeit عن "سبل الخروج من دولة الأحراب". إن هذا الأمر تحديداً هو مشكلة دولة الأحزاب

تعدله لديها ، تلك الدولة التي تفرض تعديلاً دائماً ، إنها لم تعد قادرة على فرض أي شيء ، إنها تمتد وتنتشر باستمرار يوماً بعد يوماً عبر أنها بصمحل أثناء ذلك (....) و فقط عندما يتفحص نفوذ الدولة ويحجم ذاته ، يكون الاستحواك على السلطة المناسبة منرجا نسبياً من خلال دولة الأحزاب. (روبرت لايشت Robert Leicht، جريدة دي تسليت، 12 يونيو ٢٠٠٢، الصفحة رقم ٦٠).

لقد تعرض حزب التحرير الجماهيري التكتلي لتأكل شديد بل أخذت الأقبول تزداد عن ذوبان وانحلال بضمم أحزاب ما بعد الحرب. نرى أي خلفية تكمن خلف ذلك؟ إن السبب الذي تعمل فيه الأحزاب في عصرنا هذا لا يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك الظروف التي هيأت وأست في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فحسب، بل إنه يخالف أيضاً للشروط والملامسات، التي نحقق من خلالها استمرار الأحزاب بعد الترب العالمية الثانية في ثوب جديد، إن هذه التغييرات والتحولات هي أولاً اجتماعية وثانياً سياسية أيديولوجية أو دراسية وثالثاً تقنية وذات طبيعة تنظيمية.

1- لقد تحطمت العلاقة الوثيقة بين المجتمع والسياسة وبين التأييد القوي والأحزاب، كما قد تغير بناء مجتمعنا وتركيبه بعود كذلك التمثل السياسي. لقد غير المنحون طرق مفاضلتهم في الاختيار، وأخذوا يظهرن أسلوباً شديد التقلب أكثر مما كان من قبل عشر سنوات، كما أصبح الإحلاص العفائي والتوجه الطبقي بعيداً دوراً متزايد الصغر، لقد صدر أسلوب الحياة وجانب الهوية الثقافية يشكلان أهمية في مجتمع متنامٍ عملي وضعي، وقد أصبحت السياسة عبارة عن مساحة سوق بدون فيه أرباب السياسة مذمنة لأصوات المواطنين / المستهلكين، أو وفقاً لكلمات بواقيم رانكبه: "حدث تعبير في وضعية الأيديولوجيات بالسوق"، فقد تحولت الأحزاب من كونها أهرامات رؤية وبرامج إلى أحزاب تنافسية موجهة بحسب الناخبين. لقد استمر هذا الاتجاه بغير متزايد جنباً إلى جنب مع تنظيم عملي



منوهر وحزبه للأحرار، السعيبة ومع افئلاع متصل تلجئور الاجتماعية وايضا مع تغلفل مسنمر فى لنور أسلاك الذونة .

لا يمكن وصف الوضع الاجتماعي للأحزاب السياسية إلا بأنها: أحزاب شعبية مشردة . لابد من التأكيد أولاً على أن نتائج تمثيل سياسي الزبيرة ، التي نوب فيها الأحزاب عن مجموعة محددة من الدابور، قد تلاشت. إن التذابين يستنلور الأحزاب فى ساحة السوق السياسي، وعلى ما يبدو فإن الحديث يدور عن صباغ وتشريد الأحرار التي صارت دور استقرار فى سياستها الانتخابية - الاجتماعية. ويطرح السؤال نفسه مجدداً: ترى أي روابط جديدة يمكن أن تنشأ فى مستقبل؟ وكيف يمكن للأحزاب أن تتفاعل تجاهها؟ كيف يمكن أن يتواجد تمثيل شامل لاتباع متفرقين؟ وكيف يمكن أن تقام الصلة بين المؤسسات الاجتماعية وحاعات جديدة (كالمينحورين على سبيل المثال)؟ باختصار: كيف يمكن أن تعمل الأحزاب من جديد كنافذ عن المجتمع المدني؟

وقد كتب يواكيم راسكه Joachim Rascke بقى كتابه ثناقلة شربيرة **Der rasende Tanker** (ص25): تعد علاقة النونر تجاه المجتمع المدني قائمة ونامية إلا أنها يمكن أن تتحول لتصير منجبة؛ من خلال نفذ الأحرار بسبب امبريانه الذونة التي تطبقها وقيفية تحويلها المجتمع إلى أنوار، وكذلك من خلال نفذ المجتمع المدني بسبب ما نسمع عنه من مذاجات وبذر مصالفة. قد نصيح الأحزاب والمجتمع المدني جهات بناءة وتسمد ذلك للواحدة ثور الاخرى من خلال الوعي والممارسة العملية لتحديد اذات والتكامل المتبادل.

2- لقد أصبحت الأسئلة المحورية السياسية أكثر تعقيداً كما أن وضع مراكز القوى العقلية قد ضعف وتداعى، إن السلطة السياسية إما أنها قد شربت وضاعت أو أنها نقلت وعدلت نوعاً لآعبة دولية لتصبح عن المؤسسات الأوروبية أو عرفة رسمية محرقة أو مكتفيا من مكان العدل أو المؤسسات السياسية والاجتماعية، وفي خصم مجال المنظمة المنتشر والمعقد هذا، صارت الأيدولوجية

لثقلته باعتبارها مرشداً للمعدلات السياسية،<sup>11</sup> أما تحول اليساريين إلى منراء لمحمولات مركبة وبيروقراطية، دمار من سطعهم التكنولوجي أو التقني القبدي مبادئ النظام السياسي والديمقراطي لأحزابهم، وذلك فإن الأحزاب قد أصبحت أقرب أن تكون محركاً لأمر الدولة عن كونها وسيطاً بين المجتمع والدولة .

الأشكال السياسية الجديدة وعلاقات السلطة: الأحزاب من خلال الديمقراطية وسائل الإعلام. بعد الحرب السياسي منذ وقت بعيد لاعباً هاماً في الساحة السياسية وتعد المؤتمرات مكاناً لاختبارات من هو أقوى من بين الأجنحة المختلفة ونسب الإراء، وبسبب تصاهر عوامل عديدة (التأثير الغانق لوسائل الإعلام- احترافية السياسة وتوحده الأحزاب وقذف لسياسة الإدارة)، نجحت السلطة في أثناء فترة الثورات التشريعية إلى نواب الحرب في الحكومة -وبقدر ضئيل- إلى الأجنحة البرلمانية؛ ثم انقل تأنيه الأشخاص مركز الصدارة في العالم السياسي فيما بعد من خلال عطف استفتاء الأراء ومضيق وسائل الإعلام. وانقل هذا إلى تشكل الشعبي، بل إنه أدى إلى تعويض قيادي من خلال استفتاء علم. حتى تحول الحزب الحقيقي إلى نابع، وأخذ ينضاع. ترى كيف يتمشى هذا مع فكرة الحزب التقليدية باعتباره مجالاً للمناقشات ووضعاً لبرامج نوابه السياسية في البرلمان والحكومة؟ هل يمكن للحزب باعتباره حزب تواصل عصري أن يعيش في ظل استراتيجيات تصالات مروجية؛ واحدة لتلبية داخل نطاق الحزب وأخرى لوسائل الإعلام الجماهيرية؟ أم أن عطفه ييمان<sup>12</sup> وغيرهم لديهم الحق، حينما يستنجون أن كما نحتاج؛ ليس قدراً ضئيلاً من سياسة الحزب بل أحزاباً أفضل ترعب في ما أكثر من تسمية حكومية جيدة. وعن شأنها أن ننظم الجدال الأخذ حول المسائل الاجتماعية الجوهرية . . لعل الجماهير جيزرد بذلك. (الشفقة السريعة صفحة 34).

<sup>11</sup> الحزب. عظمة لسيوط بن كرام من أواخر ما صاروا احكاماً وصدا: 1970، وكان مكتب هذه اللجنة في 1970 (ماتشورج) نشطة لولاية كرام بن كرام.

في توافق طبيعة التعددية لمواطن هذه الأيام بالكاد مع العلاقة بجماعة أحد الأحزاب السياسية. لقد شجعت طبيعة الإعلام الحديث على تراضى الروابط بين المواطن والأحزاب من خلال تهيئة منطق جديد ودينامية للعالم السياسي، كما بعثت بأعباء الوظائف التقليدية للأحزاب مثل الوظائف الاجتماعية والإمداد بالمعلومات، وبذلك تم تغيير هوية العلاقة بين الناخبين والأحزاب فحسب، بل تغيرت أيضاً هوية العلاقة بين الأعضاء والأحزاب.

تم تفتت الأحزاب عند حد المعاناة من سلبية هذا التطور فحسب، بل لقد تكيفت مع الظروف المتغيرة، واتخذت الأحزاب عملاء على ذلك القرارات التي كان لها أثر على الوضعين الاجتماعي والسياسي لمؤسساتها وكذلك على العلاقات الداخلية، وثاني بكل تأكيد الصورة على النحو التالي ( مع ميل بسيط إلى التحلة اليونانية):

أهـ صارت الأحزاب الاجتماعية والمسيحية الديمقراطية أحزاباً وظيفية. وقد تراجع بشدة حجم الأعضاء المنتسبين إليها، إلى جانب تقاصيم. حيث أصبح عدد أعضائها مكوناً بشكل أحادي الجانب أكثر مما مضى ( ذات ثقافة، له نمط على مجلس القطاعات ) وتمثل فترتها المدعمة عدداً محدوداً من الأعضاء الذين يتقلدون في المقام الأول مناصب سياسية، وقد بذلت محاولات في نفس الوقت من أجل تطوير ما يسمى بالأحزاب شبيكية العمل والأداء متضمنة معرفة موضوعية واجتماعية وتقارير لخبراء من الأعضاء، وكذلك الأنشطة المشروعة لغير الأعضاء، هذا عن طريق شبكة الإنترنت والروابط الجديدة مما يربط بمؤسسات المجتمع المدني.

تحولت المؤسسة الحزبية إلى المركزية، وقد انتقل مركز نشاط الحزب إلى المحيط الداخلي للحكومة والبرلمان وعلى الأخص في أثناء الثورة الحكومية. وقد أثار منطق وسائل الإعلام نقاشاً عامة كثيرة هي المؤسسة ولدى إلى مناقشات داخلية، وتوفاً في الآراء المتعلقة بمخاطرة سياسة الانتخابات. كما بذلت

تأسيسات الحزبية إلى حد ما في ظل سلطنة. وبشكل عام، فإن العادة السائدة  
للأحزاب باتخاذ يعنون بالمنافسات الجوهريّة المنظمة، وأعلن نظام مراقبة  
مخاطر بخصوص قيادة الأحزاب أن قادة الأحزاب كانوا يتفادون لتدخل الصريح  
العفاني .

تعدّ تصاعد اتجاه وسطي برأحماسي داخل العمل الحكومي وطعي، كما  
ضعف اتجاه السياسي للأحزاب وتهاك: هذا إلى جانب تحول واضح لاتجاه  
طريق ذلك أو وسط جديد أو قل لا شيء. أما على المستوى المحلي سواء بالنسبة  
لجان التيمبي أو الجانب اليساري فقد تدهور وضع الديمقراطية الاجتماعية،  
وأصبح اهتمام الفاضلين على غير العادة ضئيلاً بشكل عام فيما يختص بالنسبة  
المحلية وكذلك بالنسبة للسياسة الأوروبية.

وختاماً، كان لتفكك المتحور والاحلال الذي أصاب الأحزاب والأوساط  
والمجتمع المدني الأثر في حدوث ظاهرة تشتت الأحزاب، وانفلاق شعور  
العائلات السياسية - الاجتماعية. وقد أحدث هذا فراغاً جديداً لتعبئة سياسية جديدة:  
إنها التربة الخصبة لتورات المواطنين الشعبية في بلدان أوروبا عديدة .

#### 4- الشعبية والعدالة الاجتماعية:

إن المناقشات المجتمعية حول مسألة العدالة الاجتماعية في هولندا وهي مجال  
الديمقراطية الاجتماعية الهولندية قد تحولت وتغيرت بعد فورتوين عن الوجهة  
الفلسفية (صلاحية تصورات العدالة الاجتماعية على طريقة كل من جون راولز  
*John Rawls* وميخائيل فالزر *Michael Walzer*) إلى الوجهة  
الاجتماعية. وبدعم هذا التحول الاجتماعي تكاد يفسر تعاقباً الاجتماعية  
المصطنعة للصاخنة في هذه الأزم في المقام الأول، وكذلك تفسير للورطة العصبية  
الأكيدة والتجديدة التي تقف أوروبا أمامها مسائلة عن العدالة الاجتماعية: تبيد ورطة

تصانص الداخلي والذرحى (دولة الرعبنة والعولمة ؛ دولة الرعبنة والهجرة) وكذلك ورطة الضامن والتتوخ.

بتعرض كلا الموضوعين لتسؤال الرنبسى، والذي بطرح كذلك فى ألمانيا مؤخرًا، إنه التسؤال حول مدى إمكانية استمرار نموذج مثل النمط الأوروبى لدولة الرقاهية والرعبنة فى ظل الشروط التحديدة للعولمة والهجرة والتتوخ التتافى. حيث تخصص تلك الأمور لتفاسات عكثة فى هولندا، وفى محلل التديمقراطية الاجنبعية الهولندية، ما كان فى التاضى أى قبل فورتكوبن أصبح غير وارد على الإطلاق.

بتحدث المرء فجأة عن عدم جدوى الهجرة ومزبوباتها، وعن التسماع بدخول المهاجرين المتفقين ورفض المهاجرين ضحلى التعلیم والأمنین حتى وإن كانوا من المهاجرين بعقد الزواج. بتحدث المرء عن نماذج الكارت الأخضر وعن اجراءات ضم مهاجری العمل والزواج داخل نظام دولة الرعبنة الهولندية عالية التسماع، بنور ذلك كله فى فلك حنفة عن الفهم والإدراك بل دولة الرعبنة لا يمكن أن تستغنى عن حدود وعن عضوية لىا داخل جماعة، إذا كانت لا تريد أن تتدهور وتضطرب إلى مستوى الرعبنة المتكافس والمتكسف كما هو الحال فى بلاد الهجرة للتقلیدية ذات الرعبنة مثل أمريكا وأستراليا.

ومن ثم فإن هناك إجماعًا واتفاقًا على أن التشدید من شروط الهجرة يعود كثيرًا إلى أسباب متعلقة بالتصانص الداخلي. كما أن التصانص الذرحى تسمى بده قراء العالم بصطدم وتتافض مع التصانص الداخلي لدول الرعبنة والاشتركية الجديدة

بتقودنا هذا إلى سؤال ذرح آخر. فمنذ عهد قريب نظمت مؤسسة قياردى بيكمان مؤتمرًا فى أمستردام بالاشتراك مع شبكة معلومات السیاسة البريطانية بحضور أنطوى جیدنز **Anthony Giddens** وروبرت بوتنام **Robert Putnam**، وكان موضوع المؤتمر هو "التصانص والاختلاف". وقد لسفرت

الأبحاث الحربية عن السكان وجود ارتباط بين زيادة المواليد ودرجة الإخلاء من خلال تنوع الثقافات المترابطة بالشعوب أو سر حلال نوع استتب الحياة عن طريق العرقية.

والسؤال الهام إذن هو: هل تستطيع المجتمعات غير المتجانسة أن تتواءم بأعباء المنظومة الإجمالية لدولة الرعاية في وقت ما بعد الحرب؟ لقد وضع بوتنام مؤلف للكتاب الشهير 'Bowling Alone' (عن التفتت الاجتماعي للمجتمع الأمريكي) ومفترع مفهوم رأي الثمان الاجتماعي وضع نظريات شبيهة ولكنها مثيرة للخوف والحزاع مفتوحة أن لوريا باعتبارها منطقة جديدة للهجرة ما زالت تفتت تماماً عند أعصاب الخبز والنظريات الخاصة بهذه المنطقة كما أنها تتغير من خلال نموذج غير واضح للانتماء والاندماج والتجانس.

مزاراً وتكراراً ما يقع الحدس والنقاش فيما يتعلق بالتفصيص بين الاستقطاب والانقسام وهو ما يمكن أن يعد بمثابة الورقة الأخلاقية للتضامن الداخلي والخارجي. حيث يعد التضامن نوعاً من وحدة المصير الواعية: فمن التضامن مع شخص آخر، بنال قسطاً من ذلك المصير بدلاً وألماً، فالتضامن في طبيعته إنساني، وعن يبغي أن يكون متصفاً مع الجميع؛ يكون في واقع الأمر غير متضامن مع أحد، فالتضامن سرى دائماً عند قبول عدد محدد من البشر في جماعة بعضها وليست جماعة أخرى.

التضامن والانقسام مسائل هامة في بلد من البلدان المستقبلية للهجرة. وحين يتعلق الأمر في بلد للهجرة بدولة رعاية على درجة عالية من التطور، فإن دولة الرعاية هذه هي التي تضع حدوداً للفترة على استيعاب المهاجرين. حيث إن دول الرعاية المستطورة بشكل كبير وذات الصبغة الأوروبية لا تستطيع أن تحافظ على كفاءتها إلا بانقضاء الأحياء، وهو ما يتأكد دائماً ( فقد أظهرت أبحاث مكتب التخطيط المركزي CPB التابع للحكومة البولندية بشأن نفقات المهاجرين وإيراداتهم أن عمل الأحياء قد تكلف في النهاية أكثر كثيراً مما أفادوا وألغى).

تدين دولة الرعاية بالفضل لتتحدد، إلا أن الوضوح هو الذي يهيمن ويحدد من عشاء بنمى وما لا يفتنى. إن المجتمعات التي تحظى بالرعاية في واقع الأمر هي مجتمعات متفجرة، أما للتضامن فهو في حاجة إلى حدود. وعلى خلاف بلدان الهجرة التقليدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تصطبغ فيها دولة الرعاية بالتضعف واليراس. نجد في دول الرعاية التي يسرى فيها نظام منتعبد لإعادة التوزيع وتوجيه الأموال من يد الأغنياء للفقراء عن خلال آليات مختلفة، نجد أنه قد تأثر سلبيًا بسبب تهجرة الطبقة المنحرفة من كل قيد. إن التناقض بين التضامن والإقصاء يكرر ذاته في أن إعادة توزيع الدخل لمجموعة بعينها (تضامن داخلي) ينتج إقصاء صائرًا لمجموعة أخرى (دول تضامن خارجي) وبينون هذا الإقصاء بنهاوى النظام وينهار. كما أن تدرجة التصوي للتضامن الداخلي تجعل التضامن الخارجى لك مثل هولندا غير قابل لسداد تكلفته. أما الولايات لمتحدة الأمريكية فيطبق عليها العكس: يوجد هناك بالكاد تضامن داخلى أى إن الدولة في و...ها إسخر المزيد من التضامن الخارجى.

على أننا يجب أن نراة أن الأمر يتعلق هنا بتخلق وتشكيل التضامن انطلاقًا من عالم تحده حدود مفتوحة نسبيًا، وتقفو على السطح هنا ورطة شيطانية: فبما الحد من السماح بدخول المهاجرين نوى انقرص الصنيلة نسبيًا وغير المجدين (الذين تكلف بهم غالبية مكاتب الإعانات الاجتماعية لأن) والإبقاء على دولة الرعاية السخية، وإما ممارسة سياسة للهجرة أكثر ليبرالية مع قدر ضئيل من التأمين الاجتماعى للمحرومين من الامتيازات، تمامًا مثلما هو الحال في بلدان الهجرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وسويسرا.

وهنا نجد أن السياسة الليبرالية أو اليسارية الديمقراطية الاجتماعية (التي يزيد أن عثر أحزاب التضامن الداخلى والخارجى) نفسها أمام اختيار شيطانى: إذ إن التضامن مع المهاجرين أولئك الذين يتخون عن حياة أفضل في دول الغرب

العنيفة، بل هي بصورة جمعية على حساب النضامين التي تتركها مع المحرومين من الامتيازات في بلادهم.

لا يمكن بذلك تفادي قدر من الإقصاء إذا كانت هناك رغبة في الإبقاء على نموذج النضامين الاجتماعي الأوروبي بطريقة أو بأخرى. إن الإقصاء يمكن أن يتخذ صيغتين: إما أن تمتع الهجرة رسمياً (من خلال تشريع قوانين الأجانب) وإما أن يصرح للمهاجرين بدخول البلاد، دون أن يصرح لهم في بادئ الأمر بالمشاركة في نظام إعادة التوزيع مما يحرمهم من حق النضامين والمواطنة كما يخلق مواطنين على درجات مختلفة (فعلى سبيل المثال، لا يتمتع المهاجرون في الخمس سنوات الأولى بحق الإعانة الاجتماعية). إلا أن ثمن الفلاح الذي ينبغي أن يدفع يتمثل في تقسيم المجتمع للمواشر وتصنيفه وفقاً لرتب ودرجات أولى وثانية.

وهذا هو ما تدور حوله حائث المناقشات والتدخل في هولندا؛ إذ إن لسذج الحربين كارد ونماذج الاندماج (المهجرى العمل والزواج) وجوداً داخل نظام التأمين الاجتماعي... إلخ، حيث يتم اختيار مهاجرين ذوي تعليم عالٍ لاتخاذ وتطبيق حسابات الإتعاق والإيراد على شؤون الهجرة باستثناء هجرة اللجوء .

## 5- النضامين والاختلاف؟

كيف تتوافق الجماعة أو بالأحرى التراتب الاجتماعي والاختلاف مع بعضهم البعض؟ وكيف تؤثر الفضايا المختلفة مثل مذهب الفردية والعولمة وزيادة الاختلاف والتنوع على النضامين غير الرسمي في مجتمعنا؟ وانقصود بالنضامين غير الرسمي في هذا السياق كل من رأس المال الاجتماعي واتحاد الشركات والنضامين غير الرسمي وترايط الجماعات، الذي يمتد بدءاً من المجانية الخيرية المنظمة وحتى مساعدات الهجرة البسيطة الثقافية والإعانات الأسرية (مفهوم المجتمع المدني في الجدل الدائر حالياً).



رندر كل إنجازات ومكاسب دولة الرعاية وتأسيس على مفهوم التضامن الذي لا يشمل التضامن الرسمي فحسب ( التضامن الحكومي الموجه التبادلي ) بل يشمل أيضا التضامن الذاتي أو التضامن غير الرسمي، والسؤال اتهام والأسس الذي نطأ به منصبة الخطر (على الأقل في بلدان مثل ألمانيا وهولندا اللتين وسميما جزوب الفرن اعنيزين باقتديوب والحراج) والذي يصرح نفسه الآن في البلدان بدءاً من هولندا وحتى أمريكا (انظر كتاب هنتجوتون الجديد عن نهيار الهوية الأمريكية؛ وصدام الحضارات في نطاق الحدود الأمريكية). والسؤال هو: إلى أي مدى نكون في وضع يمكننا من الإنفاء على الترابط الاجتماعي والحفاظ على المجتمع في ظل ظروف التعددية الشكلية، والاختلافات الثقافية؟ لا يفصد هنا الاختلافات العرقية الثقافية فحسب بل يقصد أيضا تنوع أساليب تلبية لتتن نشأت في ركب كل من مدعب الفردية ومدحض الأبيوتوجيلك وتناميم ..... الخ. ويتعمق معيود نقد الزنيسي بل والمشكلة الأساسية لمجتمعنا في التعددية الشكلية. وقد قال عالم الاجتماع ريتشارد زينيت **Richard Sennet** (1) **Difference creates indifference** أي الاختلاف يخلق للاختلاف -أو الاختلاف يضع حالة للتساوي. أما السؤال الذي يترتب على هذا فهو: ما مدى الاختلاف والتنوع الثقافي الذي يتحمته مجتمع ما دون أن يفتت أو يمزق؟ وهل يمكن لدول الرعاية ذات تضامن والتيار الجساعي الإجمالي التربضي مثل الدول الأوروبية أن تعابه وذلك محدد عطائب التعددية الشكلية والاختلاف؟

لا تحتاج مجتمعات متجردة إلى التضامن الحكومي المنظم فحسب، بل تحتاج أيضا إلى التضامن غير الرسمي من أجل تكوين الروابط التي تجمع بين أعضائها، تبدأ بل هذه الروابط في الوقت الحالي في هولندا وألمانيا عند الحدود العرقية الثقافية الفاصلة وداخل الجماعات العرقية المميزة. وهو الأمر الذي يدعو إلى

(1) ريتشارد زينيت، "الأمريكي من العمل"، راسي ولد عام 1943 منتهية نيكاغو يعمل اسكالم الم اناحه ام الانعلاي  
 لبر ..... الخ. لبراسات وانسانه بولده جوزيف ك. لبر اعنوه محض التي سمته اناها مبدأ ولة اعنوا لعام 2014

القول، إذ يكمن هنا خطر الإقصاء المتبادل والسواقة التبادلية، أما يحتاج ذلك إلى تضامن قوى مبنين بين الجماعات، وخاصة بين المصادر الأصلية الضامية وبين الواقفين الجدد. وعلى حد قول عالم السياسة الأمر لكي روبرت بوشيه فإن الأمر يتوقف على إقامة الروابط ومد الجسور ( حيث تعمل الروابط بين الجماعات خارجياً على احتواء الأفراد ذوي النشأة الاجتماعية المختلفة).

نما في مجتمعات الهجرة الناشئة فتعلو جلالة التضامن الداخلي للجماعات - (حيث يكون التمييز من خلال الحدود الثقافية العرقية الفاصلة في المجتمعات المتوازنة) فوق الروابط التي تمتد وتتجاوز تلك الجماعات. هذه هي مسألة البعد الاجتماعي وإمكانية التلاقي والحراك الاجتماعي وكذلك توجيه التحرك الوطني والولاء. لعله يمكن أن يقال إننا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام مرحلة جديدة للفكر الاجتماعي: وفقاً لرأي المفكر الكلاسيكي كونير فإن "تبعية أصبحت للمجتمع والأمر لتشكل المجتمع الجديد المصوغ بحسب العولمة والتعدد العرقي، الذي من شأنه أن يبرز شكلاً آخرى من التضامن ( هذا ما نأمل ) أو قد يترك مصادر جديدة للتوترات الاجتماعية. وقد أدرك الاجتماعي المعروف دوركايم<sup>(1)</sup> أن هناك تحولاً أساسياً يحدث للمجتمعات في نهاية القرن التاسع عشر: فقد ظل التضامن يقوم ويتأسس طيلة قرون من الزمان على تحاسن القيم والمعايير لدى المجتمعات الصغيرة. وفي ظل التحول إلى التصنيع ونظام إعادة التوزيع في العمل نشأ مجتمع غير متجانس، أصبح أعضاؤه مرتبطين بشدة بطروف مد وإشباع الاحتياجات، مما أسفر كنتيجة لذلك عن رابطة اجتماعية جديدة، حيث تحول الفرد من التضامن العضوي إلى التضامن الميكانيكي الآلي.

<sup>(1)</sup> دوركايم: هو شيل بورشمان (1858-1917) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي. يعتبر أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث. وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على الطريقة التجريبية في أن واحد.

إن الأسر يبدو نملما كما لو أن تحولاً أصاب مجتمعنا من جديد ليصير أكثر  
 تعقيداً وتنوعاً. حيث يؤدي كل من العولمة والهجرة ومذهب الفردية إلى خلق  
 روابط جديدة واختفاء روابط أخرى قديمة. هل تستطيع في هذه الظروف والأحوال  
 أن تمد جسوراً، وأن تطور أشكالاً جديدة للتضامن للربط بين السكان الأصليين  
 العالمي وبين الوافدين الجدد؟ ويشكل وجود مؤسسة للمجال للعلم والقطاع الشامل  
 عاملاً هاماً؛ إذ إنه في كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات ذات معايير كبيرة  
 ومجردة ومجهولة، بدرجة لا تمكنها من أن تكون علامة بشأن التباين والاختلاف  
 المتزايد. كما أن هناك أيضاً بعض أمور غاية في الأهمية : إننا يجب علينا أن  
 نضع المعايير في مجتمعنا من بناء وتكوين طبقات تحتية على مر الزمن؛ إذ  
 علينا أن نحسن وضعهم الاجتماعي - الاقتصادي وكذلك وضعهم الثقافي (عن  
 طريق إتاحة فرص أفضل للتعليم وخصص نسبة للبطالة). كما أن هناك سؤالاً آخرًا  
 يجب أن نطرح: هل سنكون قادرين على إيجاد مفهوم "نحن الكثيري"، هوية مقبولة  
 جديدة، بمعنى أن يكون ذلك مثل الأمريكيين الذين لديهم إيمانهم أو وطنيتهم؟ أم  
 يجب علينا أن نخشى من قيام ثورة فاقدى للجدالة أو من نشأة مجتمع تميزه خطوط  
 فصل عرقية مع هروب البيض؟

كانت هذه بعض أهم التساؤلات التي نهم جميع من يريدون أن يعبروا عن  
 رأيهم حول المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية .



## العدالة - التصور الفلسفي لدى ليونارد نيلسون أودو فور هولت

فيما تناول النصف من الفلاسفة القاطع نظرية العدالة التي قدمه ليونارد نيلسون تفصيلاً، ستقوم معرض ملاحظات تمهيدية عامة حول مصطلح العدالة ، دور أن ترقى إلى مستوى تكامل. والعدالة موضوع تتناوله كل من الفلسفة السياسية، وعلم الأخلاق لمعجزين، بالإضافة إلى الفلسفة القانونية. وتلعب الخطابات التي تتحدث عن العدالة دوراً هاماً في تاريخ الفلسفة منذ القدم، ويبين الخطاب العلمي الحالي الأثر حول موضوع العدالة مدى أهميتها في الوقت الراهن (فازر هينش 2002"2002" و هسوفى 2000"2000" "Höffe 2000" و هسوفم-سكارانو 2002"2002" "Hom/Scarano 2002" وكيرستنج 2002"2002" "Kersting 2000" وكيرستنج 2002"2002" "Krebs 2002" و إيبينج 2004"2004" "Liebig 2004" وكديك شفايدنر 2004"2004" "Schweidler 2004").

وتعطي العدالة كفكرة أساسية باعتراف إنساني علم، ولكن تأسيس العدالة ذاتياً، وكذلك مبادئها التأسيسية هي موضع خلاف ونقاش في الخطاب العلمي. وتعتبر العدالة، بوصفها من أهم الفضائل لسلوك الإنسان ، معياراً لتقييم الأفراد والمجتمعات على حد سواء. والعدالة باعتبارها موقفاً أخلاقياً من ناحية، يمكن أن تكون فضيلة من الفضائل، لكنها من جانب آخر متداغم ومتناسج للحكم على معايير القبول. فمنذ انعصور الوسطى أصبحت العبارة المتوارثة عن فكر العدالة الإغريقي والروماني، التي تقضي بأن العدل هو أساس الملك، مبدأ أساسياً لفلسفة الدولة. وإن كان واجب أحكام المتمثل في تحقيق العدل بقلبه على الجانب الآخر حق المحكومين في مقاومة الظلم. والتجدي السياسي عن العدالة يتمثل في مبدأ:

الربيع يصعب حاسبه. وقد كتبت المساواة في نورديج الأمرين هي مبدأ التبرير لشيء، وكل حسب قدراته الإنتاجية هو المبدأ الاشتراكي، وكل حسب احتياجاته هو المبدأ تنسب على العدالة. وهناك نقطة اختلاف أخرى، وهي مدى ضرورة تحقيق مبدأ المساواة الأساسية تكافؤ البشر في شكل العدالة في توزيع فرص البداية، أو العدالة في توزيع الفرص لتحقيق الثغرات؛ ويؤيد مذهب التوزيع السياسية مبدأ تكافؤ الفرص. بينما تطالب الاشتراكية (الديمقراطية) بالمساواة في النتائج.

### أفلاطون:

ويجب أن يعود أي تحديد للعدالة إلى التعريف الأفلاطوني لها، الذي كان يرى أن العدالة تكمن في أن يؤدي كل شخص ما عنده. ويرى أفلاطون أن العدالة فضيلة ناتجة عن أمهات للفصل (الحكمة والشجاعة والعقل)، فيجب على كل فرد التكيف مع نظام الأشياء وإنتاج المصلحة المناسبة لمكانته.

ويقدم لنا أفلاطون في كتابه "جمهورية"، وهو عمله الرئيسي الخاص بفلسفة الدولة، صورة للدولة المثالية، التي تقوم على أساس من التوزيع العادل للثروات والعدل. ويقسم أفلاطون جمهوريته إلى طبقة الصناع والفلاحين، وطبقة الحراس أو المحاربين، وطبقة الحكام. وهذه الطبقات تمثل المكونات الثلاث لنفس البشرية (العقل والروح والاستعداد)، والمكونات النفسية الثلاثة تتميز بالمضاميل الثلاثة، وهي العدل والشجاعة والحكمة. فالعدالة طبقة نظرية لطبقات التي يقدمها أفلاطون تمثل التناغم بين الفضائل الثلاث أو العلاقة الصحيحة بين الطبقات الثلاث سواء بالنسبة للفرد أو الدولة. وتمثل العدالة هي قيام كل طبقة من الطبقات الثلاث بتعبئتها واجبة الأساس أو كما قال أفلاطون أن يؤدي كل شخص ما عنده. ويحدد أفلاطون العدالة بأنها أعظم ثروة إنسانية، والهدف الأعلى لحكم الدولة، والتي لا وجود للجماعة الإنسانية أو الإنسانية دونها.

ارسطو :

أما العدالة لدى أرسطو فهي القيمة الأساسية لتعويض الإنساني، التي تطالب الإنسان في سلوكه الفردي وكذلك في سلوكه تجاه المجتمع بزمه، بإعطاء كل فرد ما يستحقه ومعاملة لكل بالمثل .

وقد قام أرسطو بالتمييز في العدالة بين نوعين: العدالة التعويضية ( تحقيق المساواة) والعدالة التوزيعية (التقسيم). وتعود العدالة التعويضية أو المساواة نسبي الأفراد الذين يضاوون جميعًا أمام القانون، إذا ما اقتصرت الجمع بالعمود أو الاتفاقات التي تم إبرامها، وفي حالة عدم الاتفاق بها، فلا بد من تقديم تعويض كنسوية حفاظًا على عدالة المساواة. وهذه العدالة تختص بالأشخاص المختلفين طبيعتهم، وإن كانوا ضفًا لتعقد أو الاتفاق يحظون بنفس الحقوق القانونية.

أما العدالة التوزيعية فهي تنظم العلاقة بين واجبات الفرد تجاه المجتمع طنفاً لبدأ " بحق لكل فرد الحصول على حقوقه"، وس حسب آخر تحديد واجبات الدولة أو للمجتمع تجاه أعضائه. هذا يعني أن مفهوم العدالة عند أرسطو يعتمد على ارتباط الأثياء ببعضها البعض أي أنها أمر نسبي.

وبعد ستة عشر قرنًا من لزمان قام توماس فون أكوين بإعادة تناول التكتلين الأساسيين للعدالة الأرسطية. وبعد ذلك قام لوحتينوس بالتفريق بين عدالة الدولة الدينية، وعدالة الدولة العلمانية، على أساس أن العدالة فضيئة فردية وليست التزامًا سياسيًا عامًا يجب المطالبة به. فعدالة المساواة (الذموية) تحفظ المساواة المطلقة بين واجبات وحقوق كل فرد. أما عدالة التوزيع (التقسيم) فهي تحدد واجبات وحقوق كل فرد تجاه المجتمع.

### العدالة الوضعية / (Legal Positivism):

تتكر العدالة الوضعية عند ( جون أوستن "John Austin" وهانس كيلس "Hans Kelsen") الأساس التشريعي للعدالة، وتضع القانون على قدم

المساواة مع التعزيز - الإيجابية - المساندة بالتفعل في الآونة الأخيرة برزته وسبب الحق الطبيعي. وتتميز العدالة الواسعة بطبع التشكيك لأن تحقيق العدالة لا يعتمد من حرم وط تطبيق القانون أو ضمني. فالعدالة الشكلية تشترط لفصل بين القانون والأخلاق. والقانون الذي تم الإقرار شرعيته من جانب سلطة الدولة أو الحاكم يجب أناعه بنفسه يُخفف عن عدالته أو ظلمه.

### النفعية (Utilitarianism/Utilitarismus):

النفعية هذا (حيربني بنام "Jeremy Bentham"، وجون ستوارت ميل "John Stuart Mill") تتخذ النفع معياراً لتحديد القيمة الأخلاقية للسلوك، وبطل بناد مبدأ هاتشينسون بأن أقصى سعادة لأكثر عدد هي مبدأ العمل السياسي. ولا ينظر للعدالة، باعتبارها فكرة أخلاقية لأن السواد الأعظم أخلاقياً هو الذي يوفر أقصى قدر من الخير والسعادة لأكثر عدد من الناس. لكن ميل غير وجهة النظر الرقمية البحتة هذه وفرق بين النفع الأعلى والنفع الأدنى وتبعاً لذلك.

### نظرية الأنظمة:

أما نيكلاس لوبمان (Niklas Luhmann) فهو يعبر في نظريته عن الأنظمة الاجتماعية عن وجهة نظر أنتمية مجردة من الأخلاق. وهو يرفض بشدة تنوع حق العدالة في التطبيق العام. بالأخلاق العامة تساوية في كل مكان ثم بعد إقرارها شرعياً أو ما يدعى في عصرنا الحالي. والمجتمعات الحديثة تتكون من العديد من الأنظمة المتميزة المتنوعة ذات المرجعية الخاصة، والتي يتم تحديثها وتعبيرها تبعاً لوظيفة الخاصة لكل منها.



## راولسن (Rawls) -

وقد اعرس جون راولس في السبعينيات عن معارضته للتشكك النظري في العدالة. ففي مؤلفه الشهير المؤثر 'نحو نظرية العدالة' (A Theory of Justice) يقدم بتحجج والبراهير عند نظرية جديدة لتعدالة يقوم على إرساء مبادئ دولة الرفاهية المعاصرة، التي تقوم على التوزيع العادل للموارد الاقتصادية، وتكافؤ الفرص الاجتماعية سعيًا عن التفسيرات المرتبطة بالنظريات النفعية المحصنة. ويشرح راولس مؤلفه الأساسي والجوهري عن كيفية التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والفرص بالمجتمع.

ويريد راولس التوصل إلى معايير عامة شاملة، وذلك بإجراء تجربة فكرية مع أفراك أحرار ومتساوين وذلك بإعادتهم إلى حالة بداية خيالية بعيدًا عن جميع المؤثرات غير الموضوعية وانعاطفية بحيث يمكنهم التوصل إلى اتفاق حول مبادئ مجتمعهم، وتتوافق بين الحقوق والتواجبات.

فالمجتمع يكون عادلًا، عندما يتفق جميع المشتركين على ذلك، وتحت شروط عدالة ومنصفة. ويحلل الإنصاف دورًا هامًا في تصور العدالة لدى راولس، فكل من يتمتع بميزات أو حقوق مجتمع ما عليه المشاركة في واجبات والتزامات هذه الجماعة.

ويشارك جميع أفراد المجتمع في نفس الحقوق والتجارب الأساسية التي يجب أن تتفق مع حريات الآخرين. ويحدد راولس دور العدالة باعتبارها فصيحة من فصائل المؤسسات السياسية والاجتماعية والتي يكمن دورها في تخصيص الحقوق والتواجبات وتوزيع السلع.

ويطالب راولس بحصول جميع أفراد المجتمع على نفس المبلغ الأساسية التي تلحق تلك الفوارق التي قد تكون موجودة منذ مولد كل فرد أو بداية حياته، ويجب أن يتم توزيع الممتلكات الأساسية طبقًا لمبدأين، الأول هو ضمان التوزيع

تعداز للحريانه الأساسية والحقوق السياسية. فمن وجهة نظر راولس لا يصح جعل رفاهية الفرد لأسباب أو اعتبارات متعلقة بتخفق العداله نابعة لرفاهية المجتمع وملحفة بها. فعن المساواة جائزة فقط إن كانت تأتي بالنفع على أقل الأفراد حصولاً على النفع. ففكرة عدم المساواة من مطلق العداله الاجتماعيه والاقتصاديه تكون لها مسوغاتها في حالة واحدة فقط هي أن تأتي بأكثر نفع ممكن على أقل أعضاء المجتمع. فجميع الأفراد الذين يتسعون بنفس القدرات والمهارات - وذلك هو مبدأ راولس - يجب أن يتمتعوا بفرص حياة متشابهة. ويمكن هدف راولس في تحرير فرص البدء الفرديه لكل شخص من العوامل المرضيه المتفاوتة الخاصة بالاختلاف في الأصل أو المنتما الاجتماعي. فالسوق الاقتصادي له أهداف وظبغية أخرى وليس مسئولاً عن تهيئة الظروف الاجتماعيه المتساويه.

وقد تناول راولس الاعتراضات المختلفه وأدلى في تصوره للعداله التي قدمه في كل من كتابه الذي ظهر في عام 1993 بنسب "الليبرالية السياسيّة" (Political Liberalism)، وكذلك في أطروحة التحديه التي نشرت عام 2003 تحت اسم "العداله باعتبارها إنصافاً".

### فالتنسر (Walzer):

يطالب ميخائيل فالنسر بنظم المساواة العرقيه، هذا يعني قيام شبكة من العلاقات التي تمنع الهيمنة والسيطرة. والفرضيه في نظريه المجتمع التي يقدمها فالنسر هي وجود أوساط أو مجالات اجتماعيه متباينه. فهو يريد تجنب تعميم عدأ واحد للعداله. فلا يجب أن يحصل أي شخص على ميره اجتماعيه لمجرد نفعه بعيده أخرى. ويرفض فالنسر منطلق للتوزيع العام على أوساط المجتمع المختلفه، بكل وسط له قواعد الخاصة في التوزيع التي لا يجب تعميمها على الأوساط الأخرى ونقلها إليها. ولتحقيق العداله يجب أن تكون هناك ثروات لا تتعلق في توزيعها بالمال. ويعرض فالنسر مثلاً على ذلك في صفحاته للمقايضة أثناء الحرب الأهليه الأمريكيه أو في حرب فيتنام، ويؤكد ذلك بمجموعة من

الإنشاء التي لا يوجد أن تكون قائمة للشيء بالمثل (الأشخاص، المسألة السياسية، العدالة ... الخ). وتشمل أيضا خدمات الرعاية الإنسانية والتعليم المدرسي التي يجب أن تبنى على مبدأ العدالة وحاجات كل فرد على حدة. وباستخدام الحجج القائمة على مذهب الجماعة يعطى فالنسر الأولوية لكل سياق اجتماعي ملموس على مبدأ التوزيع العادل، لأن كل مجتمع يقوم في النهاية بتحديد قواعد التوزيع الخاصة به.

### سين (Sen):

أما سين فهو يفهم العدالة على أنها العمل المحدد ذاتيا، وهو الأداة الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى الجانب الفعال للفرد كما أنماز إليه أرسطو. وهي بذلك تعطي الإنسان المنفعة الضرورية للتعرف الذاتي على فرص الحياة، واختيار ما تم تحقيقها، فالقابليات "capabilities" هي إمكانيات للفرد لتحقيق السبل المختلفة. أما الحريات السياسية، والفرص الاجتماعية، والتضامات فهي مهمات عامة لتطوير القدرات. فهي التي تفتح للفرد فرص الحياة المعززة ذاتيا. ويعتبر سين غياب الجوع، وانخفاض سوء التغذية والأمراض، تمسكسية، والقدرة على القراءة والكتابة، والمشاركة في الحياة السياسية، وكذلك حرية التعبير عن الرأي - من الحريات الأساسية. ويعرف سين العدالة الاجتماعية بأنها "المساواة في القابليات" (equality of capabilities).

نصوص العدالة عند ليونارد نيلسون<sup>(1)</sup>:

إن النظرية المتكاملة التي قدمها الفيلسوف والسياسي وعالم التربية العام عن مدينة جونجس ليونارد نيلسون (قرن ماير 1980)، فرنكي 1991، ليونارد نيلسون في دائره المناقشة (1994). "Leonard Nelson in der Diskussion."

<sup>(1)</sup> ليونارد نيلسون

1994م. إحدى الصياغات النظرية الأيونية القوية في مجال القانون المعباري لتحليل السياسي والتي تمتد من التحليل الفلسفي إلى توجيه السياسي.

ويعتمد بيلسون على ثلاثة للتطبيقية التي أرسى دعائمها إيدويل كاستن، وباكوب- فريدرخ فريس (Jakob Friedrich Fries) والتي تطالب بالتعبير الفلسفي للمعايير الأخلاقية الأساسية، وخاصة في تحليل العدالة. ويتبنى بيلسون، من هيرمان كوبن (Hermann Cohen)، اتجاه كائتي يساري (كارل منر 2005 Meyer). وقد قام بتطوير نظرية تربية استنبطها من فلسفته، وحاول استنبطها في مدارسه الخاصة (كارل فور هولت 1984 Vorholt).

ويعتبر بيلسون معنلا لاشتراكية أخلاقية نبرانية متحصرة (كارل منر 1994) في ألمانيا، فقد أخذ من فلسفته التطبيقية النتيجة الحتمية لها، وهي الالتزام بوضع المعرفة النظرية الممكنة موضع التنفيذ، والتي مرر شأنها ضمن الحفاظ على كرامة جميع الأفراد بنفس الدرجة (كارل منر 1987، منير 1995، فور هولت 1999)، والتحقق تلك قاد بناسير منظمات ميسبة خاصة (كارل لينك 1964 Link وفور هولت 1991، فور هولت 1995).

وفي عمله الرئيسي 'نقد العقل التطبيقي' (Kritik der praktischen

Vernunft) الذي نشر في عام 1917 قام بيلسون باستنباط قانون للأخلاق ينظم العلاقات بين الأفراد (كارل ترايت 2002). وينقسم قانون الأخلاق إلى الاستنباط، وهو انعكاس النجاني للقانون (كارل فور هولت 1998)، ص 52 وما بينها) والتي شتممون أو شتموي. ويجدر هذا الإشارة إلى أن مضمون قانون الأخلاق يظل سرياً بغض النظر عن عملية الاستنباط التي يجد رفضها هنا، كما أنه يتوافق مع صور أخرى من التعبدات، والهجج والبراهين. فلا يجب القول عن قانون الأخلاق لمجرد رفض عملية الشغل التي قام بها بيلسون، خاصة وأن قانون الأخلاق عبر مرتبط ارتباطاً مباشراً بعمقته العميق هذه. وقد صاغ بيلسون المضمون الأساسي لقانون الأخلاق قائلًا: 'إنما كل شخص في حد ذاته ينظر

لقد امة شير (1972) (بينسون 1972، ص 132). وقد ربط بين  
هذا القانون سادته شروط:

• ليس هناك أهداف جديدة، بل يتم ربط الأهداف لثالية بشرط معين.

• لا يكون الربط بشرط إلا مراعاة لمصالح الآخرين، فتانون الأخلاق ينظم فقط ذلك السلوك الذي يحلنا تتفاعل مع الآخرين.

• يجب ان يشمل القواعد التي يجب التقيدها بما هي متوكلنا بالنسبة إلى عزافتنا بمصالح الآخرين.

ولا يشمل قانون الأخلاق التطلعية بتحقيق الأهداف الوضعية، بل بعدم إظهارا نسوية للصراعات إذا كان لها تأثير على مصالح الآخرين. أما في حالة عدم التأثير على الآخرين، فإننا نمتنع بحرية السلوك والتصرف. وتكون الأخلاق هو قانون سلبى بمعنى أنه يمنع سلوكاً معيناً بشكل مباشر. ولكن يمكن أن يدخل قانون الأخلاق في حيز التنفيذ يجب ان يكون هناك أولاً سبب لاستخدامه، أى أنه لا يعنى سلوكاً معيناً بطريقة وصعية. وكرامة الإنسان هي المعيار الذي يحدد قانون الأخلاق السلوك على أساسه: "حافظ على انمساواة في كرامة الإنسان أو : تصرف بمثلها" (بينسون 1972، ص 136) ويسمى قانون الأخلاق كى الأشخاص حقوقاً متساوية في احترام مصالحهم.

والمطلوب أن يكون هذا القانون ملزماً في تنظيم العلاقات بين الأفراد باعتبارها دستوراً للعائلة. وأنا كان جميع الأشخاص يتمتعون بنفس قدر من الكرامة فإنه يمكن فيهم على أنه دستور المساواة الشخصية. لكن مبدأ المساواة لا يحدد المساواة في الطبيعة الفعلية للأشخاص، ولا المساواة بالنسبة لقيمة شخص، ولا الحق في المعاملة المتساوية.

ويتعلق قانون الأخلاق فقط بتصرف المصالح التي يمكن فيها تحقيق مصالح شخص واحد فقط. وقد استنبط بلون منه مبدأ لعدالة والتوزيع الثاني: "لا نند

الإنسانية التي قد لا تستلحق الوفاق عليها بر. (ص. 111) مع الأخذ بالاعتبار  
 بهذه الاعتراض هي مصالحتك أنت. (نيلسون، 1972، ص 111). لكن يجب إضافة  
 قاعدة أخرى إلى مبدأ المصالحة والتزجيج نسمح بتزجيب الأولويات بين المصالح  
 المتناقضة. ولتجنب ذلك اقترح نيلسون - فيما يليه تجربة مناخاة ذهبية فردية -  
 تجيل المصالح المختلفة المتنافسة على أنها موجودة داخل شخص واحد لكي يمكن  
 تحريدها من الفروق الفردية بين الأشخاص. ووفقاً لتعريف الافتراضى يجب  
 وهنالك تلك المصلحة التي ستصبح أنها هي المصلحة التي تستحق للتفصيل.

وقد قدم نيلسون فيما بعد بهذا المعنى الذي أطلق عليه "مبدأ التحديد من  
 التحديد الرقى" (نيلسون، 1972، ص 518) مغزياً لمهوج تجيل. فبدلاً من تجيل  
 يوحد جميع المصالح المتوزعة على أشخاص متعددين داخل شخص واحد، يمكن  
 أن نضع نفسنا بالتالي على عتق هؤلاء الأشخاص المتعددين للوصول إلى المصلحة  
 الأفضل (نيلسون، 1970، ص 132) ومن أجل الوصول إلى هذا التحديد يجب  
 إيجاد معيار آخر لدعم اتخاذ القرار. وقد أطلق عليه نيلسون مبدأ اختبار المصالح  
 . وفي نظريته عن المصالح الحقيقية يفرق نيلسون بين المصالح الدتياً أو الأقل  
 قيمة والمصالح الأعلى أو القيمة. وكذلك بين المصالح الذاتية والمصالح  
 الموضوعية. أن أفضلية مصلحة أمام المصالح الأخرى المتصادمة معها تتحدد  
 حسب قوة وأهمية تحقيق هذه المصلحة بالنسبة لشخص كامل التعليم والثقافة، إذا  
 كانت صفة "شخص كامل التعليم والثقافة" تعنى أنه يضع بالإنذار الكامل، بحيث  
 يفضل دائماً ما يستلحق إيراكه بأنه الأكثر قيمة على ما يركه بأنه الأقل قيمة.  
 (نيلسون، 1973، ص 13).

والمصلحة الموضوعية هي الاعتماد بقية الحياة في حد ذاتها، وهو الاهتمام  
 بتحديد عقل لذات. (نيلسون، 1976، ص 118). إن أهم ما يميزها هو أن الدافع  
 بين القوة وقيمة المصالح لا وجود له هويماً. (نيلسون، 1972، ص 252). من  
 ثابته أن نيلسون يتفق هنا مع نماذج الصراعات الاجتماعية النظرية الحديثة. فيو

بعض وجود مصطلح مختلف، وناء عليه صراعات متعددة يجب التفرقة بينها في اختيار من قواعد المحددة التي يمكن تعميمها، وهذان المنهجان اللذان كمنهما ينسبون لموازنة وترجيح المصطلح نسيهما للفلسفة المعاصرة التي قدامها آخرين: أسلوب موازنة وترجيح المصطلح للتعريف الافتراضي لريبنشولد. هاري، ونموذج التعريف التنبؤي لكلاينس إرفنج لويس (بيرنشاخ 1998، ص 18؛ هارن شروت 1998).

ويجب توجيه النقد إلى مصطلح "الشخص الكامل للتعليم والثقافة" بعد ظهور نظريات التعليم الحديثة القائمة على مبدأ "التعلم مدى الحياة"، فمصور نيلسون الحامد للتعليم غير كاف هنا. وكانت حربنسي هنري جيرمان (Gerte Henry-Hermann) وهي إحدى تعلميات نيلسون - قد أثبتت أنه لا وجود لمعيار واحد لموازنة وترجيح المصطلح، وأن فكرة الشخص الكامل للتعليم والاندماج غير منطوقة حتى. كنصور مثالي: لأن مبدأ الموازنة والترجيح هنا قد تم وضعه وتبعية أثناء تدعو لتكهننة كمعيار لجميع الآخرين (هنري جيرمان 1985، ص 52). وقد أفر بيرنشاخ بأن هذه النظرية هي تضليل محض لعدم وجود أي علاقة أو ارتباط بينها وبين الأمن والرغبات الفعلية أو الافتراضية للأفراد، بل منحت نيم على أساس تصور مثالي مسلم به للتعليم (بيرنشاخ 1995، ص 146).

وقد أدخل نيلسون قانوناً للعقاب أو الخصائص كمتقابل لقانون الموازنة والترجيح وبصوغه هكذا: يجب أن نعلم عدم الاهتمام بمصالحك بنفس الدرجة التي تحاهلت بها مصالح الآخرين. (نيلسون 1972، ص 136). وقد قام نيلسون، عليه مثل أغلب الاستدلالات بالإعراض في البناء على نظرية العقاب أو الخصائص (روس 1933، ص 391). ونجسما كان القانون الأول منطلقاً بانتهاك المصداق - بمعنى أصبح منع أي نوع من الانتهاك - قبل القانون الثاني بالماتب ينسرحاخ (نيلسون).

في أن يطرح السؤال الفلسفي العميق: لماذا يجب أن يكون  
 بعضنا أفضل من الأخرين؟ أي يجب أن يخدمنا، والطريقة السليمة لتأمين ذلك. فلا يمكن  
 تحقيق العدالة إلا في إطار وجود أدولة: المساواة للجميع أمام القانون هو مطلب  
 أساسي لتجربة الديمقراطية. ليس مطلوباً أن يكون هناك حكام ومحكومون، بل يجب  
 أن يكون القانون نفسه هو الحاكم. (نيلسون، 1910، ص 39)، واحصب سلطة  
 أدولة هو العمل على تحقيق التوازن والعدالة بين مصالح جميع أفراد المجتمع. <sup>1</sup>  
 العدالة تقضي بوجود المساواة في كرامة الإنسان، ولا تعني المساواة في الممتلكات  
 لعادية أو المنقذات على إطلاقها، [...] لذا لا يجب المطالبة بالمساواة في  
 الممتلكات، بل بحق كل فرد في ممارسة العمل المناسب. وهذا يعني العمل الذي  
 يسمح لجميع إمكانية الحصول على الموارد المطلوبة لتحتياجاتهم. (نيلسون  
 1910، ص 41).

وقد صور نيلسون نظريته الاجتماعية - قانون العدالة - في كتابه نظام  
 نظريته العدالة الفلسفية والتسيوية (System der philosophischen  
 Rechtslehre und Politik) والتي تركز على محاضراته في الأعوام 1916  
 و 1917. وقد قسم في نظريته للعدالة العادية بتقسيم هذه المبادئ أو الفرص إلى  
 أربع نظريات محددة (نيلسون 1970، ص 96 وما يليها)، يجب أن يكون هناك  
 ولا عقود تنظم طريقة تعامل بين أعضاء المجتمع الواحد تكفي بمكتمل تحديد  
 تحقيق القانونية لكل شخص وحمانيته، ولكي يمكن التعامل معها حسب القانون  
 السائد. وهذا ما يشار إليه نيلسون عبارة على ذلك أن يخضع المجتمع لقانون وضعي يقوم  
 بمشروع الديمقراطية. وثالثاً يجب أن يكون هناك قانون عاد في المجتمع، يقوم بتوزيع  
 الثروة وفقاً لهذا المساواة بين الأشخاص. وأي تفضيل في توزيع تدفول عقب  
 مندرج - سواء بين الأشخاص، وكما فحسب نيلسون هي مرصع آخر لا يفرض  
 مبدأ المساواة الشخصية إلا عسى أن يخدم المصالح الأخرى، بل فقط عدم الإخلال  
 بها. (نيلسون 1970، ص 139) أما نظرية الرتبة التي قدمها نيلسون فهي حتى



عصا، أو التعويض. ويتطلب مبدأ المساواة الاستحبابية عند حدوث التصادم ما بين  
مبدأي الأحرار وربط القانون العام بقانون العيوب، والذي يمنع من الفصل  
باعتبار الضرر الثاني.

وقد صور نيلسون مضمون قانون العدالة هذا قائلاً: "العدالة هي الحق  
والعدالة هي القاعدة المتبينة التي تبحث عنها للحد من حرية الأفراد في تفاعلاتهم،  
فالعدالة لا تعني شيئاً آخر سوى المساواة بين الأشخاص، مما يعني استبعاد خطر  
أى تفضيل يعتمد على التحدث الرقمي للأفراد." (نيلسون، 1976، ص 90) وقانون  
العدالة نص فقط على عدم المساس بكرامة الإنسان. وفي الاستبطان الذي قدمه  
نيلسون حول قانون تحقيق العدالة في كتابه "نقد العقل التطبيقي" كتب العدالة هي  
المبدأ الوحيد الذي ظل باقياً بالنسبة لجميع الواجبات. (نيلسون، 1972، ص 56).  
وقانون الواجبات هذا لا يختلف بالمساواة التعبيرية عما يتبعها من كسوف واعتبار، بل  
إنه يسمح بعدم تساوي كل أنواع الأفضلية لشخص ما. وهو بمثابة تعساو  
الأشخاص كأفراد، وهذا يعني ضرورة وجود سبب لهذا التفضيل، وقانون الأخلاق  
أي قانون مساواة جميع الأشخاص في الكرامة، يقضي بأن يتدبر كل شخص  
مستقلاً، دون انتظار إلى التفكير الكمي لوضعه، بنفس القدر من الكرامة (نيلسون  
1972، ص 520). ويؤكد نيلسون هنا فريز (Fries) على رايه مباشرة والذي  
أشار إلى كتابه "نقد الحديث أو الأنتروبولوجي للعقل" (Neue oder  
anthropologische Kritik der Vernunft) إلى لجنة خاصة بمساواة  
تجمع في الكرامة كمضمون لقانون العدالة. (فريز، 1976، ص 77). ويصفه  
نيلسون المجتمع الذي يعرض قانون العدالة أو قانون المساواة بين الأشخاص بهذه  
حداثة جميع أفراد من الفصح والاصطلاح بأنه حالة العقل أو الفرد.

وقد أضاف نيلسون فصيلة الحرية إلى فصيلة المساواة باعتبارها من المبادئ  
معنى، وكان من الضروري القيام بالتحديد الصحيح للعلاقة بين هذين المبدأين.  
وعند تصادم هذين المبدأين يجب تحديد الأفضلية بإدعاء علمي. والأخرى، وتختلف

لأنه ليس الأخلاق لا يمكن أن يكون للمجتمع الذي لا يشار فيه مبدأ المساواة أي قيمة مهما افترق من مبدأ الحرية [...] لذا فإن مبدأ المساواة له الأولوية والأفضلية في حالة حدوث تعارض بينهما<sup>9</sup> (نيلسون 1913، ص 22) ويقوم هنا الحق في المساواة بين الأشخاص بتحديد مبدأ الحرية الشخصية وتقييدها. وهي حالة تصارب المصالح لأن نظام مبدأ المساواة على مبدأ الحرية. وهذه هي نقطة الخلاف الأساسية في الجدل الدائم بين نيلسون ومذهب الليبرالية السياسية الذي يعطى الأولوية بشكل متغير لمبدأ الحرية، ويقدمه على قضايته السياسية الأساسية التي تتمثل في أنه مذهب اجتماعي ليبرالي حر. ولكن فلسفة ييمون تقدم على الزعم من انفادها تهذه القناعة الأساسية بعض نقاط الانتقاء الحديثة الجامعة (كارل ماير 9، فور هولت 1998 ب).

Bimbacher, Dieter (1995): Rezension, in „Zeitschrift für Didaktik der Philosophie“, 4 Jg., Heft 1, S. 146-147.

Bimbacher, Dieter (1998): Nelsons Philosophie – eine Evaluation in  
Zwischen Kant und Habermas. Eine Evaluation Ethik Leonard Nelson. Frankfurt am  
Main, S. 13-36.

Brandt, Alexander (2002): Ethischer Kritizismus. Untersuchungen zu  
Leonard Nelsons „Kritik der praktischen Vernunft“ und ihren philosophischen  
Kontexten, Göttingen.

Franko, Holger (1991): Leonard Nelson. Ein biographischer Beitrag unter  
besonderer Berücksichtigung seiner rechts- und staatsrechtlichen Arbeiten.  
Ammerseeck.

Fries, Jakob Friedrich (1967): Neue oder anthropologische Kritik der  
Vernunft, Aalen

Henry Hermann, Grete (1985): Die Überwindung des Zufalls. Kritische  
Betrachtungen zu Leonard Nelsons Begründung der Ethik als Wissenschaft.  
Hamburg.

Hensch, Wilfried (2002): Gerechtfertigte Ungleichheiten. Berlin

Hofe, Otfried: Gerechtigkeit. München 2001

Helm, Christoph/Seizano, Marco (2001): Philosophie der Gerechtigkeiten.  
Frankfurt.

Kelsen, Hans (2002): Was ist Gerechtigkeit. Ditzingen.

Kersting, Wolfgang (2000): Theorien der sozialen Gerechtigkeit. Stuttgart.

Kersting, Wolfgang (2002): Kritik der Gleichheit. Über die Grenzen der  
Gerechtigkeit und den Moral. Weilerswist.

Kreuz, Angelika (2002): Gleichheit oder Gerechtigkeit. Frankfurt.

Leonard Nelson in der Diskussion (1994), Frankfurt am Main.

Liebig, Stefan (2004): Verteilungsprobleme und Gerechtigkeit in modernen  
Gesellschaften. Frankfurt.

Luk, Werner (1964): Die Geschichte des Internationalen Jugend-Bundes (IJB) und  
des Internationalen Sozialistischen Kampf-Bundes (ISK). Ein Beitrag zur  
Geschichte der Arbeitsbewegung in der Weimarer Republik und im Dritten Reich.  
Münsterheim.

Meyer, Thomas (1983): Die Aktualität Leonard Nelsons, in: Verunft – Ethik  
Politik. Hannover, S. 33-54.

Meyer, Thomas (1987): Eine Philosophie für die Praxis, in: Wie Vernunft praktisch  
werden kann. Zur Aktualität des philosophischen Werkes von Leonard Nelson,  
Hrsg. Philosophisch-Politische Akademie o.ö. S. 10-17.

Meyer, Thomas (1989): Philosophie, Pädagogik, Politik. Die Zusammenhang im  
Werk Leonard Nelsons, in: Krüger, Dieter u.a. (Hrsg.): Das sokratische Gespräch,  
Hamburg, S. 33-54.

المؤنفون في سطور:

رينيه كوينروس:

(مواليد 1960)، حصل على درجة الدكتوراة، هو زميل بحث ومدير العلاقات الدولية في مؤسسة فياردي بيكمان (Tank Tank)، وعاء التفكير، المؤسسة الهولندية) ورئيس تحرير مجلة الاجتماع والديمقراطية & Socialisme & Democratie.

رولفاج غانيمه:

(مواليد 1951)، درس بجامعة بيلفيلد وحصل على درجة الدكتوراه عام 1979. ثم الأستاذية 1984، وعين أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة نكربورن عام 1986. وأستاذ كرسي لعلم الاجتماع العام وعلم اجتماع العمل والاقتصاد بجامعة بوخوم عام 1988، مستشار علمي بمكتب المستشار الاتحادي في إطار زانطة العمل عام 1998.

فيثريد هينش:

(مواليد 1956) درس الفلسفة وعلم الأدب واللغة، حصل على الدكتوراه عام 1984 والأستاذية عام 1997، عمل أستاذاً بجامعة لايبزيغ وهيدلبيرج، في عام 1998 أصبح أستاذاً للفلسفة العملية بجامعة رزروك، 2002 أستاذاً زائراً في الكلية الأوروبية College d'Europe في بروخه (بلجيكا).

أورسولا نونهيلا - فيلدفوير:

(مواليد 1960) درست علم اللاهوت الكاثوليكي وطفة اللغة الألمانية، مع دراسة مصاحبة لعلم التربية والفلسفة لمنصب المرحلة الثانوية الأولى والثانية بجامعة بون، حصلت على الدكتوراة عام 1990 والأستاذية عام 1997، وعملت عام 1999 أستاذاً.

### أودو فورموث:

(مواليد 1957) درس العلوم السياسية وعلم الاجتماع والتربية (تدريب أرنهافس). حصل على درجة الدكتوراة عام 1990 والأستاذية عام 1997. يعمل مدرسًا جامعيًا (للسياسة الداخلية والنظرية السياسية) في قسم العلوم السياسية بجامعة بورنموث.

انعمون في سطور:

د. علا عادل عبد الجواد

مترجم الأدب الألماني والترجمة بكلية الآداب جامعة عين شمس ومنسق  
مشروعات دعم الترجمة بالمركز الثقافي الألماني معهد جوته لها العديد من  
الترجمات من وإلى الألمانية، منها: تاريخ الفن الألماني الذي صدر في إطار  
الشروع للقومي للترجمة ومقطعات من أعمال بريجيت كروبلور ورواية الأرض  
الحدودية لشيزكو فلاح (سلسلة الجوائز، هيئة الكتاب)، كنت طنبها لصدام (دار  
الشرق)، الإطار الأوروبي المرجعي العام للذات (دار إيليس)، أمير النصوص  
(دار إيليس)، وقاموت إيمان الحديث من الألمانية إلى العربية، وترجمة رواية عين  
للفط ندس عبد الموجود إلى الألمانية؛ إلى جانب أعمال أخرى كثيرة.

د. راندا محمد فوزي التشار:

أستاذ مساعد بقسم اللغة الألمانية بكلية التربية جامعة عين شمس شرت  
لها عدة أبحاث في مجال علم اللغة وتدریس اللغة الألمانية كلفة أحسية وإشراك  
في ترجمة كتاب (أبناء أحياء) في إطار المشروع القومي للترجمة.

ماجدة مدكور:

وُلدت بالقاهرة في منتصف الستينيات ونشأت بين مصر وألمانيا عملت  
كمترجمة في عدد من السفارات العربية بألمانيا تعمل منذ عودتها إلى القاهرة في  
ترجمة الكتب والأعمال الأدبية من وإلى العربية.

عماد ملاك نخيلة:

ولد في القاهرة (1974م)، بعد تخرجه من جامعة القاهرة، كلية الآداب وحصوله على دبلوم الدراسات العليا في الإرشاد السباحي بجامعة حلوان، عكف على دراسة اللغة الألمانية وأدائها من خلال المركز الثقافي الألماني (معهد حوسه بانقهرز وبرلين) ثم عني بترجمة الألب الألمانية من خلال المركز الثقافي النمساوي له ترجمات أغلبها من الشعر الألماني.



## المحتويات

7	..... العامة
13	..... حقوق الإنسان وبخاصة المواثيق. ألفريد هتشي
31	..... تأملات إمكانية المجتمع المدني : رولف ج. هاينتسه
59	..... المجتمع المدني والإشكاليات الاجتماعية: كريستيان ريمسرتش
85	..... فكرة المجتمع المدني ومبدأ الإغاثة: أوسولا نونيجا - فيلدفوير
	كيف يسفر الازدحام بين المجتمع المدني والمدولة في أوروبا عن ثقافة جديدة :
113	..... رينيه كاييرو
131	..... العدالة - التصور الفلسفي لدى ثيودور فيلسون : لودفيغ بورهولت



# مناقذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب



## مناقذ بيع مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب

### مكتبة المعرض اللانم

١٩٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق  
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب  
القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

### مكتبة ساقية

عبد النعم الصاوي  
الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو  
من أبو القدا - القاهرة

### مكتبة مركز الكتاب الدولي

٢٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة  
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

### مكتبة المبتديان

١٣ ش المبتديان - السيدة زينب  
امام دار الهلال - القاهرة

### مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة  
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

### مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز  
ت : ٢٥٥١٦٨٨٨

### مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة  
ت : ٢٣٩٣٩١١٢

### مكتبة الجزيرة

١ ش مراد - ميدان الجزيرة - الجزيرة  
ت : ٣٤٧٢١٣١١

### مكتبة عرابي

٥ ميدان عرابي - التوفيقية - القاهرة  
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

### مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - الحرم الجامعي -  
الجزيرة

### مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة  
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

### مكتبة رادوييس

ش الهرم - محطة المساحة - الجزيرة  
مبنى سينما رادوييس

### مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع  
محطة المساحة - الهرم  
مبنى أكاديمية الفنون - الجزيرة  
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

### مكتبة أسوط

٦٠ ش الجمهورية أسوط  
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

### مكتبة المنيا

٦٦ ش بن خصيب - المنيا  
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

### مكتبة الإسكندرية

٢٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية  
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

### مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا المنيا

### مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦  
مدخل ( أ ) - الإسماعيلية  
ت : ٠٦٤/٣٢٩١٠٧٨

### مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما امير - طنطا  
ت : ٠٤٠/٣٣٣٥٩٤

### مكتبة المجلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد  
عمارة الضرائب سابقاً

### مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -  
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية  
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

### مكتبة دمنهور

ش عيد السلام الشاذلى - دمنهور

### مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة  
خاصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

### مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة  
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧٩٩

### مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية  
جامعة منوف

### مكتبة أسوان

السوق الميالى أسوان  
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

## مكتبات ووكلاء

### البيع بالدول العربية

شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ - جدة :

٢١٤٨٧ - هاتف: المكاتب: ٦٥٧٠٧٢٢ -

٢٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨ .

٣ - مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع -

الرياض - المملكة العربية السعودية -

ص. ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ -

هاتف: ٤٥٩٣٤٥٦ .

٤ - مؤسسة عبد الرحمن السليبي الخيرية -

الجوف - المملكة العربية السعودية - دار

الجوف للعلوم ص. ب: ١٥٨ الجوف - هاتف:

٠٠٩٦٤٦٢٤٣٩٦ - فاكس: ٠٠٩٦٤٦٢٤٧٨٠ .

### الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١

فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٦٥ .

٢ - دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

هاتف: ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ |

تلف فاكس: ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ -

ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١٦٥٢ الأردن.

### الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع

ص. ب: 72 مسكن ج. ب. أ. ج. عمارة هـ

محل ٠٢ - جسيجل - هاتف: |

034477122 - فاكس: 034495697

موبايل: 0661448800

### لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب

شارع صيدقيا المصيطبة - بناية الموحدة -

بيروت - هاتف: ٩٦١/٧٠٢١٢٣

ص. ب: ٩١١٣ - بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب

بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيداني -

الحمراء - رأس بيروت - بناية سنتر مارينا .

ص. ب: ٥٧٥٢١/١١٣

فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠ .

### سوريا

دار المدى للتقانة والنشر والتوزيع -

سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد -

المتفرع من شارع ٢٩ آيار - ص. ب: ٧٣٦٦ -

الجمهورية العربية السورية

### تونس

دار المعارف

طريق تونس كلم 131 المنطقه

الصناعية بأكودة

ص. ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

### المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة المبيكان - الرياض -

تقاطع طريق الملك فهد مع طريق

السرورية (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ .

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤٦٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات

والأدوات الكتابية - جدة - الشرقية -



تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠،  
حكاية تقول إن الفيلسوف اليوناني أرسطو كان يحيا في الإسكندرية القديمة في دولة  
اسلطع أن يحسن وعبدان الإسكندرية ويشهد غيبته ولما بكل أشكال التعليم والقراءة  
حتى إن الإسكندرية لم يكن يظهر إلا في يد كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته  
إلى آسيا أن عانى من قلة الكتب، فلما بدأ يأمر أحد قادة جيوشه أن يجمع بعض ما  
يقروه وكان هذه الحكاية قد جاء تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزته هي  
لا يعانى أحد قلة الكتب وجوزا ومثما، فجمعت مكتبة الأسرة، التي بدأت عام  
١٩٩٤، هي المساهمة الواقعية التي سببها تلك المشكلة، تحليقة للواقع  
العام للكتاب، وذلك بالربط بين الساع إصداراتها المتنوعة في شتى مجالات  
المعرفة، والدعم المادي الذي تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فيجعلها في  
متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عديدة مع فعاليات  
مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة  
الأسرة طوال العام، انطلاقًا من حكمة قديمة نازلت تعاصرنا وهي أن  
من يستطيع القراءة يستطيع رؤية ضعف ملأه الآخرون.

سوزان مبارك



علي مولا

